جامعة تشرين

كلية الاقتصاد

قسم المحاسبة

إدارة الأرباح المحاسبية والعوامل المؤثرة عليها في الشركات المساهمة السورية

(دراسة ميدانية)

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في المحاسبة

إعداد

ماهر حبيب

إشراف

الدكتور حسين شيخ محمد

أستاذ مساعد في قسم المحاسبة بجامعة حلب

الدكتور عمر سيدي

مدرس في قسم المحاسبة بجامعة تشرين

2011م

كلمة شكر

يتوجه الباحث بخالص شكره وعظيم امتنانه للمشرفين:

الدكتور حسين شيخ محمد
والدكتــور عمــر ســيدي

لما قدّماه للباحث من جهود ومساعدة, وتوجيه, ودعم خلال إعداد هذه الدراسة.

والشكر لكل من أسهم في تنفيذ, ودعم هذه الدراسة, وخصّ بالذكر الدكتور **محمد نادر العثمان** لما قدّمه من علمه ووقته.

فهرس المحتويات

فهرس الجداول

فهرس الأشكال والرسوم البيانية

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على إدارة الأرباح والعوامل المؤثرة عليها في الشركات المساهمة السورية من خلال عدة عوامل: (ربحية الشركة, حجم الشركة, شروط عقود المديونية, الكثافة الرأسمالية, الربح الخاضع للضريبة, أدوات التحفيز).

ولتحقيق ذلك قام الباحث بتصميم استبانة وتوزيعها بشكل عشوائي على عينة من المدراء الماليين في الشركات المساهمة وتمثلت في (134) مدير مالي من أصل مجتمع الدراسة الذي يتكون من (219) مدير مالي لتلك الشركات.حيث بلغ عدد الاستبانات المستردّة والصالحة (89) استبانة.

وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة طردية بين ممارسة إدارة الأرباح والعوامل المؤثرة عليها. وأوصت الدراسة إلى ضرورة التعريف بإدارة الأرباح وأهميتها, وضرورة عقد الندوات لتوعية كافة المهتمين بالعمل المحاسبي بأبعاد ممارسات إدارة الأرباح من قبل إدارة الشركة وضرورة تفعيل موضوع الحوكمة في الشركات المساهمة السورية.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1-1- المقدمة:

لقد أصبح لمهنة المحاسبة دور بارز في الاقتصاد القومي لأية دولة، لما لها من تأثير على القرارات الاقتصادية التي يتخذها الأفراد والمؤسسات, إذتلعب المعلومات المحاسبية دوراً أساسياً في توجيه المستثمرين, من خلال استخدام مؤشرات الربحية والسيولة وغيرها – المستخلصة من القوائم المالية –في المساعدة على اتخاذ العديد من القرارات الاستثمارية.

وبما أن إدارة الشركة تعلم هذه الحقيقة،فإنها قد تعمل أحياناً على التأثير على هذه القرارات وتوجيهها نحو اتجاه معين من خلال استخدام ممارسات محاسبية وعمليات حقيقية للوصول إلى رقم معين للأرباح، وذلك من خلال ما تسمح به المعايير المحاسبية الدولية من استخدام طرق محاسبية بديلة لكثير من عمليات القياس, التي من شأنها التأثير في القوائم المالية وتوجيهها للوصول إلى رقم معين للأرباح.

و من المتعارف عليه في الفكر المحاسبي، أن الإدارة عندما تقوم بإعداد القوائم المالية، فإنها قد تلجأ إلى استخدام التقدير الشخصي مستفيدة من خاصيتي المرونة والأهمية النسبية في تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها وبهدف التأثير على الأرقام المحاسبية المنشورة، وهذا ما اصطلح على تسميته في الفكر المحاسبي التلاعب بالأرباح (Accounting Manipulation). ولما كان الهدف الأساسي للإدارة من وراء ذلك، هو التأثير على رقم صافي الأرباح فقد ظهر اصطلاح آخر للتعبير عن العملية هو مصطلح إدارة الأرباح (Earning Management). وقد قدم الفكر المحاسبي أدلة ميدانية على قيام الإدارة باستخدام الممارسات المحاسبية بغرض التأثير على رقم صافي الأرباح، وكما ذكر (Magrath, and Weld) أن هيئة تنظيم تداول الأوراق المالية في الولايات المتحدة الأمريكية كشفت خلال السنوات الماضية الممارسات المحاسبية الخاصة بإدارة الأرباح والتي تتعدى حدود المرونة في تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها. ولذلك فإن إدارة الأرباح وممارسات التلاعب بالأرباح المحاسبية التي لا يمكن اكتشافها تؤدي إلى خسائر كبيرة للمتعاملين في سوق الأوراق المالية والتي أثبتت بعض الدراسات العملية في الولايات المتحدة الأمريكية وجود مثل هذه الخسائر,فعلى سبيل المثال قدّر أحد التقارير المنشورة تلك الخسائر ما قيمته 34 بليون دولار خلال ثلاثة أيام فقط من الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح في ثلاث حالات تعد من أكثر حالات إدارة الأرباح سوءاً في عام 2000 هي شركات[1]

Lucent Technologies, Cendant and Microstrategy, (Financial Executives International Report (F E I)).

[1] Magrath, L., and Weld,L., (2002), "Abusive Earning Management and Early Warning Signs", **http:// www.nysscpa.org/cpajournal/2002/0802/features/f085002.htm.**

وطالما أن هناك مجالاً للمفاضلة بالاختيار بين الطرق والسياسات المحاسبية وأساليب الإفصاح الممكنة، فإن الإدارة تختار الطرق المحاسبية والسياسات وأساليب الإفصاح التي توفر معلومات لمستخدميها, وذلك لكونها أكثر فائدة من وجهة نظرها. إلا أن قيامها في عمليات الاختيار تكون في بعض الأحيان متأثر ة بالأهداف الخاصة بها, وبالعوامل البيئية التي تعمل في ظلها,مما قد ينتج عنه آثاراً سلبية تؤثر في جودة المعلومات المعلنة, ويكون اختيار الطرق والسياسات المحاسبية على حساب صدق التعبير عن النتائج والأحداث والعمليات الفعلية المرتبطة بالشركة. وتعد جميع الإجراءات التي تقوم بها الإدارة للتحكم في نوعية المعلومات المحاسبية المعلنة في التقارير والقوائم المالية عبارة عن إدارة أرباح يعتمد مداها على مدى المرونة المتاحة لها بما تسمح به المعايير المحاسبية المطبقة.

وتعد إدارة الأرباح إحدى السياسات غير المعلنة و التي تمثل انعكاساً لأهداف الإدارة, وللعوامل البيئية المؤثرة في أعمالها, إذ أنها تسعى لإبراز صورة إيجابية عن أعمالها, محققة بذلك رضا المساهمين وجاذبة للمستثمرين ومعطية صورة مطمئنة للمقرضين.

أي أن ما يقصد بإدارة الأرباح أنها مناورة نشطة للوصول إلى رقم ربح محدد مسبقاً قد يكون موضوعاً من جانب الإدارة أو متنبأ به من قبل المحللين الماليين أو قيماً متفقاً عليها مع تدفق أكثر سلاسة واستدامة للمكاسب (حماد،2005)[1].

إن التركيز على أهمية التقارير والقوائم المالية على أنها مصدر رئيس للمعلومات، يجعل من الضروري متابعة التقارير والبيانات المالية وتحليلها بشكل مستمر من جانب مستخدميها, ويتطلب أيضاً تقييم الطرق والسياسات المستخدمة, وأساليب الإفصاح الممكنة. لذلك فإن عمليات إدارة الأرباح ومعرفة العوامل المؤثرة عليها يساعد في توجيه مستخدمي التقارير والقوائم المالية عند تحليلها وتقييمها بالتنبؤ بممارسات الإدارة المحتملة للتأثير في الأرقام المحاسبية المعلنة, وتحديد جودة المعلومات وا مكانية الاعتماد عليها عند اتخاذ القرارات.

انطلاقاً مما سبق بات موضوع إدارة الأرباح يمثل إحدى القضايا الهامة المقدّمة على الصعيدين الأكاديمي والمهني في سوريا ولذلك تسعى هذه الرسالة إلى دراسة إدارة الأرباح والعوامل المؤثرة عليها في الشركات المساهمة السورية.

1-2- مشكلة البحث:

يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤلات التالية:

- هل تستخدم إدارة الشركات المساهمة السورية أساليب من أجل التأثير على الأرباح؟

---

[1] طارق عبد العال حماد, 2005, **التقارير المالية**, الدار الجامعية, الإسكندرية, جمهورية مصر العربية، ص402.

- هل تزداد ممارسة الشركات المساهمة السورية لإدارة الأرباح بارتفاع ربحية الشركة؟
- هل تزداد ممارسة الشركات المساهمة السورية لإدارة الأرباح بكبر حجم الشركة؟
- هل تزداد ممارسة الشركات المساهمة السورية لإدارة الأرباح كلما اقتربت الشركة من شروط عقود المديونية؟
- هل تزداد ممارسة الشركات المساهمة السورية لإدارة الأرباح بزيادة الكثافة الرأسمالية؟
- هل تزداد ممارسة الشركات المساهمة السورية لإدارة الأرباح بزيادة نسبة الربح الخاضع للضريبة؟
- هل تزداد ممارسة الشركات المساهمة السورية لإدارة الأرباح بزيادة ارتباط خطة تحفيز الإدارة بتحقيق الأرباح؟

1-3- أهمية البحث:

يكتسب البحث أهميته العلمية باعتبار أن ظاهرة إدارة الأرباح والإجراءات اللازمة للحد منها من القضايا البحثية الحديثة التي لقيت اهتماماً كبيراً من جانب المنظمات المهنية والباحثين في الدول المتقدمة خلال السنوات الماضية.إلا أن هذه القضية لم تلقَ الدرجة نفسها من الاهتمام من الدول النامية ومنها سوريا.

أما على المستوى العملي فإن الكشف عن العوامل المؤثرة في إدارة الأرباح ومعرفتها يمكّن المستثمرين من القراءة الحذرة للقوائم المالية ومعرفة الأساليب المتبعة في إدارة الأرباح.

1-4- هدف البحث:

يتمثل الهدف الأساسي للبحث في تحديد مدى استخدام ممارسات إدارة الأرباح والعوامل المؤثرة فيها وقد يتحقق ذلك من خلال تحديد ودراسة دوافع الإدارة نحو اتخاذ ممارسات أو إجراءات معينة من شأنها التأثير على رقم صافي الربح بالزيادة أو النقصان.

1-5- فرضيات البحث:

تم صياغة فرضيات البحث بما يتناسب مع أهدافه وكانت على النحو التالي:

الفرضية الأولى: تزداد ممارسة إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السورية بارتفاع ربحية الشركة.

الفرضية الثانية: تزداد ممارسة إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السورية بكبر حجم الشركة.

الفرضية الثالثة: تزداد ممارسة إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السورية كلما اقتربت الشركة من شروط عقود المديونية.

الفرضية الرابعة: تزداد ممارسة إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السورية بزيادة الكثافة الرأسمالية.

الفرضية الخامسة: تزداد ممارسة إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السورية بزيادة نسبة الربح الخاضع للضريبة.

الفرضية السادسة: تزداد ممارسة إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السورية بزيادة ارتباط خطة تحفيز الإدارة بتحقيق الأرباح.

الفرضية السابعة: تستخدم إدارة الشركات المساهمة السورية أساليب من أجل التأثير على الأرباح.

1-6- منهج البحث:

من أجل تحقيق الأهداف المنشودة في البحث استعان الباحث بكلا المنهجين الاستقرائي والاستنباطي. فبعد الإطلاع على ما ورد في أدبيات المحاسبة حول إدارة الأرباح وقياس هذا المتغير والدوافع الكامنة وراء اتباع هذا السلوك تم استنباط الفروض المتعلقة بهذا البحث.

ثم العودة تارة أخرى إلى المنهج الاستقرائي من خلال تجميع البيانات اللازمة لاختبار الفروض للوصول لتأييدها أو نفيها. وتصنف هذه النوعية من البحوث تحت ما يدعى بالمنهج الإيجابي من خلال تصميم استبانة تتضمن مجموعة من الأسئلة المتعلقة بموضوع الدراسة وتوزيعه على المديرين الماليين في الشركات المساهمة السورية.

1-7- مجتمع وعينة البحث:

يشمل مجتمع البحث (192) مئة واثنتين وتسعين مديراً مالياً في الشركات المساهمة السورية. إذ تم اختيار عينة عشوائية لغرض إتمام الدراسة, بلغ حجمها (134) مئة وأربعة وثلاثين مديراً مالياً للشركات المساهمة السورية.

1-8- أداة البحث:

تم تصميم استبانة وتوزيعها على عينة الدراسة وذلك بهدف تجميع البيانات لمعرفة آراء الفئة المشمولة وتحليلها وتفسيرها.

1-9- محددات البحث:

بما أن موضوع البحث هو دراسة العوامل المؤثرة في إدارة الأرباح لذلك لن يختبر البحث الحالي ما يتعلق بتفاصيل كل ممارسة من ممارسات إدارة الأرباح وإن كان البحث سيتطرق لها نظرياً, إلا أنها لن تدخل مجال الاختبار الميداني. وبما أن البيانات المطلوبة لإجراء الدراسة الميدانية لهذه النوعية من البحوث عادة ما يكون من الصعب الحصول على بعضها مما يجعل من قياس إدارة الأرباح أمراً صعب الحصول عليه لذلك فإنه سوف تقتصر الدراسة على قائمة الاستبانة.

1-10- الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي تناولت جوانب مختلفة من موضوع إدارة الأرباح من حيث الدوافع والعوامل المؤثرة في سلوك إدارة الأرباح, ومعظم الدراسات التي تناولت إدارة الأرباح هي دراسات أجنبية, مع العلم أن هناك ندرة في الدراسات العربية في هذا المجال إلى جانب أن هذه الدراسات تناول بعضها جوانب من ممارسة إدارة الأرباح.

وفيما يلي أهم الدراسات ذات العلاقة:

1- دراسة وايت (White, 1970):[1]

هدفت الدراسة إلى بيان دافع الإدارة في تمهيد دخلها وتفسير اختيارها لبدائل المعالجة المحاسبية إذ تميل الإدارة إلى اختيار المبادئ والطرق المحاسبية التي تقلل تقلبات الدخل من سنة إلى أخرى. تستخدم الإدارة الوسائل المتاحة لها لتعديل مستوى الدخل والمحافظة على استقراره وتحقيق نسب نمو سنوية متقاربة لأنه يؤدي بالنهاية للحفاظ على ربحية السهم والتقليل من تغيراته وتكون قريبة من ربحية السهم المستهدفة.

والفرضية الأساسية للدراسة تتخذ الإدارة قرارها باختيار بدائل المعالجة المحاسبية لتقليل الفرق بين ربحية السهم الجارية وربحية السهم المستهدفة, وقد أجريت الدراسة على عينة مكونة من (96) شركة, منها (42) شركة من الصناعات الكيماوية والباقي من صناعات مواد البناء,للفترة الزمنية (1957 – 1966), وتم تتبع اتجاه ربحية السهم لكل شركة لتحديد أثر القرارات باختيار البدائل المحاسبية على ربحية السهم. وتوصلت الدراسة إلى أن إدارة الشركة التي تتصف عملياتها أو نتائج أعمالها أو كلاهما بأداء متقلب – والشركات التي تحقق خسائر – تميل إلى استخدام السياسات والبدائل المحاسبية كوسيلة للمحافظة على مستوى الدخل السنوي.

2- دراسة موسس (Moses, 1987):[2]

هدفت الدراسة إلى اختبار العلاقة بين بعض العوامل المؤثرة (حجم الشركة, خطط حوافز الإدارة, رقابة المالكين) وسلوك تمهيد الدخل على اعتبار أن هذه العوامل محفزة للإدارة لتمارس تمهيد الدخل,وتتخذ الإدارة قراراتها باختيار المعالجة المحاسبية الملائمة التي من شأنها التأثير في الدخل بشكل مادي لتقليل التقلبات في مستوياته. وقد أجريت الدراسة على عينة مكونة من (212) شركة تم الحصول على بياناتها للفترة الزمنية (1975 – 1980) في الولايات المتحدة الأمريكية, ومن أجل تصنيف الشركات كممهدة للدخل أو غير ممهدة تم اعتماد مؤشر سلوك التمهيد (SB) (smoothing behavior) فإذا كانت قيمة المؤشر أكبر من صفر تكون ممهدة (SB>0)

---

[1] White, G.E., (1970), "Discretionary Accounting Decisions and Income Normalization", **Accounting Review**, Vol.1, No.2, pp. 260-273.

[2] Moses, D. (1987), "Income Smoothing and Incentives: Empirical Test Using Accounting Change", **The Accounting Review**, Vol. 62, No. 3, pp.355- 377.

أما إذا كانت أقل فإنها تكون غير ممهدة (SB<0). واستخدمت الدراسة الأساليب الإحصائية كأسلوب للانحدار واختبار (T) لمعرفة العلاقة بين العوامل وسلوك تمهيد الدخل. وتوصلت الدراسة إلى أن مؤشر التمهيد صنّف (137) شركة كممهدة لدخلها من أصل (272) شركة أي بنسبة (65 %), وأيضاً توصلت إلى أن هناك علاقة قوية (معنوية موجبة) بين سلوك تمهيد الدخل وحجم الشركة وخطط حوافز الإدارة, ولكن لم تبين نتائج الدراسة وجود تأثير لعامل رقابة المالكين على سلوك تمهيد الدخل وأيضاً أن تمهيد هذا الدخل ومن خلال استخدام التغيرات المحاسبية يرتبط بمستوى الأرباح المرغوب فيه.

3- دراسة (حمد الله, 1987):[1]

هدفت الدراسة إلى التعريف بالنظريات الواقعية للمحاسبة من حيث مفهومها وأهميتها وتطويرها, واقتراح العوامل الاقتصادية التي تحدد وتفسر سلوك الشركات في مجال اختيار المبادئ والسياسات المحاسبية. وقد بين الباحث أن النظرية الواقعية للمحاسبة تختص بتفسير التطبيقات والممارسات المحاسبية و التنبؤ بها. فالتفسير يوفر الأسباب والمبررات التي تؤيد التطبيق العملي للمبادئ والسياسات المحاسبية المختلفة، والتنبؤ يساعد بتوقع الظواهر والأحداث المحاسبية التي ينتظر أن تحدث مستقبلاً .

لذلك فالنظرية الواقعية لا تقدم توصيفات لما يجب اتباعه في الممارسات المحاسبية, بل تختص بتفسير وتحليل الممارسات المطبقة فعلاً والتنبؤ بما سيكون. واقترح الباحث العوامل والمتغيرات الاقتصادية التي تحدد وتفسر اختيار مديري الشركات للسياسات المحاسبية، وهي: خطط مكافآت المديرين ومدى الخضوع لإجراءات الرقابة الحكومية وعلاقة الأموال المقترضة بالأموال المملوكةو التكاليف السياسية.

وقد خلصت الدراسة إلى أنه من أجل بناء نظرية واقعية لتفسير اختيار الشركات لمبادئ محاسبية معينة يتطلب القيام بدراسة وتحليل البديل المحاسبي الذي تم اختياره للتعرف من خلاله على التدفقات النقدية للشركات من جهة, والاتفاقات التعاقدية بين المديرين وكل من المساهمين والمقرضين من جهة أخرى. وباستخدام الفروض وأساليب التحليل المنطقية يمكن التوصل إلى المقدمات التي تمثل اقتراحات بالمتغيرات أو الحوافز الاقتصادية التي تبرر اختيار الشركة للبديل المحاسبي. وأخيراً يتم اختبار صحة هذه الاقتراحات عن طريق تجميع البيانات المحاسبية الفعلية

---

[1] أحمد السيد حمد الله (1987), " تحديد المتغيرات المؤثرة في اختيار السياسات المحاسبية في ظل النظرية الواقعية للمحاسبة: منهج مقترح" ، **مجلة البحوث التجارية**, كلية التجارة، جامعة الزقازيق، المجلد (9), العدد (11)، ص ص311-344.

عن خصائص الشركات والمتغيرات الاقتصادية, التي تطبق البديل المحاسبي واستخدام الأساليب الإحصائية لتحليل التباين المتعدد للحكم على مدى تطابق هذه الخصائص مع تلك المقترحة.

4 – دراسة أشاري (Ashari et al, 1994)[1]:

حاولت الدراسة اكتشاف سلوكية الإدارة بتمهيد الدخل من خلال علاقات مباشرة بين ظاهرة التمهيد ومجموع الأصول, و ربحية الشركة,و القطاع الصناعي الذي تعمل فيه الشركة,و جنسية الشركة (سنغافورية, أو ماليزية, أو أجنبية). وتوصلت الدراسة إلى أنه عند تمهيد صافي الربح التشغيلي فإن نوع القطاع وجنسية الشركة تمثل عوامل رقابية تحفيزية للتمهيد, وفي حال استخدام صافي الدخل قبل العمليات غير العادية فإن نوع القطاع وجنسية الشركة عوامل رقابية لأغراض التمهيد،وأخيراً فإنه في حالة استخدام صافي الدخل بعد الضريبة لأغراض التمهيد فإن ربحية الشركة وجنسيتها تمثل عوامل تحفيزية لأغراض التمهيد يتضح أن لجنسية الشركة دوراً بارزاً في تمهيد الدخل في ظل مختلف مقاييس الدخل المستخدمة.

5– دراسة (هويدي 1998)[2]:

هدفت الدراسة إلى اختبار أثر أربعة عوامل في اتجاه الشركات المساهمة المسجلة في سوق الكويت للأوراق المالية إلى تمهيد دخلها المعلن, والعوامل هي: حجم الشركة, وربحية الشركة, وطبيعة النشاط الذي تمارسه, وهيكل الملكية, وقد أجريت الدراسة على عينة مكونة من (41) شركة مساهمة تتوزع على ثلاثة قطاعات: القطاع المالي والقطاع الصناعي والتجاري وقطاع العقارات والخدمات, وللفترة (1989 – 1995). وتم اختبار أربع فرضيات تتعلق بإجمالي قيمة الموجودات, العائد على إجمالي الموجودات, القطاع الذي تعمل فيه الشركات, وهيكل الملكية.

تم هذا الاختبار على أساس مقياسين للدخل: صافي الدخل والأرباح الموزعة. وتوصلت الدراسة إلى أن ظاهرة تمهيد الدخل موجودة في الشركات المساهمة الكويتية وبغض النظر عن مقياس الدخل المستخدم كأساس للتعبير عن حالة تمهيد الدخل, وأن عامل الربحية يعد أهم العوامل قدرة على التمييز بين الشركات الممهدة, وأن عامل حجم الشركة وقطاع العمل الاقتصادي الذي تنتمي له الشركة لا يوجد له تأثير في اتجاه تمهيد الدخل.

---

[1] Ashari, N., et al., (1994), "Factors Affecting Income Smoothing among listed Companies in Singapore" **Accounting and Business Research**, Vol. 24, No. 96, pp. 291-301.

[2] علي محمد حسن هويدي (1998)، "دراسة اختبارية لبعض محددات تمهيد الدخل في الشركات المساهمة الكويتية", **مجلة الإدارة العامة**, المجلد (38), العدد (2) ص ص 383–413.

حيث بلغ عدد الشركات الممهدة (14) شركة أي بنسبة (34%) من إجمالي شركات العينة وأيضاً توصلت إلى أن عامل حجم الشركة وقطاع العمل الاقتصادي الذي تنتمي له الشركة لا يوجد له تأثير في اتجاه تمهيد الدخل.

6- دراسة (سويلم 1999):[1]

تناولت الدراسة مشكلة تمهيد الدخل في الشركات المساهمة المسجلة في سوق الأوراق المالية المصري بغرض التعرف على مدى استخدام الإدارة لتمهيد الدخل وأثر ذلك على أسعار الأسهم وقد أجريت الدراسة على عينة مكونة من (50) شركة مساهمة تشمل كافة القطاعات الممثلة في سوق الأوراق المالية, وللفترة الزمنية (1994- 1998), ولاختبار فرضية الدراسة تم تصنيف شركات العينة إلى مجموعتين الأولى وتتمثل في الشركات التي تقوم باستخدام استراتيجية تمهيد الدخل, والمجموعة الثانية وتتمثل في الشركات التي لا تستخدم تلك الاستراتيجية. وتشير نتائج الدراسة إلى أن استراتيجية تمهيد الدخل تستخدم بنسبة (46%) في الشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية المصري, كما أن السوق لا تأخذ التدخل المتعمد من قبل الإدارة بخصوص تمهيد الدخل وأثر ذلك على أسعار الأسهم في سوق التداول في الحسبان. ولذا يمكن الادعاء بقدرة الإدارة على التأثير على أسعار الأسهم باستخدام استراتيجية تمهيد الدخل, حيث يتضح من نتيجة الاختبار أنه لا يوجد اختلاف معنوي بين أسعار الأسهم ومتوسط نصيب السهم من الأرباح في الشركات كلّها التي تستخدم استراتيجية تمهيد الدخل والتي لا تستخدم تلك الاستراتيجية, وأن السلوك الإداري نحو تمهيد الدخل يعدّ سلوكاً مستهدفاً لغرض تحقيق أهداف محددة مسبقاً ترتبط بالاستراتيجية المستخدمة بخصوص الإعلان عن رقم الربح للفترة خلال دورة حياة الشركة وفي ظل استمرار وجود الإدارة. وأنه عندما تتبنى الإدارة استراتيجية تمهيد الدخل فإنها تعتقد بعدم قدرة السوق على كشف دلالات الأرقام المعلنة عن صافي الربح المستهدف للتمهيدوا ٍن الخيارات المحاسبية البديلة والمتعارف عليها في الفكر المحاسبي توفر مرونة كافية للإدارة لغرض استخدام تلك الخيارات في التأثير المتعمد على رقم الربح المعلن ليظهر بصورة قريبة من رقم الربح المستهدف, وذلك في ضوء استراتيجية الإدارة نحو إدارة الأرباح في الشركات المدارة بواسطتها.

7- دراسة (عبد الحميد 1999):[2]

---

[1] حسن علي محمد سويلم (1999)، "تأثير استخدام الإدارة لاستراتيجية تمهيد الدخل على أسعار الأسهم بالتطبيق على الشركات المسجلة في سوق المال المصري: دراسة اختبارية", المؤتمر العلمي السنوي الثالث: بعنوان إدارة التنمية بمصر في ظل التحولات العالمية, **مجلة البحوث التجارية،** كلية التجارة, جامعة الزقازيق, ص ص 77-120.

[2] ممدوح عبد الحميد, 1999، "أثر السياسات المحاسبية لإدارة الأرباح على أسعار الأسهم بالتطبيق على الأسهم المتداولة في سوق الأوراق المصرية", **مجلة الفكر المحاسبي**, كلية التجارة, جامعة عين شمس, العدد(2), ص ص 405-464

تناولت الدراسة حركة النشاط في سوق الأوراق المالية في مصر, وبرنامج الخصخصة وأسس إعداد القوائم المالية التي قد تختلف من صناعة إلى أخرى لا بل قد يمتد الاختلاف في كثير من الأحيان بين المنشآت في صناعة واحدة ولذلك تعرضت القوائم المالية لظلال من الشك وللدرجة التي أطلق فيها البعض على صافي الربح الذي تظهره القوائم المالية بأنه ربح الإدارة أي الربح الذي ترغب الإدارة في إظهاره. وبالتالي هدفت هذه الدراسة إلى قياس مدى تبني الإدارة لاستراتيجية إدارة الأرباح على أسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية المصرية. وقد أجريت الدراسة على (60) شركة من الشركات التي يتم تداول أسهمها في سوق الأوراق المالية المصرية. وتوصلت الدراسة إلى أن لجوء الإدارة إلى انتهاج استراتيجية إدارة الأرباح قد يكون له انعكاس بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على مجموعة المؤشرات التي يهتم بها المستثمرون الحاليون والمرتقبون في تحديد قيمة الشركة, وبالتالي فإن هذا الانعكاس قد يكون له تأثير على حجم الطلب على الأسهم, وهذا يعني أن انتهاج الإدارة لاستراتيجية إدارة الأرباح قد يكون له تأثير على أسعار الأسهم المتداولة في سوق الأوراق الماليةوا ٕنه عند إجراء اختبار لفروض البحث تبين أن هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين كل من عائد الكوبون وربحية السهم الواحد وبين أسعار الأسهم المتداولة, ولما كان هذان المؤشران يتأثران بتبني الإدارة لاستراتيجية إدارة الأرباح سوف ينعكس على أسعار الأسهم المتداولة في سوق الأوراق المالية.

8- دراسة (جهماني, 2001):[1]

يتلخص هدف هذه الدراسة في محاولة استقصاء مدى وجود الظاهرة المعروفة بتمهيد الدخل على مستوى الشركات الأردنية المدرجة في بورصة عمان وا ٕلى التنبؤ بمدى اتباع هذه الشركات للأساليب المحاسبية المؤدية إلى تمهيد الدخل وذلك على افتراض أن قيم صافي الربح التي تفصح عنها الشركات الأردنية في قوائمها المالية لاتعبر عن الواقع ولا تعكس تقلبية الأرباح السنوية وتذبذبها. هذا وقد سعت هذه الدراسة إلى تشخيص ظاهرة تمهيد الدخل والكشف عن مدى وجودها في الأردن مع إجراء مقارنات بين قطاعي الصناعة والخدمات في هذا المجال, وبحث أثر حجم الشركة على هذه الظاهرة.

أجريت الدراسة على عينة مكونة من (60) شركة, وللفترة الممتدة من عام (1993 – 1996), وقد تم استخدام نموذج إيغل للتمييز بين الشركات الممهدة للدخل والشركات غير الممهدة للدخل.

---

[1] عمر عيسى جهماني (2001)، "سلوك تمهيد الدخل في الأردن: دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في بورصة عمان", **المجلة العربية للمحاسبة** ،اللجنة الدائمة لأقسام المحاسبة بجامعات مجلس التعاون، كلية إدارة الأعمال، جامعة البحرين، المجلد (4), العدد (1) , ص ص 104–142.

وقد جاءت النتائج لتؤكد وجود هذه الظاهرة في الأردن مع عدم الحسم في وجود أية فروقات بين القطاعات أو الأحجام المختلفة للشركات في مدى وجود ظاهرة تمهيد الدخل فيها.

9- دراسة يون وميلر (Yoon and Miller, 2002):[1]

هدفت الدراسة إلى اختبار العلاقة بين الأداء التشغيلي (Operating Performance) وسلوك المستحقات الاختيارية(Discretionary Accruals) على الشركات الكورية على اعتبار أن المستحقات الاختيارية تمثل المرونة المتاحة للمديرين للتأثير على أداء الشركة, وذلك لوجود العديد من الدوافع مثل وجود خطط حوافز ومكافآت للإدارة, تخفيض التكاليف السياسية والضرائب وملكية المديرين لأسهم الشركة وزيادة قيمة السهم في الأسواق المالية.

استخدمت التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية كمؤشر لأداء عمل الشركات ومن اجل قياس إدارة الأرباح تم استخدام نموذج جونز المعدل, وافترضت الدراسة في حال كون أداء الشركة سيئا فإن ذلك يشكل دافعاً للإدارة لاتّباع استراتيجية زيادة الدخل من خلال المناورة بالمستحقات الاختيارية وفي حال كون الأداء جيدا تتبع إدارة الشركة استراتيجية تخفيض الدخل.

أجريت الدراسة على عينة مكونة من (2033) شركة كورية وتم اختبار بياناتها الممتدة من عام (1994-1997) وتوصلت الدراسة إلى أن إدارة الشركات التي يكون أداء عملها سيئاً تتجه إلى اختيار استراتيجية زيادة الدخل وذلك من خلال استخدام المستحقات الاختيارية. بينما تتجه إدارة الشركات التي يكون أداء عملها سيئاً بشكل ملحوظ أو مرتفعاً بشكل غير طبيعي إلى اتباع استراتيجية تخفيض الدخل.

10- دراسة روسنر (Rosner,2003):[2]

اختبرت الدراسة ما إذا كانت الشركات ضعيفة الأداء (المفلسة) قد أظهرت دلائل مادية قبل إفلاسها (كزيادة أرباحها) مقارنة مع الشركات غير المفلسة, وهل أدرك المدققون المبالغة بالتقارير المالية؟. أجريت الدراسة على(293) شركة مفلسة تم مقارنتها مع (293) شركة غير مفلسة في الولايات المتحدة الأمريكية لسبع سنوات. وقد تم التعبير عن التلاعب بالأرباح من خلال دراسة العديد من العناصر منها تضخيم في حساب المدينين والمخزون والتقليل من المصاريف المستحقة والالتزامات وتضخيم في المبيعات وا ٕجمالي الربح وتضخيم في المستحقات الاختيارية.

وأهم ما توصلت إليه هذه الدراسة أن هناك علاقة بين الدخل على أساس الاستحقاق والتدفقات النقدية من العمليات التشغيلية للشركات المفلسة مقارنة مع الشركات غير المفلسة.

---

[1] Yaon, S.S., and Miller, G.A., (2002), "Cash from Operations and Earnings Management in Korea", **The International Journal of Accounting**, Vol.37, pp.395-412.

[2] Rosner, R., (2003), "Earnings Manipulation in Failing Firms Contemporary", **Journal of Accounting Research**, Vol.20, No.2, pp. 361-408.

11- دراسة (مبارك, 2003):[1]

تناولت الدراسة تحديد ودراسة العوامل المؤثرة على دور المراجع الخارجي كوكيل عن الملاك والأطراف الأخرى في الرقابة على جودة الأرقام المحاسبية المنشورة خاصة رقم صافي الربح.

وكان الهدف الأساسي للدراسة تحديد ما إذا كان المر اجع يساعد الإدارة في تطبيق الممارسات المحاسبية الخاصة بالتأثير على رقم صافي الربح أم أن الإدارة تخدعه كما تخدع الملاك والأطراف الأخرى. وقد أجريت الدراسة على عينة مكونة من (138) استمارة موزعة على مجموعة من أعضاء الهيئة التدريسية بالجامعات المصرية ومجموعة من المحللين الماليين العاملين بأقسام الائتمان وصناديق الاستثمار بالبنوك المصرية فقط حتى تكون إجاباتهم موضوعية قدر الإمكان.

توصلت الدراسة إلى أن مكاتب المراجعة الكبيرة تستطيع الكشف عن الممارسات المحاسبية التي تتبعها الإدارة للتأثير على رقم صافي الأرباح، ولكن اتخاذ القرار بالتقرير عنها من عدمه تتحكم فيه المصالح الذاتية للمراجع. وأيضاً تزداد احتمالات قيام الإدارة بتطبيق الممارسات المحاسبية الخاصة بالتأثير على رقم صافي الأرباح من عدم التقرير عنها إذا كان المراجع يقدم لها خدمات أخرى استشارية غير خدمات المراجعة تفوق الأتعاب عنها أتعاب عملية المراجعة الأساسية. وأيضاً تزداد احتمالات قيام المراجع بالتقرير عن الممارسات المحاسبية التي تطبقها الإدارة للتأثير على رقم صافي الأرباح، وبالتالي تنخفض فرص قيام الإدارة بتطبيق هذه الممارسات، إذا أدرك المراجع أن هناك احتمالات لتعرضه لمسؤولية قانونية إذا لم يقر عن هذه الممارسات.

12- دراسة يوسودا (Yasuda, et.al 2004) :[2]

تناولت الدراسة الأزمات المالية التي تعرضت لها المصارف اليابانية في فترة التسعينات و أوائل عام (2000) بسبب القروض السيئة. حيث أظهرت الدراسة أن مخاطرة المصرف مرتبطة

---

[1] الرفاعي إبراهيم مبارك (2003)، "دور المراجع في الرقابة على ممارسات إدارة الربح: دليل استقرائي من البيئة المصرية", **المجلة العلمية للتجارة والتمويل**, كلية التجارة, جامعة طنطا, العدد(2), ص ص 249-308.

[2] Yasuda, Y.; Okuda, S, and Konishi, M., (2004), "The Relationship between Bank Risk and Earnings Management: Evidence from Japan", **Review of Quantitative Finance and Accounting**, Vol. 22, pp.233-248.

بشكل سلبي مع إدارة الحسابات المستحقة التقديرية. وأيضاً تناولت العلاقة بين مستوى الدخل ومخاطرة المصرف وهي علاقة مباشرة في تلك المرحلة. هذا وقد جاءت نتائج هذه الدراسة على أن المستثمرين بدؤوا يتوقعون التلاعب في التقارير المالية من قبل أكثر مدراء المصارف عقلانية، وذلك بعد حالات إفلاسات المصارف الرئيسية.

13- دراسة كو وشين (Kao, and Chen, 2004)[1]:

هدفت الدراسة إلى اختبار العلاقة بين خصائص مجلس إدارة الشركة المؤلف من أعضاء خارجيين وداخليين, وممارسات الإدارة في إدارة أرباحها. ويعد وجود مجلس الإدارة للرقابة والسيطرة على سلوك الإدارة الانتهازي (Opportunistic Behavior) في استغلالها المرونة المتاحة لها بالمستحقات الاختيارية للتأثير في الأرقام المحاسبية الظاهرة بالقوائم المالية التي تستخدم من قبل المستثمرين لمساعدتهم في اتخاذ قراراتهم, عند قيام الإدارة بممارسة سلوكها الانتهازي في إدارة الأرباح فهي لا تعكس الأداء الحقيقي لنشاط الوحدة الاقتصادي. وأعضاء مجلس الإدارة منهم من يملكون أسهماً في الشركة بينما آخرون لا يملكون, ويمثلون الهيئة الحاكمة والمسيطرة على إدارة الشركة. إن كثيراً من حالات التعثر للشركات تعزى لضعف الهيئة الحاكمة في السيطرة على إدارة الشركة. أجريت الدراسة على الشركات المدرجة في سوق تايوان للأوراق المالية واستخدم نموذج جونز لقياس إدارة الأرباح وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة إيجابية بين إدارة الأرباح والعوامل المؤثرة كحجم الشركة, ونسبة المديونية. وأن العلاقة بين نسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة وإدارة الأرباح سلبية, أي يستطيع أعضاء مجلس الإدارة أن يحدّوا من سلوك الإدارة الإنتهازي عند زيادة ملكيتهم لأسهم الشركة, وأن العلاقة إيجابية بين حجم المجلس وممارسة إدارة الأرباح, أي أنه كلما ازداد عدد أعضاء مجلس الإدارة قلت كفاءته في الرقابة, بينما العلاقة سلبية بين حجم أعضاء مجلس الإدارة الخارجيين وإدارة الأرباح, أي بزيادة أعضاء مجلس الإدارة الخارجيين المستقلين تزداد كفاءتهم وسيطرتهم على مجلس إدارة الشركة.

14- دراسة شينغ وويرفيلد (Cheng and Warfield, 2005)[2]:

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين إدارة الأرباح وبين دوافع الملكية للمديرين في الشركات التي يكون لديها خطط منح حوافز أسهم للمديرين وعندما تكون أيضاً لديهم ملكية متاحة.

وافترضت الدراسة أن المديرين الذين لديهم دوافع ملكية عالية لتملك الأسهم, ولديهم الرغبة المستقبلية لبيعها, فإنهم يقومون بممارسة إدارة الأرباح بهدف زيادة الأرباح, مما يؤدي إلى رفع

[1] Kao, L, and Chen, A., (2004), "The Effects of Board Characteristics on Earnings Management", **Corporate Ownership and Control,** Vol.1, No. 3 , pp.96-106.
[2] Cheng and Warfield (2005), "Equity Incentives and Earnings Management", **The Accounting Review**, Vol.80, No.2, pp. 441-476.

القيمة السوقية لأسهم الشركة. أجريت الدراسة على الشركات المدرجة في قاعدة البيانات وللفترة الزمنية (1993-2000) باستثناء الشركات المالية والخدمية, وخلصت الدراسة إلى أنه يكون لدى المديرين حوافز عالية لملكية أسهم في الشركات, عندما تكون مستويات مبيعاتها عالية بعد إعلان هذه الشركات لأرباحها. وأن الأرباح المعلنة للشركات التي لديها حوافز ملكية أسهم للمديرين, تكون مطابقة لتوقعات المحللين الماليين أو قريبة منها. وأن الشركات التي لديها حوافز ملكية أسهم للمديرين, تسعى إلى زيادة أرباحها الاعتيادية بصورة أكبر, مقارنة مع الشركات التي لا يكون لديها خطط حوافز للإدارة.

15- دراسة (العبد الله وآخرون 2007):[1]

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق هدفين أساسيين: فأما الهدف الأول فهو التعرف على مدى انتشار ظاهرة تمهيد الدخل في الشركات الصناعية المساهمة الأردنية في ظل ثلاثة مقاييس للدخل: صافي الربح التشغيلي وصافي الدخل قبل الضريبة وصافي الدخل بعد الضريبة. وأما الهدف الثاني فهو التعرف على المؤثرات لسلوك الإدارة نحو تمهيد الدخل.

ولأجل تحقيق هذين الهدفين فقد تم اختيار القطاع الصناعي الأردني المساهم لمجتمع الدراسة. وتم تمثيل هذا المجتمع بعينة مكونة من(53) شركة مساهمة توافرت عنها البيانات المالية لفترة ثماني سنوات (1996-2003).

وقد توصلت الدراسة إلى أن نتيجة اختبار الفرضيات تؤكد إمكانية وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الشركات الممهدة للدخل والشركات غير الممهدة للدخل حصراً فيما يتعلق ببعض النسب المالية. وليس هناك من فروق ذات دلالة إحصائية في حالة الفرضيات ذات العلاقة بمتغيرات الحجم.

1-11- إسهام الدراسة الحالية:

إن الدراسة الحالية والتي تتناول الشركات المساهمة السورية من خلال موضوع إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السورية هو منحى جديد افتقرت الدراسات السورية السابقة إلى التطرق إليه. وبالتالي فإن دراسة الباحث تمثل إسهاماً إضافياً للأدب المحاسبي وهي تسلط الضوء على إدارة الأرباح والعوامل المؤثرة عليها في الشركات المساهمة السورية.

ولتحقيق أهداف الدراسة تم تقسيم البحث إلى خمسة فصول, حيث يعرض الفصل الأول الإطار العام للدراسة, ويناقش الفصل الثاني مفهوم إدارة الأرباح والمصطلحات المعبرة عن

---

[1] رياض العبد الله، وآخرون 2007، "الوسائل والدوافع المؤثرة في سياسة تمهيد الدخل: دراسة ميدانية على الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان"، **المجلة العربية للمحاسبة**، كلية إدارة الأعمال، جامعة البحرين، المجلد (10)، العدد (1)، ص ص 1-41.

ممارسات إدارة الأرباح, كما يناقش الفصل الثالث العوامل المؤثرة على إدارة الأرباح ودوافعها, بينما يعرض الفصل الرابع أساليب إدارة الأرباح كما يعرض الفصل الخامس تصميم الدراسة الميدانية ونتائج تحليل بيانات الدراسة وأخيراً عرض النتائج والتوصيات.

الفصل الثاني

ماهية إدارة الأرباح

المقدمة:

لقد أصبح من المتعارف عليه بي أن الإدارة عندما تقوم بإعداد القوائم المالية فإنها تلجأ إلى استخدام التقدير ا ، المواضع مستفيدة من خاصتي المرونة والأهمية النسبية في تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها وقد يكون ذلك بهدف التأثير على الأرقام المحاسبية المنشورة وهذا ما اصطلح على تسمية في الفكر المحاسبي بالتلاعب المحاسبي[1] (Accounting Manipulation) والذي يُعرّف بأنه القدرة على زيادة أو تخفيض صافي الربح

---

[1] طارق عبد العال حماد, 2005, **التقارير المالية (مرجع سبق ذكره)** ، ص 402.

الظاهر في التقارير المالية بطريقة متعمدة, وكذلك العمل على خلق انطباع مختلف لدى مستخدمي القوائم المالية.

حيث أنالقوائم و التقارير المالية تعدّ المصدر الرئيس للمعلومات من خلال البيانات التي تحتويها والتي تلعب دوراً أساسياً في توجيه المستثمرين, فهم يستخلصون من القوائم المالية مؤشرات عن الربح والسيولة,وباستخدام هذه المؤشرات يقوم الأفراد باتخاذ قراراتهم الاستثمارية[1].

هذه المعلومات والأرقام التي تتضمنها التقارير والقوائم المالية هي محصلة لعمليات قياس خضعت لأسس اتبعتها إدارة الشركة للاعتراف بالإيرادات والمصروفات, وكذلك لنوع الطرق المحاسبية المتبعة في القياس مثل طرق احتساب الاهتلاك, وطرق تسعير المخزون.

حيث أن المعايير المحاسبية قد سمحت بتعدد بدائل المعالجات المحاسبية لكثير من الأحداث حيث تنسجم مع الظروف البيئية المحيطة بها. وكما أن الإدارة تلجأ إلى استغلال المرونة المتاحة لتحقيق ما ترغب به من أهداف, مما يجعل عملية الاختيار للطرق والسياسات المحاسبية عملية تحكمية من قبلهاو التي تعكس التأثير النهائي للعوامل والدوافع المؤثرة في سلوك تلك الإدارة.

لذلك ونظواً لأهمية الربح المحاسبي فإن الإدارة تستجمع قدراتها وتستخدم مهاراتها في قيامها بإدارة الربح المحاسبي المقرر عنه (Management of Reported Accounting Earning) أي قيامها بإدارة عملية قياس الربح وذلك عن طريق إدارتها للاختيارات المحاسبية (Managements' Accounting Choices), من أجل التأثير في مدفوعات الضرائب وأسعار الأسهم, وثروة أصحاب الشركة ومكافأة الإدارة, بما يحقق مصالحها الخاصة, ومصالح أصحاب الشركة, ومصالح غيرهما من الأطراف المهتمة بالقوائم والتقارير المالية المنشورة والمتعلقة بالشركة.

فالإدارة تحاول جاهدة قدر الإمكان – وهي بصدد اختيار البديل المحاسبي الأمثل– التوفيق بين مصالحها المتمثلة في تعظيم المكافأة, و مصالح الشركة المتمثلة في تعظيم الثروة, و مصالح الأطراف الأخرى,محدثةً نوعاً من التوازن بين هذه المصالح المتعارضة, حيث يكون ذلك في إطار المبادئ المحاسبية المتعارف عليها, وهكذا تؤثر مصالح كافة الأطراف التي لها علاقة ومصلحة بالشركة, والمهتمة بالتقارير والقوائم المالية المنشورة, في الاختيار المحاسبي, فالبديل المحاسبي المختار, يراعي أن يكون مناسباً لها وأمثل من وجهة نظرها, وهذا لا شك,يشكل عبئاً على الإدارة في إدارتها للاختيارات المحاسبية[2].

---

[1] ممدوح عبد الحميد, 1999، مرجع سبق ذكره ص ص 405–464

[2] سامي عبد الرحمن قابل, 1990*دراسة تحليلية كمية لآثار الضرائب ومكافأة الإدار ة على الاختيار المحاسبي*", **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**, جامعة عين شمس, العدد 2, ص ص 423–494.

لذلك فإن إعداد القوائم المالية ونتيجة لوجود بدائل مختلفة للقياس والتقييم المحاسبي, وتمتع الإدارة كما ذكرنا بمرونة الاختيار بينها, بالإضافة إلى تغيير السياسات والطرق المحاسبية وكذلك الاختلافات في التقديرات المحاسبيةأضف إلى ذلك أن لكل مجموعة من البدائل المستخدمة آثاراً مختلفة على نتيجة النشاط والمركز المالي, ولذلك تعرضت القوائم المالية لظلال من الشك, وللدرجة التي أطلق عليها البعض (Mchichols and Peter) على صافي الدخل الذي تظهره القوائم المالية بأنه دخل الإدارة أي الدخل الذي ترغب الإدارة في إظهاره[1].

لذلك فإن كثيراً من المهتمين بالعمل المحاسبي يعتقدون أن نسبة لا يستهان بها من الشركات في كافة أنحاء العالم تتلاعب بتقارير الأرباح ويُظن أن مدراء الشركات يتلاعبون بالأرباح (على نحو تعكسه البيانات المالية المحاسبية وما يتصل بها من تقارير وكشوف) من أجل الوفاء بشتى الأغراض التي بعضها ليس –بالضرورة– نافعاً لمصلحة الشركة.

هذا واهتمت العديد من الدراسات بممارسات الإدارة باستغلالها المرونة المتاحة باختيار البدائل المحاسبية في عمليات القياس والإفصاح, وظهر العديد من المصطلحات المعبرة عن ممارسات الإدارة نذكر منها ما يلي[2]:

- التلاعب المحاسبي — Accounting Manipulation
- إدارة الأرباح — Earnings Management
- تمهيد الدخل — Income Smoothing
- التقارير المالية الاحتيالية — Fraudulent Financial Reporting
- المحاسبة المتعسفة — Aggressive Accounting
- المحاسبة الإبداعية — Creative Accounting
- محاسبة التخلص من الخسائر كلّها في سنة رديئة — Big Bath Accounting

ولما كان الهدف الأساسي للإدارة من وراء ذلك هو التأثير على رقم صافي الأرباح فقد ظهر مصطلح للتعبير عن هذه العملية هو مصطلح إدارة الأرباح (Earnings Management) ولذلك سوف نركز عليه في هذه الدراسة مع التعريف بالمصطلحات الأخرى التي تعبر عن سلوك الإدارة.

2-1- إدارة الأرباح:

---

[1] Mchichols, M. and Wilson, P. (1988), "Evidence of Earnings Management For The Provision for Bad Debt" **Journal of Accounting Research**, Vol. 26. No. 1, pp.1-31.

[2] طارق عبد العال حماد, 2005, **حوكمة الشركات** , الدار الجامعية, الاسكندرية, جمهورية مصر العربية، ص 404.

لقــد ورد فــي الأدبيــات المحاســبية العديــد مــن التعــاريف لمفهــوم إدارة الأربـــاح (Earnings Management) ومن هذه التعاريف:

- **تعريف شبير (Schipper):** فقد عرفها بأنها التدخل المتعمد في التقارير المالية الخارجية بهدف الحصول على بعض المنافع[1].

- **تعريف أشاري وآخرون (Ashari et al):** فقد عرفها بأنها عمل إداري من جانب إدارة الشركة لتقليل تقلبات الأرباح باستخدام أدوات محاسبية محددة[2].

- **تعريف هيلي ويلين (Healy and Wahlen):** تحدث إدارة الأرباح عندما يقوم المديرون باستخدام تقديرهم الشخصي في إعداد التقارير المالية بهدف تعديل التقارير المالية لخداع بعض أصحاب المصالح فيما يتعلق بالأداء المالي للشركة أو التأثير على نتائج علاقات تعاقدية والتي تعتمد على الأرقام المحاسبية الواردة في التقارير المالية[3].

- **تعريف (حماد,2005):** فقد عرفها بأنها مناورة نشطة للوصول إلى رقم محدد مسبقاً قد يكون موضوعاً من جانب الإدارة أو تنبؤات بمعرفة المحللين الماليين أو قيم متفق عليها مع تدفق أكثر سلاسة و استدامة للمكاسب[4].

من خلال التعريفات التي ذكرت، لا يوجد تعريف مشترك لإدارة الأرباح, فقد عرفها كل باحث من منظوره الخاص, إلا أن هناك نقاطاً مشتركة بينها, فجميعها يركز على ممارسات الإدارة وتدخلها في عمليات القياس والإفصاح المحاسبي التي يصعب ملاحظتها, إلى جانب أن هناك العديد من الأهداف التي تتحقق من خلال إدارة الأرباح, ويرى الباحث أن تعريف (حماد2005) كان أكثر شمولاً إذ حدد أبعاد تدخل الإدارة بالتقارير والقوائم المالية, وكان الهدف من هذه المناورة أو التدخل هو تحقيق مستوى معين من الربح في حدود المرونة المتاحة وذلك في ظل المبادئ المحاسبية المتعارف عليها وكذلك تعديل التقارير المالية بغرض التأثير على رقم الأرباح المفصح عنها.

وبما أن المستثمر ين الحاليين والمرتقبين والمحللين الماليين وغيرهم يستخلصون الكثير من المعلومات عن طريق القوائم المالية التي تعدها وتنشرها المنشأة, ويعتمد الكثيرون على المعلومات الواردة في هذه القوائم لاتخاذ القرارات الاستثمارية، ولأن المنشأة أو الشركة تعلم هذه الحقيقة، فإنها

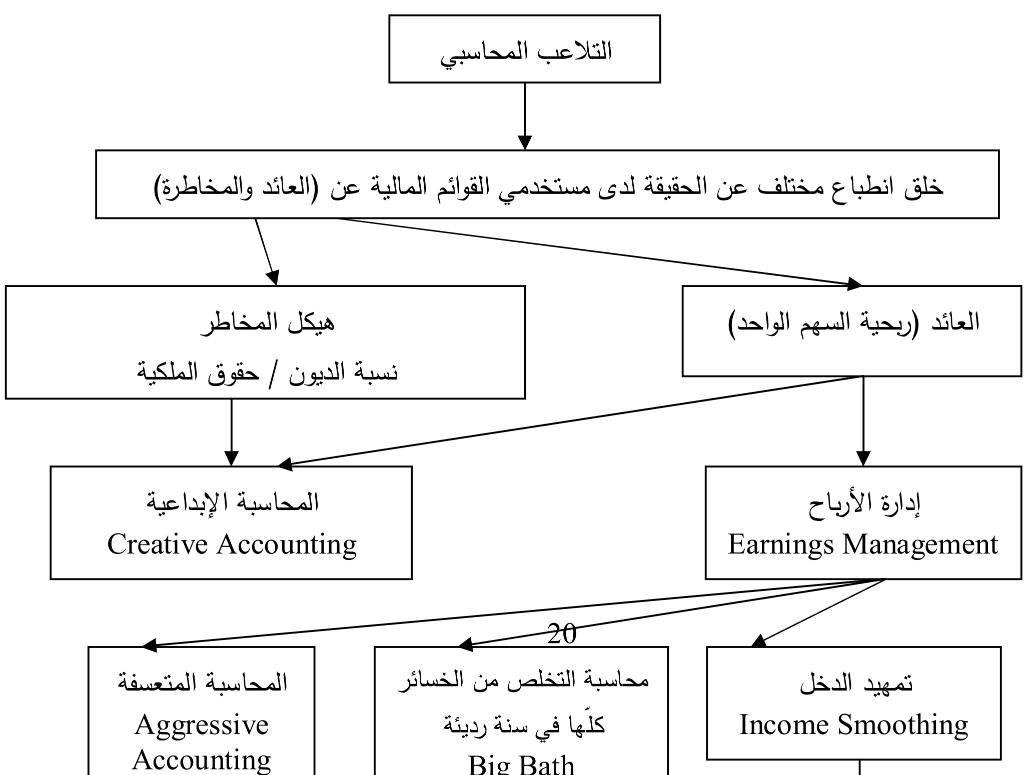
[1] Schipper K.(1989), "Commentary on Earnings Management". **Accounting Horizons**. Vol. 3, No. 4, pp. 91-110.
[2] Ashari, N., et al., (1994), Op. Cit, pp. 291-301.
[3] Healy, p., and Wahlen,J. (1999), "Areview of the Earnings Management literature and its Implications for standard setting". **Accounting Horizons**, Vol. 13, No. 4, p. 368.
[4] طارق عبد العال حماد, 2005, **التقارير المالية**, مرجع سبق ذكره، ص 405.

قد تعمل على التأثير على هذه القرارات وتوجيهها نحو اتجاه معين، من خلال استخدام متغيرات محاسبية وعمليات حقيقية للوصول إلى رقم معين للأرباح.

يُلاحظ الباحث، أن إدارة الأرباح هي اختيار للسياسات والبدائل المحاسبية من جانب الإدارة لتحقيق أهداف معينة وتحدث عندما يستخدم المديرون المرونة المتاحة لهم للاختيار بين الطرق والسياسات والبدائل المحاسبية, وكذلك حالات التقدير والحكم الشخصي لبعض البنود الظاهرة في التقارير المالية لهيكلة الصفقات لتعديل التقارير الماليةسواءً لتضليل بعض أصحاب المصلحة حول الأداء الاقتصادي للشركة, أو للتأثير على النتائج التعاقدية التي تعتمد على الأرقام المحاسبية الواردة في تلك التقارير.

والسؤال المقدّم هو: ما هو وجه الاختلاف بين مصطلح إدارة الأرباح والمصطلحات المذكورة والتي تعبر في مجموعها عن سلوك الإدارة؟

إن الإجابة عن هذا السؤال سوف تتم من خلال الرسم التوضيحي لتلك المصطلحات المختلفة, ومن ثم سوف يتم التعليق على تلك المصطلحات والتي بمجموعها تعبر عن ممارسات وتدخل الإدارة في عمليات القياس والإفصاح المحاسبي.



الشكل رقم (1) تصور للتلاعب المحاسبي عن ممارسات وتدخل الإدارة

المصدر: طارق عبد العال حماد, (2005), **حوكمة الشركات**, الدار الجامعية, الاسكندرية, جمهورية مصر العربية ص 54.

2-2- تمهيد الدخل:

لقد أصبح من البديهي في الأدبيات المحاسبية المعنية بالدخل بشكل عام وبتمهيد الدخل بشكل خاص القولبأنه لابُ د لإدارة الشركات من السعي وراء سياسة تستطيع من خلالها إبراز الصورة المفضلة لديها عن هذه الشركات، ولذلك تركز الإدارة على إظهار دخل الشركة بأفضل صورة ممكنة، لأن الدخل قد يكون هو البند الأهم بالنسبة لمستخدمي المعلومات المحاسبية والركيزة التي على أساسها يتم الحكم على الشركة بالنجاح أو الفشل. ويبدو أن سلوك تمهيد الدخل يحقق الكثير من أهداف الإدارة، وبالتالي فإن جوهر تمهيد الدخل هو سلوك إداري, وكأي سلوك إنساني آخر متأثر بدوافع ذاتية فهو ينطوي على حافز ووسيلة وصولاً إلى هدف. وبما أن الإدارة ذكية, ولكن من جانب آخر تناور بالأرقام المحاسبية, فإن الذكاء يقتضي اختيار الحافز والوسيلة اللتين لا تظهر ان للوجود بشكل صريح أو مباشر. ولاكتشاف ذلك لابد من دراسة عميقة وشاملة للأرقام المدرجة في القوائم المالية لربط الهدف المرحلي (تمهيد الدخل) بالحافز والوسيلة, وهذا يتطلب في ظل ذكاء وبراعة الإدارة اختيار مدىً واسع من الفرضيات لتحديد الحافز والوسيلة للتمهيد[1].

---

[1] رياض العبد الله وآخرون (2007), مرجع سبق ذكره, ص ص 1-2.

وبما أنه من المتفق عليه في أدبيات تمهيد الدخل أن الإدارة بالدرجة الأساس تستهدف تمهيد الدخل لتحقيق مصلحتها, والمتفق عليه أيضاً أن الإدارة واعية في اختيار الوسائل والدوافع التي من خلالها تحقق أهدافها بطريقة لا تبدو واضحة للعيان. وكل هذا يتطلب من الإدارة أن تبتعد عن الوسائل والدوافع المتعارف عليها والشائعة عند اتباعها لسياسة تمهيد الدخل.

مما سبق، يمكن تناول العديد من التعاريف لسلوك تمهيد الدخل (Income Smoothing)، فيعرف بيلدمان (Beidleman) تمهيد الدخل بأنه: "محاولة مقصودة من بعض المدراء لتقليل الاختلافات في نتائج أعمال الشركة ضمن مستوى من الأرباح بما يتلاءم مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمطبقة في الدولة"[1]، وبالتالي هناك أربعة سمات للتمهيد ضمن هذا التعريف وهي:

1- أن هناك فعل التقصد.

2- أن الإدارة معنية بهذا التقصد.

3- أن الهدف من هذا الفعل هو تقليل الاختلافات والتذبذبات في النتائج.

4- أن ذلك يتم ضمن المبادئ المحاسبية المتعارف عليها أي أن مدى المرونة في هذه المبادئ هو الذي يتيح حرية التصرف من قبل الإدارة في تمهيد الدخل. فلولا هذه المرونة لما كان هناك تمهيد. فالمرونة في المبادئ المحاسبية تسمح بالتصرف في الأرقام المحاسبية، وهذا التصرف يتم من جانب مصدري القوائم المالية.و الهدف من ذلك هو تقليل الاختلافات والتذبذبات.

أمّا موسس (Moses) فيرى أن استقرار الدخل هو في الجهود المبذولة لتخفيف التغيرات التي تحدث في أرباح الشركة كما هو متوقع أو عادي من قبل الشركة. ويعتقد الباحث أن عملية تقليل الانحرافات عن رقم الربح المتوقع يجب أن يكون في حدود مسموحات المبادئ المحاسبية (المتعارف عليها) [2].

أما بلغاوي (Belkaoui) فيرى أن تمهيد الدخل "هو تسوية مقصودة للدخل المعلن بهدف الوصول إلى المستوى أو الاتجاه المرغوب والذي يعبر عن رغبة الإدارة في تقليل الانحرافات غير الطبيعية في الدخل إلى الحد الممكن أو المسموح به في ظل المبادئ المحاسبية والإدارية المقبولة"[3].

---

[1] Beidleman C. R. (1973), "Income Smoothing: The Role of Management". **The Accounting Review**, Vol. 48, No. 4, p.653.

[2] Moses, D. (1987), Op. Cit, p. 360.

[3] Belkaoui, A.R., (2004), *Accounting Theory*, 5th ed , Thomas learning, London, UK. pp. 56-57.

يتبيّن مما تقدّم أن التعريفات السابقة لتمهيد الدخل تؤكد على مجموعة من المسلّمات تتحدد بأن الإدارة هي الطرف الأكثر اهتماماً والذي يسعى إلى تخفيض التقلبات والاختلافات التي تطرأ على صافي دخل الشركة.

وكذلك يمكن القول بأن هذا التدخل أو الإجراء المتبع لا يعد سلوكاً إلزامياً على إدارة الشركات في اتّباعه وإنما هو إجراء اختياري حسب رغبة الشركة وحسب طبيعة سير منحنى الدخل بالإضافة إلى مدى رغبة هذه الإدارة في تحسين وضعها الأدائي والإجرائي المتّبع وتركيزها على تقديم المعلومة المفضلة عن وضع الشركة أمام مستخدمي قوائمها المالية المعتمدة. أي دافع المصلحة الذاتية للإدارة يمثل المحفز الأهم لتمهيد الدخل, كما أن المرونة المتاحة في المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً هي الأساس الذي من خلاله تتمكّن الإدارة من تحقيق سلوكية تمهيد الدخل. ويضيف الباحث مسلّمةً أساسية مهمة أغفلتها التعاريف السابقة وهي أن سلوكية تمهيد الدخل من قبل الإدارة تتسم بالذكاء والبراعة وليس بالسذاجة, فرغم أن الدخل غير معلن على أنه ممهد, كما أن الوسائل المستخدمة في عملية التمهيد والدوافع من وراء التمهيد هي الأخرى غير معلن عنها.

مما تقدم يمكن القول: إن تمهيد الدخل هو جزء من المصطلح الأشمل لإدارة الأرباح وهو بالتالي شكل من أشكال الإدارة مصمم لإزالة الارتفاعات أو الانخفاضات التي تظهر في الربح على مدار فترات مالية مختلفة وذلك من خلال تخفيض واحتجاز الأرباح في السنوات الجيدة لاستخدامها في رفع الربح خلال السنوات منخفضة الأداء, ولذلك فإن الهدف من التمهيد هو تخفيض التقلبات في الربح.

وبالتالي فإن مفهوم إدارة الأرباح أوسع من مفهوم تمهيد الدخل. فكل الأعمال التي تؤدي إلى تمهيد الدخل للمحافظة على مستوياته هي إدارة أرباح, وليس كل الأعمال التي تؤدي إلى إدارة الأرباح هي تمهيد دخل, فإدارة الأرباح تشمل جميع حالات التدخل في القياس سواء تلك التي تؤدي إلى تقليل التقلبات غير المتوقعة في الدخل, أما تلك التي تؤدي إلى زيادة أو تقليل الدخل لتحقيق أهداف معينة, وبالتالي إدارة الأرباح هي الأشمل والأوسع نطاقاً .

ولذلك فإن الباحث يرى أن المستثمر الرشيد يعتمد في اتخاذ القرارات الاستثمارية على صافي الدخل المنشور في القوائم, ولما كانت الإدارة تسعى إلى الحفاظ على مستثمريها من خلال تخفيض درجة المخاطر التي يمكن الوصول إليها عن طريق تخفيض التقلبات في العائد, فإن الإدارة تلجأ حينها إلى تمهيد الدخل (Income Smoothing), فالمستثمر يفضل أن تكون أرباح

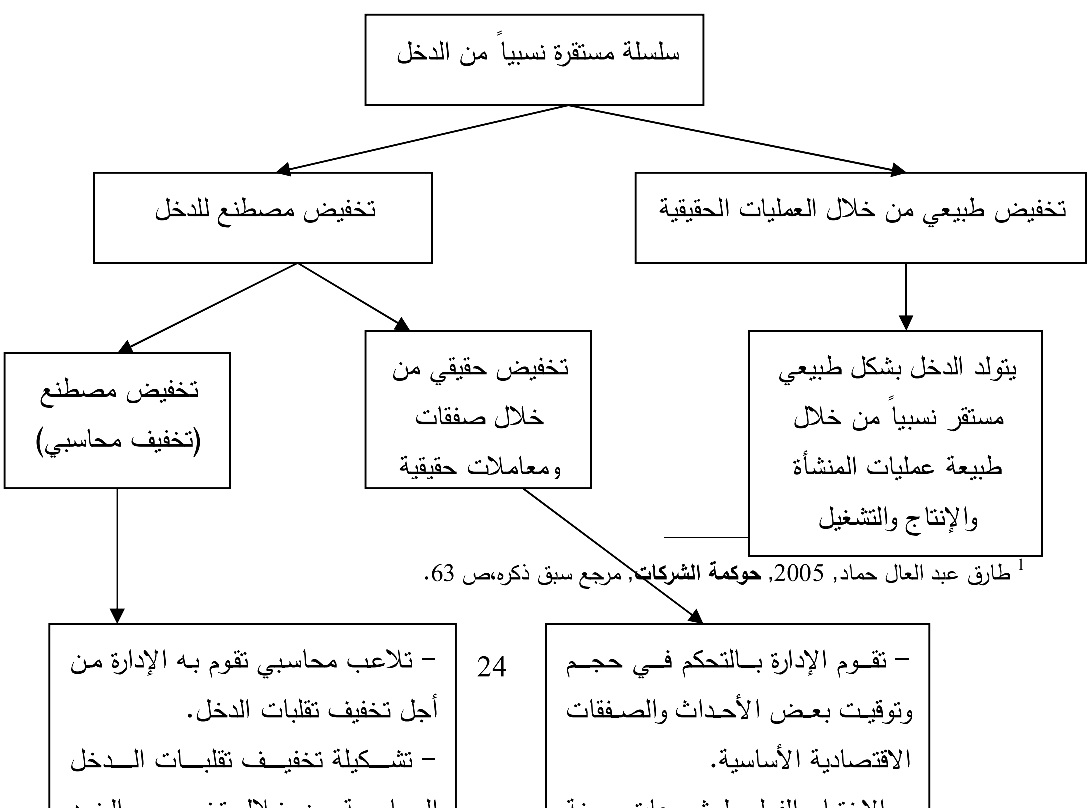
المنشأة أو الشركة مستقرة ذلك أن الاستقرار قد يقلل التغيرات في التدفقات النقدية, وبالتالي يقلل من المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها المستثمرون.

لذلك وقبل الانتقال إلى التعرف على المصطلحات الأخرى وا إلقاء الضوء على الفرق بين تلك المصطلحات ومصطلح إدارة الأرباح لابد من إلقاء نظرة سريعة على أنواع التمهيد، أو بمعنى آخر على الوسائل التي تستخدمها الإدارة لتخفيض تقلبات الدخل.

2-2-1-أنواع تمهيد الدخل:

إن التلاعب المحاسبي يهدف من خلال تمهيد الدخل (تخفيف تقلبات الدخل) إلى إنتاج سلسلة مستقرة نسبياً من الأرباح وذلك بغرض تخفيض درجة المخاطرة وبالتبعية زيادة قيمة المنشأة في المدى الطويل, فالمخاطرة ترتبط بدرجة التقلب, وكلما انخفض التقلب في الدخل, كلما قلت المخاطرة.

وهذا الشكل من التلاعب يستلزم أن تحقق المنشأة أرباحاً كبيرة بدرجة كافية في بعض السنوات بمايسمح بتكوين احتياطيات مستقرة تُستخدم بعد ذلك من أجل تنظيم تدفق الربح عند الضرورة, أي تخفيض الربح في السنوات المزدهرة وتأجيله لمقابلة انخفاض الدخل في السنوات الرديئة, وقد يستفيد المساهمون الحاليون من تحويل الثروة من المساهمين الجدد إذا كانت إدارة الأرباح تؤدي إلى تحريف الأسعار السوقية.أما عن الوسائل التي يمكن أن تستخدمها الإدارة لتخفيض تقلبات الدخل فيمكن بيانها واستعراضها من خلال الشكل التالي[1]:



[1] طارق عبد العال حماد, 2005, **حوكمة الشركات**, مرجع سبق ذكره،ص 63.

الشكل رقم (2)

الوسائل (الأنواع) المختلفة لتخفيف تقلبات الدخل

المصدر: طارق عبد العال حماد, 2005, **حوكمة الشركات**, مرجع سبق ذكره، ص63.

من خلال الشكل يتبين أن هناك نوعين لتمهيد الدخل هما:

2-2-1-1- التمهيد الطبيعي Natural Smoothing:

حيث يتولد الدخل بشكل طبيعي مستقر نسبياً من خلال طبيعة عمليات المنشأة والإنتاج والتشغيل.

2-2-1-2- التمهيد المصطنع Intentional Smoothing:

وهو ناتج عن تدخل الإدارة وينقسم إلى نوعين[1]:

أ - التمهيد الحقيقي Real Smoothing:

[1] Dascher, P. E., and Malcalm R. E. (1970), "A Note on Income Smoothing in the Chemical Industry", **Journal of Accounting Research**, Autumn. pp. 253-259.

نقلاً عن رياض العبد الله، وآخرون 2007، مرجع سبق ذكره ص 5.

يشير إلى تنفيذ الصفقات التجارية أو عدم تنفيذها (لقيام بصفقات البيع مثلاً) في ضوء تأثيرها على تمهيد الدخل. فإذا كانت الصفقة ستؤدي إلى تمهيد الدخل فإن الإدارة سوف تنفذ الصفقة والعكس بالعكس. وهذا يعني أن هناك عمليات فعلية تحدث وينتج عنها تغير في الأرقام المحاسبية مما يؤثر بشكل مباشر على الدخل وذلك عن طريق القرارات التشغيلية الفعلية مما ينعكس على التدفقات النقدية. ومثال ذلك هو التقصد بالقيام بتأخير أو تقديم صفقات المبيعات, أي التنفيذ الفعلي أو عدمه في نهاية السنة المالية، وبتعبير آخر فإن هذا النوع من التمهيد يركز على توقيت حصول المعاملات الفعلية بالشكل الذي يسهم في تقليل الانحرافات المتوقعة وغير المتوقعة, وغالباً ما يرتبط توقيت التمهيد بالمبادئ المحاسبية التي تحكم الاعتراف بتلك الأحداث, أي الاستفادة من تاريخ حدوث الإيراد وتاريخ الاعتراف به. بمعنى أن سياسة الإدارة في اختيار الأحداث الاقتصادية التي يمكن الاستفادة منها في تمهيد الدخل ترتبط بالطرق المحاسبية وإجراءات نقطة الاعتراف بالدخل (مثل مصاريف البحث والتطوير)، ومن جهة أخرى فقد تعتمد الإدارة على اختيار الفترات الزمنية الملائمة لمعالجة بعض بنود القوائم محاسبياً. إذ يمكن للإدارة تحديد الفترة الزمنية التي يتم فيها الاعتراف ببعض البنود وإمكانية تمهيد الدخل من خلالها.

بكلمات أخرى يمكن القول: إن التمهيد الحقيقي يمثل تدخل الإدارة في الإجراءات التي تراها مناسبة لهيكلة النشاطات الاقتصادية للشركة بطريقة تؤدي إلى إنتاج دخل بالمستوى الذي ترغب فيه إدارة الشركة.

ب- التمهيد الوهمي Artificial Smoothing:

هو التمهيد الذي ينتج عن الإجراءات المحاسبية التي تنفذ لنقل تكاليف أو إيرادات الشركة من فترة لأخرى[1]. بمعنى آخر إن التمهيد يمثل الاختيار المتكرر للمقاييس والطرق المحاسبية وتغييرها في نموذج معين للاستفادة من أثرها في إعداد الدخل. لذلك فإن التمهيد الوهمي لا يؤثر بشكلٍ مباشرٍ على التدفقات النقدية وإنما على بعض الأرقام المحاسبية, فهو عملية نقل للبنود أو العناصر المكونة للقوائم المالية أو تغيير في الطرق المحاسبية المقدمة (أي التمهيد من خلال تصنيف بنود قائمة الدخل).

2-3 - التقارير المالية الاحتيالية:

[1] Echel, N. (1981), "The Smoothing Hypothesis Revisited" , **ABACUS**, Vol. 17, No. 1, pp. 28-40.

إن مصطلحات الغش بالتقارير أو ما يسمى بمصطلح التقارير المالية الاحتيالية أو الممارسات المحاسبية التحايلية (Fraudulent Financial Reporting) والمحاسبة الإبداعية (Creative Accounting) واللذين يندرجان ضمن مصطلح التلاعب المحاسبي هي مصطلحات مترادفة وتمثل تدخل الإدارة المتعمد في عمليات القياس والإفصاح المحاسبي وذلك باستخدام وسائل مدروسة بقصد التحريف وخداع مستخدمي القوائم المالية خارج ما تسمح به المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً (GAAP).

فالتقارير المالية الاحتيالية هي عبارة عن تحريف متعمد للقوائم المالية أو إغفال إدراج قيم في القوائم المالية أو عدم الإفصاح عن معلومات ضرورية في القوائم المالية, وذلك بغرض خداع مستخدمي هذه القوائم[1]. وهذا الأمر يدخل تحت طائلة الإجراءات الجنائية والمدنية والإدارية. وفي أغلب الحالات التي يمارس فيها التلاعب المحاسبي فإن اختيار سياسة أو طريقة محاسبية وتطبيقها يقع ببساطة في مدى المرونة المسموح بها وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها, ورغم أنه لا يمكن الاعتراض على هذه النقطة –إلا أنه تبقى حقيقة– أن الطريقة التي تستخدم بها السياسة المحاسبية هي مسألة تقديرية للإدارة بدرجة كبيرة. ولذلك وفي معظم الحالات, ينتج عن هذا التقدير تحريف في النتائج المالية المفصح عنها والمركز المالي في اتجاه أو آخر, لذلك يطلق عليها محاسبة متعسفة لأنها تضع غطاء أو غشاء للممارسات المحاسبية الاحتيالية من خلال رخصة المبادئ المحاسبية المتعارف عليها[2].

2-4 – المحاسبة المتعسفة:

بكلمات أخرى فإن مصطلح المحاسبة المتعسفة (Aggressive Accounting) وهو مصطلح من مصطلحات التلاعب المحاسبي وبالتالي شكل من أشكال إدارة الأرباح يشير إلى اختيار تطبيق المبادئ المحاسبية بطريقة نشطة ومتعمدة بجهد يستهدف تحقيق نتائج مرغوبة. وتكون النتائج المرغوبة هي زيادة المكاسب عادة وسواء أكانت الممارسة المتبعة متفقة مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها أم لا, مع الإشارة إلى أن الممارسات المحاسبية المتعسفة تعدّ كما ذكرنا "تقارير مالية احتيالية" عند تعمد الغش من خلال النية وتدبير مسبق للتضليل بطريقة جوهرية بما يؤدي إلى دعوى إدارية أو مدنية أو جنائية[3].

[1] طارق عبد العال حماد, 2005, **التقارير المالية**, مرجع سبق ذكره، ص406.
[2] طارق عبد العال حماد, 2005, **التقارير المالية**, مرجع سبق ذكره، ص 439.
[3] طارق عبد العال حماد, 2005, **التقارير المالية**, مرجع سبق ذكره، ص450.

2- 5 - المحاسبة الإبداعية:

أما بالنسبة لمصطلح المحاسبة الإبداعية (الخلاقة) فيتمثل هذا المصطلح في الإجراءات التي تلجأ إليها الإدارة سعياً وراء إحداث تحسين صوري وغير حقيقي (تدخل متعمّد أو غير متعمّد) في ربحيتها أو في مركزها المالي وذلك من خلال استغلال الثغرات المتواجدة من تعدد البدائل المحاسبية مما يؤثر في نوعية الأرقام التي تظهرها تلك القوائم سواءً بالنسبة للأرباح أو بالنسبة للمركز المالي مما يؤثر في مصداقيتها.

ولذلك فإن ممارسات المحاسبة الإبداعية تشمل كل الأساليب المستخدمة في التلاعب المحاسبي بما في ذلك الاختيار المتعمد وغير المتعمد والتطبيق المخادع وغير المخادع للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والتقارير المالية الاحتيالية, وأي خطوات تتخذ نحو إدارة الأرباح أو تخفيف تقلبات الدخل[1].

أما بلغاوي (Bolkaoui): فذكر أنه على العكس من مفهومي إدارة الأرباح وتمهيد الدخل واللتين برزتا وتطورتا من خلال الأكاديميين, فإن المحاسبة الإبداعية (Creative Accounting) تعدّ مفهوماً طوره الممارسون وخاصة الصحفيون والمعلّقون Journalist وبدرجة أقل من الأكاديميين[2]. وقد جاء اهتمامهم من خلال ملاحظاتهم للسوق وليس من أيّة نظرية, فقد فهموا دوافع هذا النشاط الذي يتم لتضليل المستثمرين أو تغيير انطباعاتهم بقيام الإدارة بعرض ما تريد رؤيته من جانب المستثمرين وبتقديم الصورة التي يرغبونها مثل شكل الربح المتزايد أو المستقر, هذا وقد أُطلق على المحاسبة الإبداعية مصطلحات مثل التلاعب (Manipulation) والخداع (Deceit) أو العبث بالدفاتر (Fidding The Books).

وبالنتيجة فإن مصطلح المحاسبة الإبداعية يستخدم ليبعد الشك عن النتائج المالية المعدة من قبل المحاسب حيث تظهر بصورة أفضل مما تكون عليه أصلاً, أي إنها عملية تحويل الأرقام المحاسبية من وضعها الحقيقي إلى ما ترغب به الإدارة.

2-6 - محاسبة التخلص من الخسائر كلّها في سنة رديئة:

أما بالنسبة للمصطلح الأخير من مصطلحات التلاعب المحاسبي والذي يعدّ شكلاً من أشكال إدارة الأرباح وهو مصطلح محاسبة التخلص من الخسائر كلّها في سنة رديئة (Big Bath Accounting) حيث يعد من التطبيقات الفظة لإدارة الأرباح والتي تتخطى حدود المبادئ المحاسبية المتعارف عليها, فعلى سبيل المثال في سنة رديئة قد تقرر الشركة تخفيض

---

[1] طارق حماد, 2005, **التقارير المالية**, مرجع سبق ذكره، ص 406.

[2] Bolkaoui, A. R. (2004), Op.Cit.,p. 59.

الأصول بطريقة البيع بالجملة, فهي على أية حال سنة رديئة, حيث لم تتحقق توقعات المكاسب, وتتضمن بذلك نظر ة ضمنية وهي أنه لن يكون هناك جزاءات إضافية في حالة جعل السنة أسوأ مما عليه الحال, حيث يتم التخلص من كل الأصول التي تحقق خسائر – وبتخفيض الأصول في هذه السنة الرديئة من خلال الحمام الكبير (Big Bath) – فإنه يمكن تنظيف الميزانية وجعلها متحفظة بصفة خاصة, وبهذا الإجراء فإن المصروفات سوف تنخفض في السنوات المستقبلية[1].

يتبين مما تقدم، أن المصطلحات المذكورة أعلاه تمثل التدخل العمدي من قبل الإدارة وذلك لتغيير مدلول النتائج المحاسبية وبالتالي مدلول البيانات المالية, وجعل النتائج المصدرة خلافاً للقواعد والأصول والمبادئ المحاسبية المقبولة عموماً , أي استخدام وسائل مدروسة بقصد التحريف والغش خارج ما تسمح به المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً , وذلك بهدف تحقيق غايات معينة للشركة والتأثير في أدائها, بينما يعبر مصطلح إدارة الأرباح كما ذكرنا عن تدخل الإدارة بشكل مدروس بهدف تحقيق أهداف محددة مسبقاُ – تحقيق مستوى معين من الأرباح – وفق ما تسمح به المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً .

---

[1] طارق عبد العال حماد, 2005, **التقارير المالية**, مرجع سبق ذكره، ص 436.

الفصل الثالث

نظريات ودوافع إدارة الأرباحو العوامل المؤثرة عليها

المقدمة:

تعد البيانات المحاسبية الوار وائم المالية –والتي يتم إعدادها وفقاً لمجموعة من المبادئ المحاسبية المتعا انب كبير من الأهمية حيث يعتمد عليها مديرو الشركات والمستثمرون والمقترضون والمحللون الماليون والأجهزة المختصة بإصدار المبادئ المحاسبية وغيرهم في اتخاذ القرارات المختلفة. وحيث إن هناك طرقاً ومبادئ محاسبية بديلة من بين تلك المتعارف عليها, وحيث إن كل بديل يؤدي إلى نتائج معينة, فإن اختيار الشركة لأحد هذه البدائل سوف يؤثر بشكل أو بآخر على البيانات المحاسبية الواردة في التقارير المالية. ولذلك تعد المعلومات المحاسبيةالواردة في القوائم المالية هي المنتج النهائي لتطبيق الطرق والسياسات المحاسبية التي تحكم إعداد القوائم والتقارير المالية[1].

---

[1] أحمد السيد حمد الله (1987), مرجع سبق ذكره ص ص311-344.

هذا وقد أظهرت العديد من الدراسات في الأدبيات المحاسبية دوافع الإدارة واختياراتها للسياسات والطرق المحاسبية والتي من شأنها أن تؤدي إلى عملية تمهيد الدخل وا ٍن اختيار الإدارة لبديل محاسبي معين من مجموعة البدائل ما هو إلا ردة فعل من قبلها لمجموعة من الآثار المحتملة للمعلومات المعلنة بالتقارير والبيانات المالية.

ولكن قبل الدخول في دراسة دوافع الإدارة نحو اختيار بديل أو سياسة محاسبية معينة فإن الباحث سيعطي لمحة موجزة عن الدراسات الأولى المتعلقة بإدارة الإدارة لأرباحها. ومن ثم سوف يعرض النظرية المثالية والنظرية الواقعية للمحاسبة المتعلقة والمتحكمة في تحديد العوامل المؤثرة على عملية اختيار السياسات المحاسبية.

ففي واحدة من الدراسات الأولية كانت دراسة هوبوورث (Hopworth) قد أوضحت أن هناك العديد من الأسباب والدوافع التي تدعو الإدارة إلى انتهاج سياسة واستراتيجية تمهيد الدخل, أهمها ما يلي[1]:

- تخفيض العبء الضريبي, وذلك من خلال توقيت حدوث تحقق بنود الإيرادات والمصروفات على مدار عدد من الفترات المالية.
- استقرار سياسة توزيع الأرباح, وهو أمر مرغوب فيه لتنمية وتعظيم ثقة المستثمر في أداء الشركة وكفاءة الإدارة.
- تنمية وتقوية العلاقة بين الإدارة والعاملين, ذلك أن الزيادة الحادة في الأرباح المعلنة يمكن أن تؤدي إلى مطالبات بأجور مرتفعة من قبل العاملين.
- إن سياسة تمهيد الدخل يمكن أن يكون لها أثر سيكولوجي على الاقتصاد, وذلك أنه من شأن هذه السياسة أن تصبح معها حالات التفاؤل والتشاؤم معتدلة.

وعلى هذا فإن الدراسة قد أوضحت أن الإدارة هي مركز العلاقة بين العاملين والمستثمرين والدائنين, فكلما كان مستوى الدخل مستقراً كلما ازدادت الثقة بالإدارة والرضا عنها من قبل جميع الأطراف.

أما دراسة غوردان (Gordan) إذ تعد هذه الدراسة من الدراسات الأولى المستخدمة للنظرية الواقعية في تحليل دوافع الإدارة.

فقد قام غوردان بدراسة الحوافز الاقتصادية التي تدفع المنشأة إلى اختيار سياسات ومبادئ محاسبية معينة دون غيرها وذلك للتأثير في القوائم والتقارير المالية[1].

---

[1] Hopworth, S. R.(1953), "Smoothing of Periodic Income". **The Accounting Review**, Vol 28. No. 1, January, PP:32-38.

نقلاً د. علي محمد حسن هويدي (1998)، مرجع سبق ذكره ص ص 383-413.

إذ أنه من المتفق عليه أن الإدارة بالأساس تستهدف تمهيد الدخل لتحقيق مصلحتها, وأنها واعية في اختيار الطرق والسياسات المحاسبية التي من خلالها تحقق أهدافها بطريقة لا تبدو واضحة للعيان.

مع ملاحظة أن الإدارة عندما تقوم بإعداد القوائم والتقارير المالية فإنها تأخذ بالحسبان أن هناك ردود فعل لمستخدمي تلك القوائم من مستثمرين ومقترضين وحملة أسهم, وبالتالي فإنها في اختيارها لتلك الطرق والسياسات تسعى إلى نيل رضا هؤلاء المستخدمين.

وكان من أهم نتائج هذه الدراسة أن مديري الشركات يختارون السياسات والمبادئ المحاسبية التي تؤدي إلى التقليل من تقلبات أرباح الفترات المالية المتعاقبة (Income Smoothing) دون السياسات والمبادئ التي تؤدي إلى تضخيم أو تخفيض الأرباح.

كما قام بيدلمان (Beidleman) بدراسة مدى نجاح الشركات في محاولتها تمهيد الدخل عن طريق تقليل درجة المخاطرة المصاحبة لظاهرة التقلبات في الدخل المعلن. فالتقلبات الكبيرة والعشوائية تحمل في طياتها إشارة إلى قارئ الكشوف المالية بأن درجات المخاطرة في حالات مد وجزر كبيرين,وأما الدخل الممهد فيعطي الانطباع بأن المخاطرة مقيّدة بمجال ضيق[2].

إن البعد السيكولوجي ضمن هذا الدافع واضح تماماً . فالميل العام للبشر هو أن ينشدوا استقرار حالة أو ظاهرة معينة لأن ذلك يجلب لهم الطمأنينة والأمان. أما تذبذب وعدم استقرار الظاهرة فهو مربك ومسبب لعدم الاستقرار وعدم الطمأنينة, وبالتالي سيكون هناك تفاوت هائل وكبير في طبيعة القرارات والسلوكيات الاقتصادية من فترة لأخرى.

أما دراسة (Zmi Jewski and Hagerman) فقد استهدفت تفسير اختيار الإدارة للسياسات والمبادئ المحاسبية البديلة إذ قام الباحثان باتباع مدخل استراتيجية الدخل (Income Strategy Approach) لتحديد مدى إمكانية تفسير اختيار السياسات والمبادئ المحاسبية عن طريق نظرية واقعية للمحاسبة ويفترض هذا المدخل أن اختيار سياسة محاسبية لا يتم بشكل منفصل عن السياسات المحاسبية الأخرى, إنما يقوم المديرون باتباع استراتيجية متعددة الأبعاد (Multidimensional) لدخل الشركة تعتمد على عدة سياسات محاسبية تمثل كل سياسة منها بعداً واحداً لهذه الاستراتيجية, فعلى سبيل المثال قد يكون حجم الشركة ورغبة الإدارة في خفض التكاليف السياسية وكذلك الرغبة في خفض العبء الضريبي دافعاً لاستخدام السياسات المحاسبية التي تؤدي إلى تخفيض رقم الدخل المعلن. بينما إذا ارتبطت خطط حوافز ومكافآت

---

[1] Gordan, Myron, J. (1964), "Postulates, Principles and Research in Accounting". **The Accounting Review**. Vol. 39, No. 2, pp. 229-263.

نقلاً عن د. أحمد السيد حمد الله (1987), مرجع سبق ذكره ص ص 311-344.

[2] Beidleman, Carl. R. (1973), Op.Cit, pp. 653-667.

الإدارة بتحقيق دخل معين فإنها تستخدم السياسات المتكاملة التي تؤدي إلى تعظيم رقم الدخل المعلن[1].

هذا وقد اعتمدت الدراسة على تحديد أربعة بدائل (سياسات) محاسبية تختص بالمحاسبة يمكن المفاضلة فيما بينها وهي:

1- المحاسبة عن الاستهلاك.

2- المحاسبة عن تكلفة المخزون والخصم.

3- المحاسبة عن الضرائب.

4- المحاسبة عن تكاليف تأمين الخدمات السابقة.

هذا وافترضت الدراسة أن اختيار الإدارة لاستراتيجية معينة يتوقف على مجموعة من العوامل (المحددات) منها:

1- حجم الشركة.

2- وجود خطة لمكافآت الإدارة مبنية على الأرباح الصافية.

3- نصيب الشركة من سوق المنتج (المبيعات)

4- درجة المخاطرة (مخاطر التشغيل) Systematic Risk

5- نسبة المديونية (نسبة ديون الشركة إلى حقوق ملكيتها)Leverage

6- حجم استثمارات الشركة في الأصول الرأسمالية Capital Intensity

هذا وقد أظهرت النتائج وجود علاقة قوية بين اختيار الشركة لاستراتيجية الدخل المعلن وبين كل من حجم الشركة ووجود خطط لمكافأة الإدارة مبنية على الأرباح ونسبة الديون إلى حقوق الملكية ونصيب الشركة من سوق المنتج (المبيعات).

يتضح من الرجوع إلى الدراسات السابقة التي تناولت إدارة الأرباح أن الهدف الأساسي لها هو العمل على استقرار مستوى الدخل والحفاظ عليه ثابتاً وذلك من خلال مراعاة مدى ارتباط خطة مكافأة وتعويض المديرين بما تحققه الشركة من أرباح, وعلاقة الأموال المقترضة بالأموال المملوكة للشركة, ومدى خضوع أنشطة الشركة للرقابة الحكومية والتكاليف السياسية المحتملة.

3-1-النظريات التي تفسر ممارسات إدارة الأرباح في عملية اختيار الطرق والسياسات المحاسبية:

---

[1] Zmijewski. E., and Hagerman R.L. , (1981): "An Income Strategy Approach to the Positive Theory of Accounting Standard Setting/ Choice", **Journal of Accounting and Economics**, August, pp.129 - 150.
نقلاً عن د. أحمد السيد حمد الله (1987), مرجع سبق ذكره ص ص 311-344.

إن مديري الشركات أو غيرهم من متخذي القرارات يقومون باختيار أو بتطبيق الطرق والسياسات المحاسبية التي تؤدي إلى تعظيم منافعهم المتوقعة فإنهم في حاجة إلى التعرف على آثار الطرق المحاسبية البديلة (مثل احتساب الاستهلاك على أساس القسط المتناقص بدلاً من القسط الثابت واستخدام طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً بدلاً من طريقة الوارد أولاً صادر أولاً في تسعير المنصرف من المخزون) على هذه المنافع وإذا كانت المنفعة المتوقعة لمديري إحدى الشركات تعتمد على القيمة السوقية لأسهم هذه الشركة, فإن المدير في حاجة إلى التعرف على أثر القرارات المحاسبية على أسعار الأسهم. ومما لاشك فيه أن تحديد العلاقة بين الطرق المحاسبية البديلة وبين القيمة السوقية للأسهم يعد من الأمور الصعبة والمعقدة نظراً لتفاعل عوامل ومتغيرات كثيرة في وقت واحد. فقد يلاحظ وجود ارتباط قوي بين التغير في طرق المحاسبة والتغير في أسعار الأسهم, إلا أنه لا يمكن القطع بأن هذا الارتباط سببي, بمعنى أن التغير في أسعار الأسهم قد يكون راجعاً إلى أحداث ومتغيرات أخرى خلاف تغيير طريقة المحاسبة[1].

وعلى هذا فإن هناك حاجة إلى نظرية تفسر وتحلل العلاقة بين التقارير والقوائم المحاسبية وبين أسعار الأسهم كي تساعد متخذي القرارات في ترشيد قراراتهم وتعظيم منافعهم المتوقعة. ولذلك فقد قام الباحثون بمحاولات لبناء نظرية تفسر هذا ومنها النظرية المثالية والنظرية الواقعية للمحاسبة التي تفسر الممارسات المحاسبية (Accounting Practices) وتتنبأ بالمتغيرات المحاسبية التي تحدد وتبرر إتباع الشركات لسياسة أو طريقة محاسبية دون غيرها, من الطرق والسياسات المحاسبية المتعارف عليها, حيث اعتمد الباحثون في بنائهم لهذه النظريات على النماذج الإحصائية بالإضافة إلى نظريات الاقتصاد والإدارة والتمويل[2].

3-1-1- النظرية المثالية:

تقوم نظرية المحاسبة المثالية على افتراض أن التقارير المحاسبية للشركة هي المصدر الوحيد للمعلومات عن هذه الشركة. وقد ترتب على هذا الفرض وعلى المرونة المعطاة لمديري الشركات في اختيار الطرق والمبادئ المحاسبية افتراض قيام هؤلاء المديرين بالتقرير عن النتائج المحاسبية التي يرغبونها, وبالتالي تضليل سوق الأوراق المالية. فيمكن للمديرين – في رأي أصحاب هذه النظرية – حث سوق المال على تقييم أسهم شركاتهم بأعلى من أثمانها الحقيقية عن طريق تضخيم الأرباح المنشورة لهذه الشركات. أي أن الافتراض الذي كان سائداً هو عدم قدرة سوق المال على التمييز بين الشركات الأكثر والأقل كفاءة وما يترتب على ذلك من عدم القدرة

---

[1] أحمد السيد حمد الله (1987), "تحديد المتغيرات المؤثرة في اختيار السياسات المحاسبية في ظل النظرية الواقعية للمحاسبة ", مرجع سبق ذكره, ص 314.

[2] أحمد السيد حمد الله (1987), مرجع سبق ذكره, ص 317.

علـى تحديـد الأسـعار المناسـبة لأسـهم هـذه الشـركات. ولقد لاقـى هـذا الافتـراض قبـولاً مـن جانـب أصحاب النظرية المثالية إذ وجدوا في الحياة العملية في ذلك الوقت عدداً من الجهات التي تؤيدهم مما دفعهم إلـى المنـاداة بضـرورة قيـام جميـع الشـركات بتطبيـق قواعـد وسياسـات ومبـادئ محاسـبية موحدة[1].

ولقد قـام البـاحثون مؤخراً – فـي بدايـة السـبعينيات مـن القـرن الماضـي – بإعداد بعض الدراسات التطبيقية لاختبار هذا الفرض. ومن أهم هذه الدراسات تلك التي بحثت آثار تغيير الطرق والسياسات المحاسبية على أسعار الأسهم[2] وكان من أهم نتائج هذه الدراسات عدم قبول الافتراض السـابق إذ تبين أن سوق المـال يتفهم ويستوعب الطرق المحاسبية البديلـة بسرعة ويأخذ أثرهـا فـي الحسـبان عنـد تحديـد أسـعار الأسـهم. وعلـى هـذا أصـبحت النظريـة المثاليـة التـي بنيـت علـى هـذا الافتراض موضع شك وتساؤل من جانب غالبية المحاسبين.

3-1-2- النظرية الواقعية وعلاقتها مع نظرية الوكالة في تفسير استخدام الإدارة لاستراتيجية إدارة الأرباح:

إن سـلوك الإدارة نحـو التقـدير والإفصـاح عـن نتـائج أعمـال الشـركة يتحـدد وفقـاً لـدوافعها الشخصية التي تعد بمثابة قوى داخلية تعبر عن أهدافها وكذلك حاجاتها, في حين أن الدوافع تعد بمثابة متغيرات خارجية تحيط ببيئة الشركة وتقدم الفرص المختلفة لإشباع تلك الدوافع الإدارية.

وعلى ذلك فإن سلوك الفرد, وبالتالي الإدارة يتحدد وفقاً لدوافعه الشخصية وبما توفره البيئة المحيطة من حوافز. وعلى ذلك يمكن النظر إلى تبني الإدارة لاستراتيجية إدارة الأرباح على أساس أنـه يعد بمثابـة سلوك إداري رشيد يتحـدد وفقاً للـدوافع الشخصـية لـلإدارة التـي تنحصـر فـي تعظيم المنـافع الذاتيـة لـلإدارة وبمـا تـوفره البيئـة المحيطـة مـن حـوافز تتحـدد فـي تـوفر الخيـارات المحاسـبية البديلة فضلاً[3], عن الفروض التي تستند إليها نظرية الوكالة حيث إن هذه الفروض هي[4]:

أ – يتميز كل من الأصيل والوكيل بالرشد الاقتصادي ويسعى إلى تعظيم منفعته الذاتية.

---

[1] أحمد السيد حمد الله (1987), مرجع سبق ذكره, ص 318.

[2] Ball, Raymond, (1972). "Changes in Accounting Techniques and Stock Prices", Empirical Research in Accounting: Selected Studies, **Journal of Accounting Research, Supplement**. pp. 1-38.
نقلاً عن أحمد السيد حمد الله (1987), مرجع سبق ذكره, ص 319.
- Scott,w.s.(2003), *"Financial Accounting Theory"*, 3 th ed, Toronto, Prentice Hall.
– أحمد السيد(1993)، "مدى أهمية المعلومات المحاسبية للمستثمرين: منهج مقترح لتطوير الإفصاح لتنشيط سوق المال"، **مجلة البحوث التجارية**، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، المجلد (15)، العدد(1)، ص ص 97 – 150.

[3] Lambert, R. A., (1984), "Income Smoothing as Rational Equilibrium Behavior". **The Accounting Review,** Vol. LIX, No. 4 , pp. 606-612.

[4] A) أحمد هاني بحيري حماد (1993), دراسة تحليلية اختبارية لمتطلبات الاستراتيجية الإدارية للخيارات المحاسبية في مصر" , **مجلة البحوث التجارية**, كلية التجارة, جامعة الزقازيق ص ص 3 – 45.
B) عباس مهدي الشيرازي (1990), *" نظرية المحاسبة"*, الطبعة الأولى, ذات السلاسل, الكويت ص 105.

ب – اختلاف أهداف كل من الأصيل والوكيل فبينما يسعى الأول إلى الحصول على أكبر قدر من جهد وعمل الوكيل مقابل أجر معقول, فإن الوكيل يسعى إلى تعظيم منفعته من خلال الحصول على أكبر قدر من المكافآت والحوافز والمزايا مع بذل جهد أقل.

ج– اختلاف المخاطرة التي يتحملها كل من الأصيل والوكيل.

ومن جهة أخرى يمكن القول: أن الفكر المحاسبي حتى الآن يعجز عن التخلص من الآثار السلبية للبيئة المحاسبية للشركة نتيجة ما يوفره من بدائل محاسبية بخصوص التقدير والإفصاح عن نتائج أعمال الشركة. ومع توفر الدوافع القوية للإدارة نحو تعظيم منافعها الذاتية, فقد أدى ذلك إلى الاتجاه نحو الاهتمام بتفسير سلوك الإدارة نحو اتباع استراتيجية محاسبية معينة, والعمل على اكتشاف الحوافز والمحددات التي إذا ما توفرت فإنه من المتوقع أن تختار الإدارة استراتيجية محاسبية بغرض تحقيق أقصى عائد ممكن وبما يشبع حاجاتها الشخصية.

هذا وتختص النظرية الواقعية للمحاسبة بتفسير العوامل التي تحدد الاختيار المحاسبي للشركات والتنبؤ بها, وعلى ذلك فهي تقدم إجابات عن العديد من التساؤلات التي لا تستطيع النظرية المثالية الإجابة عنها, ومن أمثلة هذه التساؤلات ما يلي:

1– لماذا تقوم بعض الشركات باحتساب الاهتلاك على أساس القسط الثابت بينما يقوم البعض الآخر باحتسابه على أساس القسط المتناقص؟

2–لماذا تقوم بعض الشركات بتقييم المخزون السلعي على أساس الوارد أخيراً صادر أولاً بدلاً من الوارد أولاً صادر أولاً؟

هذا وتهتم نظرية المحاسبة الواقعية أيضاً ببحث الآثار الاقتصادية المترتبة على اختيار أو تعديل المبادئ المحاسبية المستخدمة في إعداد التقارير والقوائم المالية للشركات، ولذلك فإن نظرية المحاسبة الواقعية تهدف إلى تحديد العوامل والمتغيرات الاقتصادية التي تبرر اختيار الشركة لطريقة أو سياسة محاسبية معينة من بين الطرق والسياسات المحاسبية البديلة. وعلى هذا، فإن بناء نظرية واقعية للاختيار المحاسبي يتطلب تحليلاً للعلاقة بين المبادئ المحاسبية المطبقة وبين التدفقات النقدية (Cash Flows) للشركة من جهة, وتحليل أثر هذه المبادئ على العلاقات التعاقدية التي تفرضها نظرية الوكالة (Agency Theory)[1] من جهة أخرى.

وطبقاً لنظرية الوكالة والتي هي إحدىالنظريات في علم الاقتصاد والتي تُستخدم كأساس للتنبؤ بسلوك الأطراف المختلفة داخل التنظيم وتعتمد هذه النظرية على العلاقات القانونية (التعاقدية) التي تحكم أطراف عقد الوكالة (علاقة الموكل/الوكيل) إذيلتز م الوكيل بتمثيل ورعاية

[1] Fama, E. F., (1980), "Agency Problems and the Theory of the Firm", **Journal of Political Economy**, Vol. 88, April, pp. 288-307.

مصالح الموكل. وعلى ذلك فإنه يمكن النظر إلى الشركة على أنها ائتلاف لعدد من علاقات الوكالة مثل علاقة المساهمين (الموكل) بالمديرين (الوكيل) وعلاقة الدائنين (الموكل) بالمديرين (الوكيل) وعلاقة العاملين بالمديرين....الخ. ومن الطبيعي أن يسعى كل طرف من أطراف عقد الوكالة إلى تحقيق أقصى ما يمكن من المنفعة لصالحه,ونظراً لأن مكافأة وتعويض الأفراد المكونين لهذه الفئات تتحدد بطرق مختلفة، فإنه غالباً ما تنشأ تعارضات بين مصالح هذه الفئات, فالملاّك يستهدفون تعظيم العائد على استثماراتهم، بينما عادة ما يكون للمديرين (الوكلاء) عدد من الاهتمامات التي قد لا تقتصر على الناحية المالية, فبالإضافة إلى المكافآت المالية قد تهدف الإدارة أيضاً إلى تأكيد سيطرتها وحريتها في اتخاذ القرارات, أو الرغبة في الاستمرار في موقع السلطة,أو حتى توفير علاقات طيبة مع العاملين و غير ذلك من الأمور غير المالية. وللتقليل من حدة هذه التعارضات فإنه يلزم الاعتماد على الاتفاقات التعاقدية بين هذه الفئات.

يُستخلص مما تقدم، أن نظرية المحاسبة الواقعية تتنبأ بأن اختيار الشركة أو تأييدها للتطبيق الإجباري لمبادئ وسياسات محاسبية معينة يعد دلالة لبعض العوامل والمتغيرات الاقتصادية المتعلقة بهذه الشركة مثل مدى ارتباط خطط مكافأة المديرين بالأرباح المحققة ومدى خضوع الشركة للرقابة الحكومية ونسبة الديون إلى حقوق الملكية وحجم الشركة. فالشركات كبيرة الحجم وتلك الخاضعة للرقابة الحكومية تقوم بتطبيق أو تأييد تطبيق المبادئ المحاسبية التي يترتب عليها تخفيض الربح لأن الربح المنخفض من شأنه أن يبعد أنظار السياسيين والمستهلكين عن الشركات كبيرة الحجم فتقل الضغوط السياسية عليها, وبالتالي تقل التكاليف السياسية, كما أن الربح المنخفض يبرر مطابقة الشركات الخاضعة للرقابة الحكومية بزيادة أسعار منتجاتها أو خدماتها.

ولذلك فإن بناء نظرية واقعية لتفسير اختيار الشركات لمبادئ محاسبية معينة من بين المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً، يتطلب أولاً القيام بدراسة وتحليل البديل المحاسبي الذي تم اختياره للتعرف على آثاره على التدفقات النقدية للشركات من جهة، والاتفاقيات التعاقدية بين المديرين وكل من المساهمين والمقترضين من جهة أخرى. وبالتالي ينظر إلى اختيار الإدارة للبديل المحاسبي, وبالتالي السياسات والطرق المحاسبية كرد فعل من قبلها لمجموعة من العلاقات التعاقدية ووسيلة للتهرب من إيفائها بالتزاماتها, وبالتالي فإن نظرية الوكالة – وأوجه التعارض بين أطراف التعاقد– تنظر إلى سلوك الإدارة في إدارة أرباحها بالسلوك الانتهازي والمناورة في اختيارها للطرق والسياسات المحاسبية وذلك للتلاعب بالأرقام المحاسبية أو إخفاء بعض المعلومات الهامة, وبالتالي التأثير في مصالح الأطراف ذات العلاقة بالشركة.

3-2- دوافع إدارة الأرباح:

من خلال استعراض النظرية المثالية والنظرية الواقعية ومن دور نظرية الوكالة في تفسير استخدام الإدارة لاستراتيجية إدارة الأرباح, ومن استغلال المرونة المتاحة بالمبادئ المحاسبية المقبولة عموماً (GAAP) في اختيار الطرق والسياسات المحاسبية البديلة.

وبما أنه أيضاً من المتفق عليه في أدبيات الإدارة أن الإدارة بالدرجة الأساس تستهدف إدارة ربحها لتحقيق مصلحتها. والمتفق عليه أيضاً أن الإدارة واعية في اختيار الوسائل والدوافع التي من خلالها تحقق أهدافها بطريقة لا تبدو واضحة للعيان, فالإدارة تحاول استخدام الأرقام المحاسبية بذكاء وحنكة لتحقيق أهدافها وهذا يتطلب منها أن تستخدم وسائل غير متعارف عليها[1].

وبالتالي فإن افتراض عدد قليل من الوسائل يؤدي في ظل حنكة ووعي الإدارة إلى عدم تشخيص محددات إدارة الأرباح لسبب بسيط ألا وهو أن كافة بنود القوائم المالية هي نسبياً تحت تصرف الإدارة في ضوء المرونة المتاحة لها من قبل المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً, وبالتالي فما دامت بدائل التصرف كثيرة العدد فلا بد من اختيار وسائل كثيرة العدد وهذا الأسلوب وحده يُمكّن من تشخيص دوافع إدارة الأرباح[2].

هذا وقد تعددت الدراسات التي أجريت لتقصي الدوافع وراء تبني الإدارة استراتيجية إدارة الأرباح:

3-2-1-استراتيجية إدارة الأرباح بدافع تحقيق منافع ذاتية:

أجريت مجموعة من الدراسات التي ترجع دوافع تبني الإدارة لاستراتيجية إدارة الأرباح إلى رغبتها في تحقيق منافع ذاتية,ومن أهم هذه الدراسات دراسة سميث (Smith) التي أظهرت وجود أدلة تجريبية مؤيدة لفرضية أن الشركات التي يسيطر عليها المديرون Manager Controlled (Firms) يحتمل أن تتخذ قرارات خاصة بالسياسات المحاسبية التي من شأنها إدارة الأرباح أكثر من الشركات التي يسيطر عليها الملاك (Owner Controlled Firms) وقد يرجع ذلك إلى أن أكثر من نصف خطط الحوافز تستخدم الدخل قبل الضريبة أساساً للقياس[3].

وفي دراسة لهانت (Hunt) أكد فيها على أهمية عامل الملكية الإدارية لجزء من رأس المال, ومقدار هذه الملكية وتأثيرها على طريقة اختيار تسعير المخزون. حيث تفضل الإدارة استخدام طريقة الفيفو في حالة انخفاض الملكية الإدارية, بينما تكون طريقة الليفو هي الأكثر

---

[1] رياض العبد الله، وآخرون, 2007، مرجع سبق ذكره, ص 2.

[2] رياض العبد الله، وآخرون, 2007، مرجع سبق ذكره, ص 3.

[3] Smith, E. D., (1976), "The Effect of Separation of Ownership from Control on Accounting Policy Decisions", **The Accounting Review**, Vol. 51, No. 4, pp. 707-723.

مناسبة للاستخدام في حالة امتلاك الإدارة لجزء كبير من رأس مال الشركة[1]. ومعنى ذلك أن الملكية الإدارية ودرجة هذه الملكية لها تأثير في اختيار طريقة تقويم المخزون الملائمة, وبالتالي التأثير على تعظيم الربح المحاسبي وتخفيضه. وهذا ما قد يدفع الإدارة إلى انتهاج سلوك ينظم منافعها الذاتية في الحصول على أكبر قدر من الحوافز وهو ما تبين من الدراسة التي أجراها (Holthausen) عام 1995 إذ تبين من هذه الدراسة أن الإدارة قد تتلاعب في رقم الأرباح وذلك بتخفيضها في تلك الحالات التي تكون الحوافز التي تحصل عليها الإدارة قد وصلت إلى الحد الأقصى, ذلك أن زيادة الأرباح في هذه الحالة لنحقق أيّة فائدة للإدارة, أضف إلى ذلك أن تأجيل الأرباح لفترات قادمة قد يزيد من الحوافز التي سوف تحصل عليها الإدارة مستقبلاً[2], وقد أكدت الدراسات أيضاً أن الإدارة قد تسعى إلى تطبيق الأساليب المحاسبية التي يكون من شأنها زيادة الأرباح وذلك في الحالات التي تكون الأرباح المتحققة أقل من الحد الأدنى اللازم للحصول على الحوافز.

يرى الباحث أن سلوك الإدارة في انتهاج أساليب من شأنها تعظيم منفعتها الذاتية يتماشى مع نظرية الوكالة التي تركز على إن الإدارة وهي وكيل عن المساهمين قد تسعى لتعظيم منفعتها الذاتية من خلال زيادة حوافزها النقدية والتي تعتمد على أرقام الأرباح السنوية والتي تتأثر بطبيعة الحال بالسياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم وهو ما يؤكده (Mantens and Stevens)[3]

إلا أن صياغة هيلي (Healy)لموقف الإدارة كان أكثر واقعية وتمثيلاً. فهو يرى بأنه عندما تحقق الشركة دخلاً يقل عن مستوى الحد الأدنى المحدد في خطة الحوافز الإدارية, فإنها تميل إلى تقليل الدخل المعلن بالفترة الحالية وذلك لعدم وجود حوافز تتسلمها الإدارة في الفترة الحالية مما يدفعها إلى تحسين احتمالات الحصول على الحوافز الإدارية في الفترة التالية[4].

لذلك من المتوقع أن تتجه الإدارة إلى اختيار الاستراتيجية المحاسبية التي تسمح لها بتعظيم منافعها الشخصية من خلال تعظيم منافعها المادية المرتبطة بالمكافآت والرواتب وتُعدّ هذه المصالح من أهم الدوافع التي تجعل الإدارة تتجه إلى اختيار الاستراتيجية التي تضمن لها إشباع تلك الدوافع وخاصة إذا ما ارتبطت خطط ومكافآت الرواتب والحوافز الإدارية برقم معين للدخل.

[1] Hunt, H. G., (1985), "Potential Determinants of Corporate Inventory Accounting Decisions", **Journal of Accounting Research**, Vol. 23, No. 2, pp. 464-466.

[2] Holthausen, R. W., et al., (1995), "Annual Bonus Schemes and the Manipulation of Earnings", **Journal of Accounting and Economics**, Vol.19, Feb, pp. 29-74.

[3] Mantens, S., and Stevens, K., (1993), "Positive Accounting Theory and the Obligation for Post-Retirement Benefits", **Critical Perspectives on Accounting**, Vol. 4, No. 3, pp. 275-296.

[4] Healy, P., (1985), "The Effect of Bonus Schemes on Accounting Decisions", **Journal of Accounting And Economics,** Vol. 7, No. 1, pp. 85-107.

3-2-2- استراتيجية إدارة الأرباح بدافع تفادي الضرائب:

وتتمثل هذه الاستراتيجية بانتهاج بعض الممارسات والسياسات المحاسبية التي تساعدها في تفادي الضرائب, إن الإدارة تنتهج استراتيجية إدارة الأرباح رغبة منها في تحقيق وفورات ضريبية أو لتحقيق استراتيجيات التخطيط الضريبي بهدف التأثير على النتائج المحاسبية بما يحقق أهداف الإدارة[1].

ولذلك فإن الربح المحاسبي المقرر عنه بالقوائم والتقارير المالية يخضع لضريبة دخل الشركات, مما قد يؤثر سلباً على ثروة الملاك, لذا تلجأ الإدارة عند قياس الربح المحاسبي, إلى اختيار الأسلوب المحاسبي الذي تراه مناسباً أو محققاً لمقاصد الملاك ومقاصدها, فهي تختار الأسلوب المحاسبي الذي يولد التأثير المرغوب فيه على المدفوعات الضريبية. أي أن السياسة الضريبية تؤثر على الاختيارات المحاسبية للإدارة, فالتغيرات في معدلات ضريبة دخل الشركات, تدفع الإدارة نحو تغيير رقم الربح المحاسبي المقرر عنه[2].

وبالنتيجة يخلص الباحث إلى أن المبادئ المحاسبية المتعارف عليها, تتيح لإدارة المنشأة أو الشركة, عند إجرائها للقياسات المحاسبية وإعدادها للقوائم والتقارير المالية,قدراً من حرية الاختيار المحاسبي إذ تعطيها فرصة الاختيار من بين البدائل والأساليب والخيارات والمعالجات المحاسبية دون إخلال بهذه المبادئ أو تعارض معها.

وإن من العوامل المؤثرة على عملية الاختيار المحاسبي وبالتالي على دوافع إدارة الأرباح الضرائب المفروضة على المنشأة أو الشركة ولاسيما ضريبة دخل الشركات, فمع التغير في معدلات الضريبة, ومع تغير رقم الربح المحاسبي, تتغير المدفوعات الضريبية, لذا تلجأ الإدارة إلى التأثير في رقم الربح المحاسبي بعدّه داخلي المنشأ, من أجل التأثير في المدفوعات الضريبية بالشكل المرغوب فيه, أما معدلات الضريبة فلا تستطيع الإدارة التأثير فيها, لأنها خارجية المنشأ[3].

وهكذا ترتبط المدفوعات الضريبية والمنافع الذاتية للإدارة (المكافأة) ارتباطاً وثيقاً بالربح المحاسبي المقرر عنه, مما يدفع الإدارة إلى التأثير فيه بالزيادة أو النقصان, عن طريق الاختيار بين البدائل المحاسبية بغية تحقيق الآثار المرغوبة بالنسبة لهما.

3-2-3- استراتيجية إدارة الأرباح بدافع تنفيذ اتفاقيات الديون:

إن الشركات قد تقوم بعملية إدارة الأرباح وذلك لتفادي مخالفة الشروط التي قد تفرضها الاتفاقيات الائتمانية التي تتم بين الشركات المقرضة والمقترضة على أنشطة الشركات المقترضة

---

[1] Hunt, H. G., (1985), op.cit, pp. 464.

[2] سامي عبد الرحمن قابل, 1990, مرجع سبق ذكره, ص 433.

[3] سامي عبد الرحمن قابل, 1990, مرجع سبق ذكره, ص 487.

وغالباً ما يتم التعبير عن هذه القيود في شكل أرقام محاسبية.فمثلاً قد تنص الاتفاقات الائتمانية على عدم السماح للشركات المقترضة بإصدار سندات جديدة أو بتوزيع أرباح على مساهميها أو بالاندماج في شركات أخرى إذا زادت نسبة التزامات هذه الشركات (أي المقترضة) إلى حقوق ملكيتها عنحد ٍ معين أو إذا انخفضت أرباحها عن رقم معين. ومما لا شك فيه أن التعديلات في المبادئ المحاسبية المستخدمة قد تؤدي إلى تعديلات في مستوى القيود التي تفرضها الاتفاقيات الائتمانية (نسبة الديون إلى حقوق الملكية أو رقم الربح) وما يترتب على ذلك من تحويلات بين أصحاب الأسهم وأصحاب السندات. أي أن التعديلات الاختيارية أو الإجبارية في المبادئ المحاسبية قد تؤثر في التدفقات النقدية للشركات أو في الحقوق المختلفة على هذه التدفقات.

ولذلك إذا تم تعريف قواعد القياس المحاسبية طبقاً للقواعد المحاسبية المتعارف عليها المطبقة وقتالتعاقد على القر ض فإن الاتفاقات الائتمانية سوف لا تتأثر بالتعديلات الإجبارية اللاحقة في القواعد المحاسبية. وبالمثل إذا نص عقد القرض على احتساب الاهتلاك على أساس القسط الثابت فإنه لا يمكن لمديري الشركات المقترضة تعديل القيود التي يفرضها عقد القرض عن طريق تعديل طريقة الاهتلاك[1].

ويرى الباحث أن الشركات التي تتمتع بنسبة مديونية مرتفعة (نسبة الديون إلى حقوق الملكية) تميل أكثر من غيرها إلى اختيار الطرق والسياسات وبالتالي المبادئ المحاسبية التي تؤدي إلى زيادة الأرباح الدفترية وبالتالي زيادة حقوق الملكية وذلك للتخفيف من حدة القيود التي تفرضها الاتفاقيات الائتمانية على أنشطة هذه الشركات وهذا ما أكد عليه بيغلي (Begly) في دراسة له على أن هناك علاقة بين نسبة الرافعة المالية ومناقلة الأرباح من خلال توظيف الطرق والإجراءات المحاسبية, فكلما كانت الرافعة المالية أكبر كانت الشركة أكثر ميلاً لاستخدام الطرق والسياسات المحاسبية التي تنقل الدخل من الفترات المستقبلية إلى الفترة الحالية[2].

ومن جهة أخرى فإن القيود الناجمة عن القروض من الدائنين يمكن أن يكون لها تأثير على اختيار الإدارة لطريقة تسعير المخزون والمبررات من وراء وجود هذه القيود بعقود الدين, تتمثل في حاجة المقرض إلى تقييد تصرفات الإدارة, والتي يمكن أن يترتب عليها نقل الثروة من المقرضين إلى الملاك. بمعنى آخر, إذا أُنشئت عقود الدين في ضوء أرقام محاسبية معينة وبصرف النظر عن الطريقة التي استخدمت في إعداد هذه الأرقام. فإن تغيير الطريقة المحاسبية يمكن أن يؤثر في قدرة المقرضين على تقييد السلوك الإداري. إن هذه العقود يمكن أن تؤثر في

[1] أحمد السيد حمد الله, 1987, مرجع سبق ذكره, ص 332.

[2] Begley, J., (1990), "Debt Covenants and Accounting Choice", **Journal of Accounting and Economics**, Vol. 12, No. 1, pp.125-139.

اختيار طريقة تسعير المخزون, وذلك عندما يترتب على استخدام الأرقام المحاسبية المعدة تحت طريقة معينة ما إلى انتهاك أو الاقتراب من انتهاك عقود الدين, بينما لاينجم عن استخدام طريقة محاسبية أخرى أي انتهاك لهذه العقود[1].

هذا وقد حاولت عدة دراسات التعرف على أثر القيود بعقود الدين على اختيار طريقة تسعير المخزون. ففي دراسة هانت (Hunt) تبين أن النسب المالية المستخرجة من القوائم المالية للشركات التي لم تتحول إلى طريقة الليفو تقترب من انتهاك القيود المحددة بعقد الدين بصورة أكبر من النسب المستخرجة من القوائم المالية للمنشآت التي تحولت إلى طريقة الليفو. وخلصت الدراسة من ذلك إلى أن القيود بعقود الدين لها قدرة على التأثير في اختيار طريقة تسعير المخزون المتبعة, وا ٍن كان هذا الأثر محدوداً[2].

يستنتج مما سبق، أن الشروط الموضوعة في اتفاقيات الديون من قبل المقرضين لمنح الائتمان يمكن أن تمثل دافعاً للإدارة لممارسة إدارة الأرباح رغبة منها في تجنب شروط اتفاق الدين،مع العلم أن تأثير شروط الائتمان في ممارسات إدارة الأرباح التي تعتمد في تمويلها على مصادر التمويل الخارجية أكثر من الشركات التي تعتمد على مصادر التمويل الذاتية.

3-2-4- استراتيجية إدارة الأرباح بدافع تفادي التكاليف السياسية:

تلعب الأرقام المحاسبية المنشورة للشركات دوراً كبيراً في تحديد الإجراءات السياسية التي تُتخذ إما في صالح هذه الشركات أو في غير صالحها.فالشركات التي تحقق أرباحاً خيالية غالباً ما تكون محط أنظار السياسيين والعاملين والنقابات المختلفة والمستهلكين والجمهور العام وتحظى باهتمامهم.كما تتعرض هذه الشركات للنقد المستمر من جانب هذه الفئات وغالباً ما ينتهي ذلك إلى تعرضها لإجراءات سياسية من شأنها الحد من أرباحها أو تقليل معدل نموها مثل فرض ضرائب استثنائية على أرباحها أو تحديد أسعار منتجاتها بمعرفة الأجهزة الحكومية أو بتأميمها جزئياً . وتسمى هذه الإجراءات السياسية وما يترتب عليها من أعباء والتزامات بالتكاليف السياسية. وعلى ذلك فالشركة كبيرة الحجم التي تحقق أرباحاً خيالية غالباً ما تزيد تكاليفها السياسية. أما الشركات الصغيرة التي تحقق أرباحاً منخفضة فتنخفض تكاليفها السياسية لأن هذه الشركات لا تتعرض للاهتمام والنقد الذي تتعرض له الشركات التي تحقق أرباحاً خيالية من جانب فئات المجتمع المختلفة.يُضاف إلى ذلك فإنه غالباً ما تتخذ إجراءات سياسية هدفها تدعيم هذه الشركات

---

[1] محمد فتحي أحمد شحاته, 1997, "العوامل التي تحكم اختيار طريقة تسعير المنصرف من المخزون", **المجلة العلمية**, العدد الأول, جامعة عين شمس, ص ص 549–569.

[2] Hunt, H.G,. (1985), Op.Cit, pp.464 - 466.

الصغيرة وتشجيعها على النمو والتقدم مثل إعانتها مالياً , أو تخفيض التعرفة الجمركية على صادراتها أو زيادة الكميات المسموح لها بتصديرها, أو استيرادها[1].

وباختصار فإن البيانات المحاسبية الخاصة بالشركات التي تحظى باهتمام فئات المجتمع المختلفة لها آثار اقتصادية, لأن أي تعديل في هذه البيانات نتيجة تعديل المبادئ المحاسبية المطبقة من شأنه أن يؤدي إلى تعديل احتمال أن تُ فرض ضرائب أو تمنح مساعدات لهذه الشركات.

وبناءً على ما تقدم يستنتج الباحث أن الشركات التي تواجه تكاليف سياسية محتملة تميل أكثر من غيرها إلى اختيار أو تأييد تطبيق قواعد القياس المحاسبية التي يترتب عليها تخفيض القيمة المالية للأرباح المنشورة لهذه الشركات.

ويمكن استخدام حجم الشركة للتعبير عن التكاليف السياسية التي يفترض زيادتها بزيادة حجم الشركة. ولقد أظهرت نتائج الدراسات والأبحاث التي درست حجم الشركة على اختيار طرق المحاسبة أن الشركات كبيرة الحجم تميل إلى تخفيض أرباحها المنشورة عن طريق تطبيق طرق وسياسات ومبادئ محاسبية معينة من بين تلك المتعارف عليها [2].

وتلجأ الشركات إلى محاولة تخفيف آثار المكاسب الكبيرة باتخاذ خطوات وممارسات من شأنها تأجيل الإيرادات أو التعجيل بالمصروفات وذلك بغرض تخفيض الدخل المعلن ولعل من أهم الأمثلة لذلك هو شركات البترول في دول الأوبك فقد ارتفعت أسعار البترول بشكل كبير جداً عقب الحظر البترولي الذي صحب حرب تشرين الأول المجيدة حيث أوردت تلك الشركات أرباحاً أقل, وبمراجعة السياسات المحاسبية للشركة أظهرت أنها اختارت سياسة متحفظة جداً[3].

ولذلك يعدّ حجم الشركة من الدوافع التي لها دور في تفضيل طريقة معينة لتسعير المخزون عن الطرق الأخرى, ويعود ذلك إلى أن مثل هذه الشركات كبيرة الحجم كما ذكرنا تتجنب الظهور في شكل احتكاري, حتى لا تواجه بالقوانين الحكومية التي تقاوم التجمعات الاحتكارية.

ويلاحظ في هذا الصدد أن مقدار الأرباح التي تحققها مثل هذه الشركات يعدّ أحد المؤشرات التي تدل على الصورة الاحتكارية ومن ثم فإن هذه الشركات كبيرة الحجم تفضل أن يظهر صافي الربح في القوائم المالية بصورة منخفضة إلى حد ما. ويتم ذلك عن طريق اختيار طريقة تسعير المخزون التي تساعد في تحقيق هذا الغرض.

---

[1] أحمد السيد حمد الله, 1987, مرجع سبق ذكره, ص 333.

[2] Jones, J., (1991), "Earnings Management During Import Relief Investigation", **Journal of Accounting Research,** Vol. 29, No. 2, pp. 193-228.

[3] طارق عبد العال حماد, 2005, "التقارير المالية", مرجع سبق ذكره, ص 413.

وبناء على ما تقدم فإن الشركات كبيرة الحجم وتلك الخاضعة للرقابة الحكومية تقوم بتطبيق أو تأييد تطبيق المبادئ المحاسبية التي يترتب عليها تخفيض الربح لأن الربح المنخفض من شأنه أن يبعد أنظار السياسيين والمستهلكين والعامة عن الشركات كبيرة الحجم فتقل الضغوط السياسية عنها, وبالتالي تقل التكاليف السياسية كما أن الربح المنخفض يبرر مطالبة الشركات الخاضعة للرقابة الحكومية بزيادة أسعار منتجاتها أو خدماتها.

3-3- أهداف إدارة الأرباح:

يتضح منخلال التعار يف المختلفة لإدارة الأرباح, ومن خلال دوافع إدارة الأرباح، ومن خلال النظريات التي تفسر ممارسات الإدارة في عملية اختيار الطرق والسياسات المحاسبية, أن الإدارة تلجأ إلى إدارة أرباحها كإجراء متعمد من خلال اختيار سياسات محاسبية من جانب الشركة لتحقيق أهداف معينة للإدارة، والتي تحدث عندما يستخدم المديرون المرونة المتاحة لهم للاختيار بين الطرق والسياسات المحاسبية, وكذلك حالات التقدير والحكم الشخصي لبعض البنود الظاهرة في التقارير المالية لهيكلية الصفقات لتعديل التقارير المالية, وسواء لتضليل بعض أصحاب المصلحة حول الأداء الاقتصادي للشركة أو للتأثير على النتائج التعاقدية التي تعتمد على الأرقام المحاسبية الواردة بالتقارير.

إذاً هذا الإجراء المتعمد هو ما تسمح به المعايير المحاسبية وبما يتلاءم مع الظروف المحيطة بالشركة والذي من خلاله تسعى الإدارة إلى تحقيق أهداف إدارة الأرباح ومضامينها، والتي يمكن عرضها في الجدول التالي:

الجدول رقم (1)

أهداف إدارة الأرباح ومضامينها

الأهداف	المضامين
- تخفيض التكاليف السياسية	- من أجل تلبية متطلبات الحكومة والمتمثلة بالضغوطات. - تلبية متطلبات تحقيقات وإشراف الجهات التنظيمية مثل كفاية رأس المال. - تخفيض ضريبة الدخل.
- تكاليف الحصول على الأموال (استيفاء شروط الدين)	- تحديد عقود الدين وتجنب الانتهاكات المالية. - تلبية متطلبات وشروط اتفاقات الديون والقيود على سداد توزيعات الأرباح.
- تعظيم ثروة المديرين	- من خلال تعظيم إجمالي الأجور والحوافز والمكافآت في الأجل القصير.

	– زيادة الأمن الوظيفي للإدارة.

المصدر: طارق عبد العال حماد, (2005), **حوكمة الشركات**, الدار الجامعية, الاسكندرية, جمهورية مصر العربية.

وبالتالي فإن النقطة الأساسية التي تثيرها إدارة الأرباح هي أنه قد يترتب عليها تحويلات في الثروة قد لا تحدث في ظل الظروف الطبيعية, فعلى سبيل المثال:

أ- قد يحصل المديرون على مكافآت وحوافز أعلى مما يستحقون.

ب- قد تؤدي إدارة الأرباح إلى انتقال الثروة من المساهمين الجدد (نتيجة شراء الأسهم بأعلى من قيمتها).

3-4- العوامل المؤثرة على إدارة الأرباح:

أثبتت العديد من الدراسات أن ممارسات الإدارة في إدارة أرباحها تختلف بشكل كبير تبعاً لاختلاف الظروف التشغيلية التي تمر بها الشركة, ففي ظل ظروف تشغيلية معينة نجد أن حجم الشركة وربحية الشركة وضريبة الدخل وكثافة رأس المال تمثل عوامل مؤثرة على إدارة الأرباح[1], وبالتالي عوامل مؤثرة في اختيار الإدارة للطرق والسياسات المحاسبية[2] وفي ظل ظروف أخرى يكون لانحراف النشاطات التشغيلية عن المستوى الطبيعي وتقلب الأرباح وبرامج التحفيز وشروط عقود المديونية إن وجدت هي عوامل مؤثرة في إدارة الأرباح.

وفيما يلي عرض لأهم العوامل المؤثرة على إدارة الأرباح:

3-4-1- ربحية الشركة:

يحظى صافي دخل الشركة (العائدات والمكاسب ناقص المصروفات والخسائر) بالمزيد من الاهتمام أكثر من أي بند آخر في القوائم المالية, وفي الحقيقة فإن صافي الدخل من المحتمل أن يكون الأكثر أهمية من بين المعلومات الخاصة بالشركة, فصافي الدخل يقيس قدرة الشركة على توليد الربح, كما أنه يستخدم كمؤشر لمدى كفاءة إدارة الشركة لعملياتها بنجاح, وبالنسبة لحملة الأسهم فإنه كلما زادت أرباح الشركة كلما زاد احتمال تعظيم توزيعات الأرباح, وبالنسبة للدائنين فإنه كلما زادت أرباح الشركة كلما زادت قدرتها على سداد ديونها, ويمثل صافي الدخل قاعدة لأصول الشركة وحقوق الملكية, كما أنه يساعد كذلك على جذب رأس المال من المستثمرين الجدد الذين يأملون في الحصول على أرباح وتوزيعات للأسهم من العمليات المستقبلية الناجحة[3].

---

[1] عمر عيسى جهماني (2001)، مرجع سبق ذكره, ص ص 104-142.

[2] أحمد السيد حمد الله (1987), مرجع سبق ذكره , ص ص 311-344.

[3] Emanuel . D, and Wong. N ,(2003), "Efficient Cntracting And Accounting", **Accounting and Finance**, Vol. 43, pp.149 -166.

هذا وقد بينت الدراسات أن أسعار أسهم الشركة تتأثر بشكل مباشر بأرباح الشركة. لذلك من البديهي أن تسعى الإدارة إلى الحفاظ على مستثمريها – باعتبار أن المستثمر الرشيد يعتمد في اتخاذ القرارات الاستثمارية على صافي الدخل المنشور في القوائم المالية – من خلال تخفيض درجة المخاطر التي يمكن الوصول إليها عن طريق تخفيض التقلبات في العائد, فإن الإدارة تلجأ إلى إدارة أرباحها, فالمستثمر يفضل أن تكون أرباح الشركة مستقرة, ذلك أن الاستقرار يقلل التغيرات في التدفقات النقدية, وبالتالي يقلل المخاطر التي يتعرض لها حملة الأسهم, ولذلك ترغب الإدارة عادة في زيادة صافي الربح أو تحقيق سلسلة مستقرة نسبياً من الأرباح على مدار عدة سنوات, وذلك بغرض زيادة حوافزها ودعم مراكزها الوظيفية, أو زيادة قيمة الشركة في الأجل الطويل, فمن المعروف أن التقلبات الكبيرة في الدخل,تعني زيادة المخاطر وبالتبعية زيادة العائد المطلوب مقابل المخاطر المرتفعة, في حين يؤدي تخفيف التقلب في الدخل إلى تخفيض المخاطر وفي الوقت نفسه زيادة قيمة الشركة في الأجل الطويل[1].

ولذلك يسعى المستثمرون وفي النهاية يدفعون أسعاراً أعلى – للقدرة الكسبية للشركة– وتمثل قدرة الشركة على توليد سلسلة مستقرة من المكاسب والتدفقات النقدية واحتمالات النمو فيها أهمية كبيرة للمستثمرين وسواء أكانت هذه المكاسب والتدفقات النقدية للفترة الجارية أو الفترات اللاحقة.

والشركات التي ترغب في توصيل قدرة كسبية أعلى للمستثمرين تميل إلى أن ترى تأثيراً متحسناً على أسعار أسهمها. وبالنسبة للشركة فإن سعر السهم الأعلى يزيد من تقييمها السوقي ويقلل تكلفة رأس المال, وبالنسبة للمديرين بالشركات ذات المصالح والحصص الحالية في حقوق الملكية, فإن السعر الأعلى للسهم يزيد من ثرواتهم الشخصية وممارسة إدارة الأرباح قد تكون إحدى الطرق لتوصيل رسالة للمستثمرين بأن الشركة ذات قدرة كسبية أعلى, مما يساعد على تعزيز أسعار الأسهم الأعلى[2].

ويسعى المستثمرون كذلك ويدفعون في النهاية أسعار اً عالية للأسهم في الشركات التي تكون أرباحها أقل تقلباً , وانخفاض التقلب في أرباح الشركة يعني عدم تأكد أقل حول اتجاه الأرباح وبما يعزز الانطباع بانخفاض المخاطر, ويمكن استخدام إدارة الأرباح لتخفيض تقلب الأرباح وهو الأمر الذي يؤدي عملياً إلى سعر أعلى للسهم.

هذا وتعد الإدارةكما ذكرنا الجهة الأكثر تأثراً بربحية الشركة, فالأرباح تستخدم كمؤشر ومقياس لكفاءتها ولها دور مهم في تحديد الحوافز المرتبطة بمستوى الأرباح المحققة.

---

[1] د. سعيد توفيق عبيد (1986), "العائد والمخاطرة في الاستثمار: تطبيق على سوق الأوراق المالية المصرية", **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**, كلية التجارة, جامعة عين شمس, حزيران.

[2] طارق عبد العال حماد, 2005, التقارير المالية, مرجع سبق ذكره, ص 403.

ولذلك فإن ربحية الشركة تُعد عاملاً ضرورياً ومهماً لإدارة الأرباح إذ أنه لا يمكن الاعتماد على ربحية ضعيفة أو متدنية للقيام بإدارة الأرباح, فالشركات التي تعاني من خسائر متتالية على مر السنين يكون أداؤها ضعيفاً وأرباحها منخفضة, وبالتالي من الصعب أن تجد وسائل لإدارة أرباحها وفقط تقتصر هذه الوسائل والأدوات على تأجيل أو تعجيل بعض المصروفات مثل مصاريف البحث والتطوير أو تأخير أو تعجيل توقيت شحن المخزون[1].

لذلك يمكن القول بأنه كلما ازدادت ربحية الشركة كلما ازدادت احتمالية إدارة أرباحها وذلك لتعدد الوسائل والخيارات أمام تلك الشركات لاتباع الطرق الملائمة في إدارة ربحها أي بمعنى آخر: إن الشركات التي أرباحها مرتفعة, تعطي الإدارة مرونة أكبر في المناورة, وبالتالي إدارة الأرباح بين الفترات المالية المختلفة وذلك من خلال توفر البدائل المحاسبية المتاحة للحفاظ على المستوى المستهدف للأرباح. وبما يحقق المصلحة, وبالتالي المنافع الذاتية للإدارة من خلال أن زيادة الأرباح تؤدي إلى زيادة وتعظيم منفعتها الذاتية وتلجأ الإدارة إلى هذا السلوك عادة عندما ترتبط حوافزها ومكافآتها بالنتائج المحاسبية الظاهرة في التقارير المالية[2], ولذلك فإنه من المتوقع أن يكونهناك ارتباط إيجابي بين ربحية الشركة وإدارة الأرباح.

3-4-2- حجم الشركة:

أجمعت معظم الدراسات على أنه كلما زاد حجم الشركة كلما كانت احتمالية إدارة الأرباح فيها أكبر, وأرجعت بعض هذه الدراسات ذلك إلى وجود المجال الواسع لتنظيم المصروفات والمستحقات والبنود غير العادية, والمرونة الأكبر في استخدام التغييرات المحاسبية, وكذلك لوجود احتمالية أكبر لتقلب الأرباح بين سنة وأخرى في الشركات الكبيرة بعكس الحال في الشركات الصغيرة[3]. ولذلك يعد حجم الشركة عاملاً ضرورياً ومؤثراً في سياسات الدولة وإجراءاتها, بالإضافة إلى الدور الاجتماعي والسياسي الذي تتحمله الشركة كبيرة الحجم, إذ يطلب من إدارة الشركات أن تتحمل أعباءً إضافية تتعلق بمشاكل المجتمع وأفراده وذلك من خلال المشاريع التنموية والاجتماعية التي من شأنها مساعدة العائلات الفقيرة والتحسين من المستوى المعيشي لأفراد المجتمع والمساهمة في تخفيض نسبة البطالة عن طريق توظيف نسبة معينة سنوياً, وهذه التكاليف تسمى بالتكاليف السياسية.

---

[1] عمر عيسى جهماني, 2001, مرجع سبق ذكره, ص 119.

[2] Corlson, S. J., and Bathala C. T., (1997), "Ownership Differences and Firms' Income Smoothing Behavior', **Journal of Business Finance and Accounting**, Vol. 24, No. 2, pp. 179-196.

[3] عمر عيسى جهماني, 2001, مرجع سبق ذكره, ص 118.

وقـــد أثبتـــت العديـــد مـــن الدراســـات, فـــي ظـــل فرضـــية الكلـــف السياســـية (political cost hypothesis), وجود علاقة إيجابية وقوية بين سلوك الإدارة في إدارة أرباحها وحجم الشركة, فكلما ازداد حجم الشركة بالاعتماد على مقاييس مختلفة للحجم (مثلاً إما في إجمالي الإيرادات أو إجمالي الأصول) كلما ازدادت احتمالية تمهيد الدخل, وبالتالي إدارة الأرباح[1].

لذلك يعدّ حجم الشركة من العوامل التي لها دور في تفضيل طريقة معينة لتسعير المخزون عن الطرق الأخرى ويعود ذلك إلى أن مثل هذه الشركات كبيرة الحجم تتجنب الظهور في شكل احتكاري, ومن ثم من الشركات كبيرة الحجم تفضل أن يظهر صافي الربح في القوائم المالية بصورة منخفضة إلى حد ما[2]. وذلك بغرض تجنب أي تكاليف سياسية قد تفرضها السلطات على المنشآت كبيرة الحجم أو التي تحقق أرباحاً كبيرة جداً ,أو مثلاً تقسيم الشركة لمنع الاحتكار (مثل ما حدث لشركة مايكروسوفت الأمريكية العملاقة والتي كانت على وشك التقسيم بدعوى الاحتكار). كما أن الشركة قد تلجأ إلى تخفيض أرقام الربح لسداد ضرائب أقل, كذلك فإن الشوكة قد تلجأ إلى هذا التصرف أيضاً لتخزين الأرباح في السنوات المزدهرة, لكي تقوم برفع الأرباح في السنوات الرديئة.

هذا وقد أظهرت نتائج الأبحاث التي درست حجم الشركة أن الشركات كبيرة الحجم تميل إلى تخفيض أرباحها المنشورة عن طريق تطبيق مبادئ وقواعد محاسبية معينة من بين تلك المتعارف عليها[3]. وبالعودة إلى الكلف السياسية – وحيث إن الشركات الكبيرة تكون أكثر حساسية للمحيط الخارجي من الشركات الصغيرة – فالتقلبات الإيجابية الكبيرة في الأرباح في أية شركة كبيرة قد تثير الشبهات حول إدارة الشركة والمنافع المترتبة لها, كما أن التقلبات السالبة الكبيرة في الأرباح قد تزيد المخاوف من الإفلاس المحتمل للشركة.لذلك فإن كلاً من التقلبات الجوهرية الإيجابية والسلبية في دخل الشركات الكبيرة تزيد من احتمالية التكاليف السياسية غير المرغوب بها للشركة كخضوع الشركة لمحددات قانونية معينة, والتدخل في الشؤون الخاصة بالإدارة, لذلك فإن الشركات الكبيرة يكون لديها الحافز الأكبر لإدارة أرباحها[4]

وبالتالي فإن الشركات كبيرة الحجم تفضل اختيار الطرق والسياسات المحاسبية التي من شأنها تخفيض صافي الربح, وذلك بغرض تجنب التكاليف السياسية التي قد تفرضها بعض الدول على الشركات الاقتصادية كبيرة الحجم ذات الأرباح العالية مثل زيادة معدلات الضرائب أو تحميل الشركة بأعباء اجتماعية مرتفعة.

---

[1] Moses, o. Douglas, (1987), Op.Cit, pp. 358-377.

[2] محمد فتحي أحمد شحاته, 1997, مرجع سبق ذكره, ص 551.

[3] Scott,w.s.(2003), Op.Cit, P. 379 .

[4] Herrmann, D., and Inoue, T., (1996), "Income Smoothing and Incentives by Operating Condition: An Empirical Test Using Depreciation Changes in Japan", **Journal of International Accounting Auditing and Taxation,** Vol. 5, No. 2, pp.161-178.

3-4-3- شروط عقود المديونية:

ركزت مجموعة من الدراسات على مناقشة فرضية أن الشركات قد تمارس عملية إدارة الأرباح لتفادي مخالفة شروط عقود المديونية، ومن هذه الدراسات دراسة بيغلي (Begley)، وقد أكدت هذه الدراسة على أن الشركات قد تمارس استراتيجية إدارة الأرباح لتفادي مخالفة ما قد يكون هناك من شروط واردة في عقود المديونية,سواء كانت هذه الشروط في صورة قيود على النتائج المحاسبية, أو في صورة تحقيق بعض النسب مثل عدد مرات تغطية الفوائد[1].

إن الأرباح العالية المفصح عنها بالتقارير المالية وحجم الأصول الأكبر والخصوم الأقل وقيم حقوق المساهمين الأعلى المصاحبة للأرباح العالية - كل هذا يمكن أن يبعث انطباعاً بتحسن نوعية الائتمان ومرتبة أعلى للديون, ويقدم رسالة ترويج جيدة إلى المقرضين أو المستثمرين في السندات, ونتيجة لهذا- فإن استخدام إدارة الأرباح لتحسين المقاييس المالية في التقارير قد يؤدي إلى تخفيض تكاليف القروض على الشركة[2].

لذلك تعدّ التزامات الديون المترتبة بذمة الشركات والناجمة عن إصدار السندات على الشركات إحدى النقاط الضرورية والتي يهتم مستخدمو البيانات المحاسبية بها. فالمستخدمون الخارجيون يهتمون بجملة من العوامل سويةً, ومنها مستوى الربح واتجاهات الإيرادات والمصاريف وحجم الالتزامات على الشركة.

والإدارة من جانبها تسعى إلى بقاء أسعار السندات التي تصدرها الشركة بهدف التمويل في مستوى معين خوفاً من انخفاض أسعار السندات واحتمالية الإفلاس فيما بعد.

ولذلك فإن المستخدمِ يهتم كثيراً بحجم الالتزامات لأنه كلما زادت قيمة الالتزامات فإن ذلك يؤدي إلى زيادة المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها الشركة, وبالتالي فإن مستخدمي القوائم المالية ينظرون إلى هذا البند مع التركيز على مدى التغيرات التي تحدث للربح والتي يمكن أن تؤدي في حالة كونها متذبذبة إلى عدم الثبات في أسعار السندات في الشركة,بينما إذا قلّت الالتزامات المترتبة علىلشركة فإنذّلك يؤدي إلى استقرار أوضاع الشركة وا ٕقبال المستثمر ين عليها بشكل أفضل وذلك بسبب تقليل احتمالية الإفلاس. ومن الدراسات التي اهتمت بعامل متوسط الديون لما له من أثر في استقرار الدخل دراسة (Corlson) [3].

وبناءً على ما تقدم يستنتج الباحث أن ميول الشركات التي تزيد فيها نسبة المديونية إلى تبني خيارات (سياسات وطرق) محاسبية تؤدي إلى زيادة الأرباح المعلنة في محاولة لتجنب احتمال

---

[1] Begley, J, (1990), Op.Cit, pp. 125-139.

[2] طارق عبد العال حماد, 2005, التقارير المالية, مرجع سبق ذكره, ص 409.

[3] Corlson, S. J, Bathala,C .T ., (1997), Op.Cit, pp. 179-196.

التعرض لانتهاك شروط عقود المديونية, أو تدخل الدائنين لفرض بعض القيود على الشركة نتيجة زيادة نسبة المديونية. مع التنويه إلى أن الوضع الائتماني للشركة يعبر عنه كنسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول, ونسبة الديون طويلة الأجل إلى حقوق الملكية.

3-4-4- الكثافة الرأسمالية:

يقصد بالكثافة الرأسمالية مدى اعتماد الشركة على رأس المال الثابت كالآلات والمعدات في أداء أنشطتها,أي مدى استخدامها للمكننة و الوسائل الآلية في العمل. وبالتالي فالشركات ذات الكثافة الرأسمالية (Capital Intensive) هي تلك الشركات التي تعتمد على رأس المال الثابت أكثر من اعتمادها على العمالة اليدوية في أداء أنشطتها.

بكلمات أخرى تتمثل الكثافة الرأسمالية بحاصل قسمة الموجودات الثابتة إلى مجموع الموجودات.وبالتالي فهي تعكس مدى اعتماد رأس مال الشركة على رأس المال الثابت مما يقلل الحاجة إلى الأيدي العاملة لأن ارتفاع نسبة الكثافة الرأسمالية يعني كثافة توفر المعدات والآلات التي يمكن الاستغناء من خلالها عن الأيدي العاملة مما يُحمل الشركة المسؤولية أمام الدولة في تحمّل لها عبء التكلفة السياسية ومسؤولياتها في المساهمة في تخفيض حجم البطالة والمساهمة في توظيف نسبة من العاطلين عن العمل خاصة وأن هذه المشاريع التي تقوم بها الشركة لا تساعد في حل مثل هذه المشكلات الوطنية لأن الشركة لا تعتمد على الأيدي العلة وإنما تعتمد على الآلات والمعدات التي لا تحتاج إلى أيدٍ عاملة. ولذلك فإن الشركات ذات الكثافة الرأسمالية العالية تمتلك دافعاً أكبر للعمل على إدارة الأرباح مقارنة بالشركات ذات الكثافة الرأسمالية المنخفضة والتي تسمى بالشركات كثيفة العمل وذلك في سبيل التهرب من التكلفة السياسية المترتبة عن الزيادة غير الاعتيادية في أرباحها ومن زاوية أخرى فإن الشركات التي لديها نسبة ضخمة من الأصول القابلة للاستهلاك تكون في وضع أفضل يمكنها من استخدام التغيرات المحاسبية في طرق الاستهلاك كوسيلة لإدارة الأرباح, وهذه الاحتمالية تزداد كلما زادت نسبة الأصول القابلة للاستهلاك إلى مجموع الأصول التي تملكها الشركة[1].

وبناءً على ذلك فإنه يتوقع أن تكون ممارسة إدارة الأرباح في الشركات الصناعية أعلى بكثير من الشركات الخدمية إذ أنه من البديهي وجود الفرق الشاسع بين الشركات في مدى امتلاك الأصول القابلة للاستهلاك وبكلمات أخرى, بقدر تعلق الأمر بالشركات الصناعية فيمكن القول عموماً بأن الشركات ذات الكثافة الرأسمالية المنخفضة التي تُوظف عدداًكبيراً من الأيدي العاملة لإنجاز عملياتها الصناعية مقارنة بالشركات الصناعية ذات الكثافة الرأسمالية العالية. وبالتالي فمن

[1] Moses, O. D, (1987), Op.Cit, pp. 355 - 377.

غير المعقول أن يتم إلزام أو الضغط على الشركات الصناعية ذات الكثافة الرأسمالية المنخفضة بتوظيف المزيد من الأيدي العاملة في حين أن الإلزام أو الضغط ممكن في حالة الشركات ذات الكثافة الرأسمالية العالية. إن ارتفاع الدخول يمثل عامل ضغط تستخدمه الحكومة وجماعات الضغط ونقابات العمال كحجة لدفع الشركات ذات الكثافة الرأسمالية العالية باتجاه توظيف المزيد من الأيدي العاملة, وبالتالي فإن الشركات ذات الكثافة الرأسمالية العالية تميل بشكل أكبر إلى إدارة أرباحها مقارنة مع الشركات ذات الكثافة الرأسمالية المنخفضة[1].

3-4-5- الربح الخاضع للضريبة:

هنالك علاقة وثيقة بين إعداد التقارير المالية وبين أنظمة الضريبة التي تخضع لها الشركة, ويعتقد أنه لدى إدارة الشركة الحافز لإدارة الربح وذلك لتقليل أثر الضرائب على أرباح الشركة في الفترات المالية المتتابعة, فالإدارة قد تتجنب الدخل المرتفع لأنه ينتج عنه دفعات أعلى من الضرائب, وتتجنب كذلك الدخل المنخفض الذي قد يؤدي إلى الفحص والتدقيق من قبل سلطات الضريبة, لذلك فإنه يتوقع من الشركات التي يكون لديها التزام ضريبي كبير في الفترة الحالية أن تلجأ إلى إدارة الربح [2].

وكما هو معروف بأن نسب الضريبة تتناسب طرداً مع حجم الإيرادات أو الأرباح, إذ يترتب على الشركات ذات الإيراد المرتفع نسبة عالية من الضريبة بينما تخضع الشركات ذات الإيراد المنخفض إلى دفعات ضريبية قليلة,وأحياناً في ظل الخسارة التي تتحملها الشركة فإنها تصبح معفاة من الضريبة. وهنا يمكن القول: إنتاّ باع سياسة إدارة الأرباح تساعد الإدارة بشكل واسع في التهرب الضريبي, وذلك من خلالتاّ باع الطرق والسياسات المحاسبية التي يمكن من خلالها تخفيض الضريبة المترتبة على الشركة.

3-4-6- أدوات التحفيز:

يوجدلدى إدارات الشركات التي تُ ربط فيها خطط الحوافز المادية للمدراء بأداء الشركة أو بربحيتها ميل تجاه إدارة ربحها، وذلك لأن احتمالية إدارة الربح تزداد بازدياد وضع خطط المكافآت والتعويضات.

---

[1] رياض العبد الله, وآخرون, 2007, مرجع سبق ذكره, ص 11.

[2] Herrmann, D., and Inoue, T., (1996), Op.Cit, pp.161-178.

إذ إن أية زيادة في إيرادات الشركة يترتب عليها زيادة نسبة الأرباح التي توزع على شكل تعويضات ومكافآت, وفي الوقت نفسه في حال كون الإيراد سلبياً فإن هذا يؤدي إلى عدم الحصول على مكافآت من قبل الإدارة [1].

ولذلك فإن الشركات التي تربط بين برامج الحوافز المادية للمدير وأداء سعر السهم للشركة يكون فيها لجوء المدراء إلى إدارة الربح كبيراً , لذلك فإن احتمالية الإدارة تزداد في الشركات التي تتبنى خطط التعويض والمكافآت بشكل كبير ,فإذا ما حققت الشركة أرباحاً كبيرة فإن هذا ينعكس على الإدارة, ويترجم إلى مكافآت وعلاوات. بينما الدخل المنخفض يؤدي إلى عكس ذلك. أي توجد علاقة إيجابية بين خطط التعويض في الشركة وبين إدارة الأرباح فيها [2].

[1] Healy, P., (1985), Op.Cit, pp.85 – 107.
[2] Carlson, S. J. et, al (1997), Op.Cit, pp. 179-196.

الفصل الرابع

أساليب إدارة الأرباح

المقدمة:

تعد التقارير والقوائم الماليـ توصل من نتائج خلال السنة المالية,
وباعتبار أن إعـدادها يخضـع للمبـا المقبولـة عمومـاً , وباعتبـار أن الإدارة

تعطي الأهمية لقيم صافي الدخل, لمعرفتها بأهمية دوره في تقييم أدائها, لذلك تحاول أن تقلل من تقلباته وذلك للحفاظ على مستوياته ومعدلات نموه من خلال اللجوء إلى وسائل وأساليب مختلفة لإدارة هذا الربح, ولإظهار المركز المالي للشركة بشكل طبيعي ومستقر.

هذا وقد ركزت العديد من الدراسات على تدخل الإدارة في عمليات القياس والإفصاح المالي, وبالتالي عملية إدارة الأرباح. يمكن تقسيم أساليب إدارة الأرباح إلى نوعين من الأساليب هما[1]:

النوع الأول:

يقوم على استخدام قرارات إدارية تتعلق بأنشطة الإنتاج والاستثمار والمبيعات وذلك لتعديل الإيرادات أو المصروفات المتوقعة ويطلق عليها متغيرات حقيقية. هذه المتغيرات تؤثر على التدفقات النقدية.

النوع الثاني:

يعتمد على استخدام متغيرات محاسبية (Accounting Variables) قرارات محاسبية تتعلق بالتقدير والقياس والتبويب حيث تُتاح للإدارة مرونة نسبية في الاختيار بين البدائل المحاسبية وممارسة نوع من التقدير الشخصي في بعض الحالات وذلك للتأثير على نتيجة النشاط المتعلقة بالفترة المالية وهو ما يطلق عليها بالمتغيرات المصطنعة.

ويرى الباحث أن النوع الأول يعتمد على اتخاذ قرارات إنتاجية واستثمارية وتشغيلية حقيقية تؤثر على التدفقات النقدية ومن أمثلتها:

1- قيام إدارة الشركة بالتراخي في شروط البيع الآجل, أو منح خصم كبير بغرض زيادة المبيعات.

2- قيام الشركة ببيع بعض الاستثمارات المالية عندما تفوق قيمتها السوقية تكلفتها وذلك بغرض تعويض الربح في أرباح التشغيل.

3- قيام الشركة بتأجيل شراء بعض الأصول.

أما النوع الثاني فيعتمد على قرارات محاسبية تتعلق بالتقدير والقياس والتبويب, حيث تتاح لإدارة الشركة مرونة نسبية في الاختيار بين البدائل المحاسبية وممارسة نوع من التقدير الشخصي في بعض الحالات.

ويرى الباحث أن الإدارة تفضل إدارة الأرباح باستخدام المتغيرات المحاسبية وذلك على اعتبار أن المتغيرات الحقيقية قد تؤدي إلى تخفيض التدفقات النقدية, وقد لا تكون الإدارة على

---

[1] ممدوح عبد الحميد, 1999, مرجع سبق ذكره, ص 419.

استعداد للتضحية بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية بغرض إدارة الأرباح, خاصة وأنه يمكن تجنب التضحية بالتدفقات النقدية باستخدام المتغيرات المحاسبية.

هذا وهناك بعض الخصائص والمعايير الواجب توافرها في الأساليب والوسائل المستخدمة في إدارة الأرباح, تتلخص في الآتي[1]:

1- أن يحقق الأسلوب المستخدم تعديلاً في رقم الربح دون أن يزج الشركة في أعمال غير مرغوب فيها مستقبلاً . وأن يساعدها في تحقيق أهدافها طويلة الأجل بالنسبة للإيراد.

2- ألا يحتاج الأسلوب المستخدم إلى القيام بعمليات فعلية مع أطراف خارجية أخرى, بل يتطلب إعادة تصنيف حسابات داخلية فقط.

3- أن يتفق الأسلوب المستخدم مع المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً (المتعارف عليها), وأن يعتمد على حكم مهني.

4- أن يستخدم بمفرده أو بالترابط مع ممارسات أخرى, على مدى فترات زمنية متتالية.

5- ألا يرتب على الشركة أي التزام في المستقبل.

كما أن هناك تقسيماً آخر لأساليب تمهيد الدخل، ويعتمد هذا التقسيم على [2]:

التمهيد المحاسبي Accounting Smoothing (AS)

التمهيد الفعلي Real Smoothing (RS)

حيث يشير الأسلوب الأول (AS) إلى التمهيد الناتج عن قرارات تشغيلية إذ يتم تنفيذ عملية معينة أو عدم تنفيذها من زاوية أثرها على تمهيد الدخل, فالإدارة مثلا يمكن أن يكون معيارها في حجم الإنفاق على البحوث والتطوير هو ذلك الأثر على شكل الدخل.

أما الأسلوب الثاني (RS) فيشير إلى التمهيد الناتج عن تطبيق إجراءات محاسبية من شأنها نقل بعض عناصر الإيرادات والمصروفات من فترة زمنية لأخرى, وذلك بالنسبة للعناصر الخاضعة لسيطرة الإدارة مثل نفقات البحث والتطوير, فالإدارة على سبيل المثال يكون لديها القدرة على رسملة مشروعات البحث والتطوير, وتقدير عمرها الإنتاجي, واختيار طريقة تخصيص المشروعات التي تم رسملتها.

ويرى الباحث في ضوء ما سبق أن إدارة الشركة يتاح لها مجموعة من الوسائل المحاسبية تستخدمها في إدارة الأرباح وتوجيهها بما يحقق أهدافها وأهم هذه الوسائل هي:

---

[1] Copeland, R. (1968), "Income Smoothing", **Supplement to Journal of Accounting Research**, Vol. 16, pp. 101-116.
- Beidleman, Carl R. (1973), Op.Cit, pp. 653-667.

[2] Dascher, P. E. and R. E. Malcom (1970), Op.Cit, pp. 253-259.

1- قد يتاح للإدارة في بعض الحالات فرصة التقدير الشخصي في بعض الأمور المحاسبية كتحديد العمر الإنتاجي للأصل أو تقدير المخصصات لمواجهة مخاطر معينة أو تقدير الأهمية النسبية لبعض البنود وتكييف معالجتها حسب أهميتها ويتاح للإدارة في هذه الحالات أن تقوم بعمليات إدارة الربحية.

2- قد يتوافر للإدارة بدائل متعددة للقياس والتقييم المحاسبي على أن تختار الإدارة من بين هذه البدائل ما يتناسب مع أهدافها وهنا تقوم باختيار الطرق والسياسات المحاسبية التي من شأنها زيادة صافي الربح بهدف زيادة حوافزها أو استيفاء شروط عقود الدين, كما قد تختار في حالات أخرى تلك الطرق والسياسات المحاسبية التي تؤدي إلى خفض الفجوة بين الأرباح الفعلية والأرباح المتوقعة وذلك بغرض تخفيف تقلبات الدخل ومن ثم تقليل المخاطر وزيادة القيمة السوقية للشركة في المدى الطويل.

3- قد تلجأ الإدارة إلى تسجيل الإيرادات قبل ميعاد استخدامها للتأثير على صافي الربح. أما عن المداخل التي تستخدم للتلاعب في رقم الأرباح فقد تم حصرها فيما يلي[1]:

ويتضمن هذا الفصل هذه الممارسات التي يمكن إيجازها بـ:

1 - الممارسات المحاسبية الخاصة بالإيرادات

2 - الممارسات المحاسبية الخاصة بالمصروفات

3 - الممارسات المحاسبية الخاصة بعمليات الاندماج

4 - المعاملات غير النقدية والمعاملات بشروط خاصة

5 - الممارسات المحاسبية الخاصة بالمدفوعات للحصول على أعمال الرشاوى

6 - الممارسات المحاسبية الخاصة بالالتزامات العرضية

7 - الممارسات المحاسبية الخاصة والخاطئة في مجال الإفصاح

---

[1] Beasley, M., et al., (1997), "Fraudulent Financial Reporting 1987-1997, and Analysis of U.S. Public Companies", Committee of Sponsoring Organizations of the Tread way Commission (COSO) .
- Magrath, L., and Weld, L., (2002), Op.Cit.

- عبد الحميد إبراهيم, "دليل الممارسات الخاطئة في المحاسبة والمراجعة" (حالات عملية من سوق المال الأمريكي), **صادر عن الهيئة العامة لسوق المال في مصر** بالتعاون مع مشروع تنمية الأسواق المالية.

- محمد إبراهيم أحمد خليل, 2005, مؤشرات إدارة الأرباح في الوحدة الاقتصادية وكيفية الحد من سلبياتها, دراسة نظرية تطبيقية, **مجلة الدراسات والبحوث التجارية**, جامعة بنها, كلية التجارة, السنة الخامسة والعشرون, العدد (2), ص ص 215-269.

- محمد عبد الفتاح محمد إبراهيم, 2005, إطار محاسبة مقترح لدور حوكمة الشركات في تنشيط سوق الأوراق المالية – مدخل التحليلي لتفعيل اقتصاد المعرفة, **المؤتمر العلمي الخامس بعنوان: حوكمة الشركات وأبعادها المحاسبية والإدارية والاقتصادية**, كلية التجارة, جامعة الإسكندرية, (8-10 أيلول) ص ص 233-243.

ولكن قبل الدخول في تفاصيل تلك الممارسات، لا بد من التنويه إلى أن معرفة تلك المداخل, وبالتالي تلك الممارسات التي تستخدمها الإدارة للتلاعب في رقم الأرباح سوف يفيد ويساعد العديد من الأطراف المهتمة بمهنة المحاسبة والمراجعة، ومن هذه الأطراف:

1- الجهات التنظيمية والمسؤولون عن وضع المعايير على تحديد الأمور التي تكون في حاجة إلى إعادة تنظيم.

2- المراجعون على تقييم جودة رقم الأرباح الخاص بعملائهم ويمثل تدريباً للمراجعين الجدد.

3-لجنة المراجعة والمستثمرون إلى الأمور التي تكون محل شك في القوائم المالية.

4- القائمون على تدريس مواد المحاسبة والمراجعة في الجامعات لتعليم الدارسين وسائل التلاعب في الأرباح.

5- في توجيه الباحثين نحو التركيز على المناطق التي تكون أكثر تعرضاً لممارسات التلاعب في رقم الأرباح.

4-1- الممارسات المحاسبية الخاصة بالإيرادات:

4-1-1 التلاعب في توقيت الاعتراف بالإيراد:

حيث إنه وطبقاً لمبادئ ومعايير المحاسبة يتم الاعتراف بالإيراد أي إثباته وتسجيله بالدفاتر المحاسبية والقوائم المالية إذا ما تم اكتساب الإيراد – بصفة عامة – بتسليم السلعة أو تقديم الخدمة محل البيع للعميل, ويتحقق الإيراد بتحصيله أو التأكد من تحصيله بدرجة كافية.

وقد تؤدي بعض الممارسات المحاسبية إلى الاعتراف بالإيراد في فترة محاسبية معينة على الرغم من عدم توافر شروط الاعتراف به, ومن بين تلك الممارسات ما يلي:

أ- تسجيل إيرادات بالفترة المحاسبية المنتهية من عمليات بيع تمت في الفترة التالية: وذلك بهدف تضخيم إيرادات الفترة المنتهية وأرباحها كي تتفق مع ما قد تكون قد أعلنته الشركة من توقعات في هذا الشأن.

ويتم ذلك عن طريق التلاعب في تواريخ مستندات وسجلات شحن البضاعة المباعة خلال الفترة المحاسبية التالية كي تظهر أنه قد تم شحنها إلى العملاء خلال الفترة المنتهية وبالتالي تسجيلها كإيرادات لهذه الفترة.

ب - تسجيل إيرادات عن عمليات البيع غير التامة وبضاعة الأمانة:

1- عمليات البيع غير التامة: حيث يقوم المسؤولون ببعض الشركات بالاتفاق مع بعض كبار العملاء وتجار الجملة على قيامهم بإرسال أوامر شراء بكميات كبيرة دون التزامهم باستلام تلك البضاعة أو تحملهم المسؤولية عنها, وتقوم الشركة بتسجيل تلك البضاعة كمبيعات

على الرغم من عدم تسليمها للعملاء, وأحياناً تقوم بشحنها لمخازن سرية وتسجل بمستندات الشحن أنه قد تم شحن وتسليم البضاعة للعملاء.

2- بضاعة الأمانة: في حالات أخرى يقوم المسؤولون عن الشركة بشحن كميات كبيرة من البضائع قبل نهاية الفترة المحاسبية إلى وكلاء البيع, وتسجيل تلك البضاعة كمبيعات على الرغم من أنه لم يتم بيعها للعملاء وهي ما زالت لدى الوكلاء على سبيل الأمانة. ويحق للوكلاء إعادتها للشركة في أي وقت لاحق إذا لم يتم بيعها, وبالتالي فإنها ما زالت مملوكة للشركة ولايجب تسجيلها كمبيعات.

3- تعديل شروط البيع الأصلية باتفاقات سرية: يقوم المسؤولون في بعض الشركات بإبرام عقود بيع مع بعض العملاء وتسليمهم البضاعة وتسجيلها كمبيعات, وفي الوقت ذاته يتم الاتفاق مع هؤلاء سراً (سواء شفهياً أم كتابياً) على إعطائهم الحق في رفض البضاعة المستلمة في وقت لاحق, أو الحق في المفاوضة لتخفيض أسعار البيع المثبتة بالعقود الأصلية, وبالتالي فقد تم تضخيم الإيرادات بعمليات بيع غير تامة أو بأسعار بيع مغالى فيها.

ج – تضخيم المبيعات بإيرادات خدمات ما بعد البيع وفوائد التمويل:

كأن تقوم بعض الشركات المنتجة للسلع الرأسمالية أو برامج الحاسب بإبرام عقود بيع شاملة مع عملائها تشمل بيع السلعة الرأسمالية أو البرنامج وتقديم خدمات الصيانة والتحديث لفترات قادمة فضلاً عن تقسيط ثمن البيع مقابل فوائد (التأجير التمويلي).

ووفقاً لمعايير المحاسبة فإنه –في الفترة المحاسبية التي تم فيها وخلالها البيع– على الشركة أن تعترف وتسجل في دفاترها كإيرادات فقط جزءاً من إجمالي قيمة العقد يمثل ثمن البيع على أساس نقدي, بينما يجب توزيع الإيرادات المرتبطة بخدمات ما بعد البيع وفوائد التمويل على الفترات المحاسبية اللاحقة التي يتم فيها تقديم هذه الخدمات وتستحق فيها الأقساط, وهنا يقوم المسؤولون ببعض الشركات بتسجيل إجمالي قيمة العقد كمبيعات في الفترة المحاسبية التي تم البيع خلالها دون فصل وتأجيل إيرادات الخدمات وفوائد التمويل للفترات اللاحقة, أو التلاعب في تلك العقود لتضخيم ثمن البيع النقدي على حساب تخفيض قيمة إيرادات خدمات ما بعد البيع وفوائد التمويل, وبالتالي الاعتراف بأكبر قدر من إجمالي إيرادات العقد في الفترة المحاسبية التي تم البيع فيها على حساب تخفيض إيرادات الفترات المحاسبية التالية.

4-1-2- تسجيل إيرادات وهمية:

يقوم المسؤولون ببعض الشركات بتسجيل إيرادات عن عمليات بيع وهمية بغرض تضخيم الإيرادات والأرباح في فترة محاسبية معينة, وفي بعض الأحيان يتم ذلك عن طريق تضخيم قيمة الإيرادات بقائمة الدخل وقيمة حسابات المدينين بالميزانية قبل نشر القوائم المالية عن الفترة ودون تسجيل ذلك بحسابات الشركة top-side adjustments, وفي أحيانٍ أخرى يقوم المسؤولون عن الشركة بتزوير مستندات عن عمليات وهمية وتسجيلها في الدفاتر كمبيعات بالأجل للعملاء, وفي وقت لاحق يقوم المسؤولون بسداد بعض مديونيات العملاء لإظهارها على أنها مديونيات حقيقية وذلك باستخدام أموال استولوا عليها مسبقاً من الشركة من خلال عمليات وهمية بين الشركة وشركاتهم الخاصة.

4-1-3- تقديم أموال من الشركة للغير لاستخدامها في شراء منتجاتها:

وذلك بأن يقوم المسؤولون ببعض الشركات بالتلاعب في حجم وقيمة المبيعات باستخدام أموال الشركة في تنفيذ عمليات بيع مصطنعة وذلك من خلال:

- إبرام عقود لشراء خدمات وهمية من بعض الموردين على أن يقوموا باستخدام ما يحصلون عليه من أموال من الشركة في شراء منتجاتها.
- إنشاء شركات الغرض منها استخدام الأموال المستثمرة فيها في شراء منتجات الشركة الأم ودون إدراج هذه الشركات بالميزانية المجمعة للشركة الأم.
- إبرام عقود للشراء من بعض الموردين بأسعار مغالى فيها على أن يقوم الموردون باستخدام الزيادة في الأسعار التي يحصلون عليها من الشركة في شراء منتجاتها.
- تقديم أموال لشركات وأشخاص لاستخدامها في شراء منتجات الشركة دون ضمان استرداد تلك الأموال منهم.

4-1-4- تسجيل الإيرادات بأكثر من قيمتها:

تعطي بعض الشركات عادة لكبار العملاء وتجار الجملة الحق في رد البضاعة المباعة أو استبدالها خلال فترة معينة, وتقوم الشركة في نهاية كل فترة محاسبية بتكوين مخصص لقيمة المردودات والمرتجعات المتوقعة من مبيعات الفترة المنتهية, وهذا يتطلب تقدير قيمة المخزون من البضاعة لدى هؤلاء العملاء والتجار, ويقوم المسؤولون بالتلاعب في تقدير قيمة المخصص اللازم بالتواطؤ مع بعض العملاء ليقوموا بإبلاغ الشركة بكمية أقل من المخزون الموجود لديهم نهاية الفترة المحاسبية مع احتفاظهم بالحق في رد البضاعة فيما بعد دون التقيد بالكمية التي سبق إبلاغها للشركة, وبالتالي يتم تقدير مخصص المردودات والمرتجعات بأقل مما يجب.

4-2- الممارسات المحاسبية الخاصة بالمصروفات:

تتكبد الشركة في كل فترة محاسبية نفقات الحصول على سلع وخدمات من الغير, فإذا ما استنفذت هذه السلع والخدمات في أنشطة وعمليات الشركة خلال الفترة ذاتها فإنه يتم تسجيلها كمصروفات, أما إذا لم تستنفذ خلال الفترة فيتم تسجيلها كأصول وعندما يتم استنفاذ تلك الأصول في الفترات المحاسبية اللاحقة, فإنه يتم تسجيلها كمصروفات مثل (إهلاك الأصول الثابتة أو تكلفة البضاعة المباعة).

ويتبع المسؤولون في بعض الشركات ممارسات محاسبية خاطئة للتلاعب بالمصروفات بغرض تخفيضها وتضخيم الأرباح على غير الحقيقة ومن بين هذه الممارسات ما يلي:

4-2-1- رسملة وتأجيل المصروفات لفترات لاحقة:

حيث تقوم بعض الشركات بالتلاعب في مصروفات الفترة بتسجيلها كأصول فيما يُ عرف برسملة أو تأجيل المصروفات, ويترتب على ذلك تضخيم أرباح الفترة الحالية على حساب تخفيض أرباح الفترة اللاحقة التي يتم خلالها إهلاك هذه الأصول أو المصروفات المؤجلة, وتشمل هذه الممارسات ما يلي:

أ – تسجيل بعض المصروفات التشغيلية الخاصة بالفترة كأصول ثابتة.

ب – تخفيض إهلاك بعض الأصول الثابتة التي يتم إهلاكها بطريقة إعادة التقدير, وذلك بالمغالاة في تقدير قيمة تلك الأصول في نهاية الفترة.

ج – إخفاء مستندات المصروفات الخاصة بالفترة لتسجيلها في فترة لاحقة.

د – رسملة فوائد تمويل بعض الأصول الثابتة على الرغم من عدم توافر شروط الرسملة لهذه الأصول.

ذ – عدم تسجيل استحقاق بعض المصروفات عن الفترة كمصروف الضرائب والتأمين.

س – عدم استهلاك المصروفات الإيرادية المؤجلة المرتبطة ببعض الأصول على الرغم من إهلاك الأصول ذاتها بالكامل أو تخريدها.

ط – تحميل بعض المصروفات الخاصة بعقود أعمال منتهية خلال الفترة على عقود أخرى ما زالت تحت التنفيذ ومسجلة كمخزون أعمال تحت التنفيذ, وهو بالتالي يكون أحد حسابات الأصول.

– تحميل بعض المصروفات الخاصة بأحد الأصول الثابتة على أصل آخر ذو معدل إهلاك أقل وفترة إهلاك أطول.

4-2-2- المغالاة في تقويم مخزون آخر المدة:

حيث إنه في نهاية الفترة المحاسبية تقوم الشركة بجرد أو حصر الكمية المتبقية بالمخازن والتي لم يتم بيعها خلال الفترة, وتمثل تكلفة هذه الكمية مخزون آخر المدة (أحد حسابات الأصول)

وبخصم هذه الكمية من إجمالي الكمية المشتراة أو المنتجة خلال الفترة يتم تحديد كمية وتكلفة البضاعة المباعة (أحد حسابات المصروفات).

وهنا يقوم المسؤولون ببعض الشركات بالتلاعب في إجراءات جرد وتقييم المخزون آخر المدة بغرض تضخيم قيمة المخزون (الأصل) وتخفيض تكلفة البضاعة المباعة (المصروف), وبالتالي تضخيم الأرباح على غير الحقيقة ويشمل ذلك ما يلي:

أ – عدم تخفيض كمية وقيمة المخزون بكمية وقيمة الفاقد والتالف من البضاعة.

ب – إعادة تغليف البضاعة التالفة والراكدة وجردها وتقييمها على أنها بضاعة سليمة.

ج – إجراءات تحويلات وهمية من المخازن الأصلية إلى مخازن خارجية لتغطية العجز من كمية المخزون.

د – استلام بضاعة من الموردين في نهاية الفترة وجردها وتقييمها بالمخزون, وذلك على الرغم من عدم تسجيلها بالدفاتر كمشتريات وعدم تسجيل الدائنية المستحقة للموردين مقابلها.

4-2-3- التلاعب في تكوين واستخدام مخصصات الالتزامات المتوقعة:

حيث تقوم الشركة في نهاية كل فترة محاسبية بتكوين مخصصات لمواجهة التزامات متوقعة خاصة بالفترة,ونظراً لأن هذه الالتزامات تكون غير محددة القيمة بصورة نهائية فإنه يتم تكوين هذه المخصصات بقيمة تقديرية, ومن أمثلتها مخصص القضايا ومخصص تكاليف معالجة الآثار الضارة بالبيئة الناجمة عن أنشطة الشركة خلال الفترة.

فإذا تم تكوين تلك المخصصات في نهاية الفترة المحاسبية, فإن أية مبالغ يتم إنفاقها في الفترة المحاسبية التالية لسداد هذه الالتزامات يجب عدم تسجيلها كمصروفات وا ِنما تسجل خصما من أرصدة هذه المخصصات.

هذا وتقوم بعض الشركات بالتلاعب في تكوين واستخدام هذه المخصصات بغرض التحكم في مستوى الأرباح المحققة في كل فترة محاسبية بما يتناسب مع ما قد تعلنه من توقعات في هذا الشأن, وذلك عن طريق المغالاة في تقدير قيمة هذه المخصصات في الفترات التي تحقق فيها أرباحا مرتفعة, وبالتالي تخفيض أرباح الفترة على غير الحقيقة, ثم تقوم الشركة بتخفيض قيمة هذه المخصصات في الفترات التي تحقق فيها أرباحا أقل وتسجل هذا الانخفاض كأرباح, وبالتالي ترفع مستوى الأرباح في هذه الفترة على غير الحقيقة.

كما تقوم بعض الشركات الأخرى باستخدام المخصصات في غير الغرض الذي تم تكوينها من أجله, وذلك باستخدام المخصصات المكونة عن فترات سابقة لمواجهة التزامات محددة في

تغطية مصروفات تشغيلية تخص الفترة الحالية, وبالتالي تخفيض مصروفات الفترة الحالية وزيادة أرباحها على غير الحقيقة.

4-2-4- تخفيض مخصص الديون المشكوك في تحصيلها:

وذلك عندما تقوم الشركات ببيع جزء من مبيعاتها للعملاء بالأجل, وفي تاريخ البيع يتم تسجيل هذه المبيعات بحسابات المدينين, فإذا ما تبين في وقت لاحق أن بعض حسابات المدينين لن يمكن تحصيلها, فإنه يتم تقدير قيمة الديون المشكوك في تحصيلها وتكوين مخصص لذلك مقابل تحميل هذه القيمة التقديرية على المصروفات.

وتقوم الشركات بالتلاعب في هذه المخصصات بتخفيضها بغرض تخفيض المصروفات المرتبطة بها وبالتالي زيادة أرباح الفترة على غير الحقيقة.

4-2-5- عدم تسجيل الانخفاض الدائم في قيمة الأصول الثابتة وغير الملموسة:

ويتم تسجيل الأصول الثابتة والأصول غير الملموسة بالميزانية بالتكلفة التاريخية مخصوماً منها مجمع الإهلاك, فإذا ما حدث انخفاض دائم في قيمة تلك الأصول نتيجة التقادم التكنولوجي أو الانخفاض الدائم في طاقتها الإنتاجية مثلاً , فإنه يجب تخفيض قيمة تلك الأصول مقابل تسجيل خسارة (مصروف) بقيمة هذا الانخفاض, وقد لا تقوم بعض الشركات بتخفيض قيمة الأصول على الرغم من توافر الشروط اللازمة لذلك, وبالتالي تخفض من قيمة مصروفاتها وتزيد من قيمة أرباحها على غير الحقيقة.

4-3- الممارسات المحاسبية الخاصة بعمليات الاندماج:

أصبح اندماج الشركات ظاهرة منتشرة حديثاً , ويتم هذا الاندماج عادة بقيام شركة ما (الشركة الدامجة) بشراء حصة في حقوق الملكية في شركة أخرى (الشركة المندمجة) وتدفع مقابل ذلك إما مبلغاً نقدياًوا ٍما أن تصدر أسهمها في رأسمالها لصالح مساهمي الشركة المندمجة, وتتطلب معايير المحاسبة من الشركة المندمجة -في ظل توافر شروط معينة- أن تعد ميزانية مجمعة عند الاندماج تضم فيها أصولها والتزاماتها إلى أصول والتزامات الشركة المندمجة وفي الفترات المحاسبية اللاحقة على تاريخ الاندماج يجب على الشركة الدامجة إعداد مجموعة كاملة من القوائم المالية المجمعة (ميزانية وقائمة دخل وقائمة تدفقات نقدية).

ويلاحظ قيام المسؤولين ببعض الشركات بالتلاعب في المحاسبة عن عمليات الاندماج والقوائم المالية المجمعة, وذلك من خلال ما يلي:

4-3-1- التلاعب في تقييم أصول الشركة المندمجة:

عند الاندماج يجب إعادة تقييم أصول والتزامات الشركة المندمجة بقيمها العادلة في تاريخ الاندماج, ويتحدبناء ً على ذلك المقابل الذي تسدده الشركة الدامجة بالتلاعب في تقويم الأصول إما بالمغالاة في تقدير قيمها العادلة أو بتسجيلها بقيمها الدفترية لدى الشركة المندمجة دون التحقق من أنها تعادل قيمها العادلة.

4-3-2- التلاعب في مخصصات الاندماج:

عادة ما يصاحب عملية الاندماج قيام الشركة الدامجة بتكبد مصروفات لتحقيق التكامل الفني بين خطوط إنتاج الشركتين, أو للتخلص من بعض خطوط الإنتاج التي لا تتفق مع الخطط الموضوعة, ويتم تقدير هذه المصروفات وتكوين مخصصات بقيمتها عند الاندماج, وفي الفترات اللاحقة يتم تنفيذ الأعمال الفنية المطلوبة, وتسجيل تكلفتها خصماً من قيمة المخصصات المكونة لذلك الغرض.

ويلاحظ قيام المسؤولين ببعض الشركات بالمغالاة في تقدير قيمة المخصصات عند تكوينها ثم تخفيضها في الفترات المحاسبية اللاحقة وتسجيل هذا التخفيض كأرباح أو استخدام هذه المخصصات في تغطية المصروفات التشغيلية العادية بغرض تخفيضها وتحسين مستوى الأرباح بعد الاندماج على غير الحقيقة.

4-3-3- تطبيق طريقة خاطئة للمحاسبة عن عمليات الاندماج:

هناك طريقتان للمحاسبة عن عمليات الاندماج هما (طريقة الاستحواذ) وطريقة (توحيد المصالح)ويتطلب تطبيق أي منهما ضرورة توافر عدد من الشروط, ويلاحظ قيام المسؤولين ببعض الشركات بتطبيق إحدى الطريقتين دون توافر شروط تطبيقها, وذلك إما لخطأ في تطبيق معايير المحاسبة أو لتعمد استخدام طريقة معينة لإظهار نتائج أفضل مما لو تم تطبيق الطريقة الأخرى الواجبة التطبيق.

4-3-4- دمج نتائج الأعمال بالقوائم المالية قبل تاريخ الاندماج الفعلي:

تحدد معايير المحاسبة الشروط الواجب توافرها للاعتراف بالاندماج والتي يجب عندها أن تقوم الشركة الدامجة بإعداد الميزانية المجمعة, كما تحدد هذه المعايير التاريخ الذي يجب على الشركة الدامجة عند البدء في تجميع نتائج الأعمال في قائمة دخل موحدة, وبصفة عامة لا يجوز تجميع نتائج الأعمال عن أي فترة محاسبية سابقة على تاريخ الاندماج الفعليحتى وا ٕن كان ذلك عن أي فترة زمنية انقضت من العام المالي الذي تم فيه الاندماج.

ويلاحظ أن المسؤولين في بعض الشركات الدامجة يقومون بدمج نتائج الأعمال قبل توافر الشروط اللازمة للاعتراف بالاندماج (عادة لبضعة أشهر سابقة), وذلك بهدف تحسين المركز المالي ونتائج الأعمال للشركة على غير الحقيقة.

4-4- الممارسات المحاسبية الخاصة بالمعاملات غير النقدية والمعاملات بشروط خاصة:

4-4-1-المعاملات غير النقدية:

في بعض الأحيان تقوم الشركة بعمليات تبادل غير نقدية (مقايضة) تقدم فيها سلعاً وخدمات مقابل الحصول على سلع وخدمات أخرى دون أن يتم سداد أو تحصيل نقدي بإجمالي قيمة السلع والخدمات محل التبادل فيما يُعرف بالمعاملات غير النقدية.

وتتطلب معايير المحاسبة أن يتم تسجيل هذه المعاملات بالقيمة العادلة للسلع والخدمات, محل التبادل, فإذا لم تكن هذه السلع والخدمات متداولة في سوق معروف ومستقر فإنه من الصعب تحديد القيمة العادلة لهذه السلع والخدمات,وهو ما قد يكون مجالاً للتلاعب من قبل المسؤولين ببعض الشركات للمغالاة في تقدير القيمة العادلة بغرض إظهار أرباح عالية من عمليات التبادل على غير الحقيقة, أو لتحقيق منافع خاصة لهم.

4-4-2-المعاملات بشروط خاصة:

وذلك عند قيام بعض الشركات ببيع منتجاتها لبعض العملاء مقابل تعهدها بشراء سلع من هؤلاء العملاء بذات القيمة أو بقيمة أكبر (معاملات بشروط خاصة contingent sales), وعند البيع يتم الاعتراف بالإيراد فوراً على الرغم من أن البيع كان معلقاً على شرط قيام الشركة بالشراء من العميل, وبالتالي لم يكن الإيراد قد تحقق وقت البيع, ومن ثم فقد تم تضخيم الإيرادات على غير الحقيقة.

4-5- الممارسات المحاسبية الخاصة بالمدفوعات للحصول على أعمال الرشاوي:

يُلاحظ قيام المسؤولين ببعض الشركات بدفع رشاوى للمسؤولين في بعض الجهات لتسهيل حصولها على عقود توريد أو أعمال أو امتيازات, ويقوم المسؤولون بتسجيل تلك المدفوعات تحت مسميات مختلفة مثل الخدمات الاستشارية ويتضمن ذلك أيضاً تزويد مستندات لإثبات الحصول على هذه الخدمات الوهمية.

4-6- الممارسات المحاسبية الخاصة بالالتزامات العرضية:

تُبرم بعض الشركات عادة بعض العقود التي يترتب عليها ظهور التزامات عرضية, والمقصود بالالتزامات العرضية هو أن تلك الالتزامات تكون محتملة ولكنها غير واجبة السداد في

تاريخ معين, وعند توافر الشروط المحددة بالعقود الخاصة لها تصبح التزامات فعلية واجبة السداد, ومن أمثلة هذه العقود: عقود الإيجار, التمويل, تغطية مخاطر سعر الفائدة, وسعر الصرف, وتظهر هذه الالتزامات العرضية كحسابات نظامية تُذيل بها قائمة المركز المالي للشركة (خارج الميزانية) أو الإيضاحات المتممة للقوائم المالية.

وقد تقوم الشركة بالاستثمار (بمفردها أو مع الغير) في شركات ذات غرض خاص (Special Purpose Entities)تقوم من خلالها باستلام وتحويل أصول مالية من وا إلى الغير, وينشأ عن هذهالمعاملات التزامات فعلية والتزامات عرضية للشركة ذات الطبيعة الخاصة[×], ولكن المسؤولية النهائية عن هذه الالتزامات تظل للشركة الأم.

وا إذا قامت الشركة الأم بإدماج الشركة ذات الغرض الخاص بميزانيتها المجمعة فإن الميزانية المجمعة سوف تعكس جميع الالتزامات الفعلية والعرضية للشركة ذات الغرض الخاص, أما إذا لم تدمجهافي ميزانيتها المجمعة فإن ميزانية الشركة الأم لن تعكس الالتزامات الفعلية والعرضية للشركة ذات الغرض الخاص والتي تمثل جزءاً من الالتزامات على الشركة الأم ذاتها, وقد يكون ذلك مجالاً للتلاعب من قبل المسؤولين عن الشركة, ومن أمثلة ذلك:

4-6-1- تحويل الأصول المالية غير الجيدة إلى الشركة ذات الغرض الخاص:

كأن تقوم إحدى المؤسسات المالية بتحويل جزء من محفظة القروض والسلفيات لديها مثل القروض غير الجيدة (الرديئة والمشكوك في تحصيلها) إلى شركة ذات الغرض الخاص مقابل مبالغ نقدية, وحيث إن الشركة ذات الغرض الخاص لم تكن مملوكة للمؤسسة المالية فإنها لن تدمجها في ميزانيتها المجمعة,كما لن تظهر ميزانية المؤسسة المالية أية التزامات عرضية مرتبطة بالأصول المحولة, وذلك على الرغم من أن الاتفاق مع الشركة ذات الغرض الخاص يقضي بالتزام المؤسسة المالية بتحميل خسائر القروض والسلفيات التي لا يتم تحصيلها بصفة نهائية.

4-6-2- تحويل بعض الالتزامات المالية إلى الشركة ذات الغرض الخاص لإخفائها من ميزانية الشركة الأم:

وذلك بأن تقوم إحدى الشركات بالحصول على قروض بنكية كبيرة. وبغرض تحسين مركزها المالي تقوم بتحويل تلك القروض إلى شركة تابعة أنشئت لهذا الغرض, وبالتالي أخفيت هذه

[×] تُعرف الشركة ذات الغرض الخاص: بأنها شركة أنشئت لتنفيذ نشاط أو مجموعة محددة من العمليات المرتبطة مباشرة بغرض محدد, ويكن أن تأخذ أشكالاً قانونيةً متعددةً مثل الشركة المساهمة, وشركة التضامن, والشركة ذات المسؤولية المحددة.

القروض من ميزانيتها, كما لم تدمج الشركة ذات الغرض الخاص بميزانيتها المجمعة مما يؤدي ذلك إلى مجال للتلاعب.

4-6-3- تحويل بعض الالتزامات المالية إلى الشركة ذات الغرض الخاص لتحسين التدفقات النقدية للشركة الأم:

ذلك بأن تقوم إحدى الشركات بإنشاء شركة ذات غرض خاص وتحصل من خلالها على قروض بنكية كبيرة, ثم تقوم الشركة ذات الغرض الخاص بتحويل حصيلة القروض إلى الشركة الأموالتي تُظهرها بدورها في قائمة التدفقات النقدية ضمن التدفقات من الأنشطة التشغيلية (كزيادة في الرصيد الدائن لشركة تابعة),وذلك بدلاً من إظهارها ضمن التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية, وبالتاليتُظهر تحسناً في تدفقاتها النقدية على غير الحقيقة.

4-6-4- استخدام الشركة ذات الغرض الخاص في تقاضي عمولات وتحقيق أرباح غير مشروعة:

كأن تقوم إحدى الشركات بإنشاء عدد من الشركات ذات الغرض الخاص, وقيام المسؤولين باستبعاد هذه الشركات من الميزانية المجمعة للشركة الأم, واستخدام هذه الشركات في معاملات غير معلنة لتحسين المركز المالي للشركة الأم فضلاً عن تقاضي عمولات وتحقيق أرباح غير مشروعة.

4-7- الممارسات المحاسبية الخاطئة بالإفصاح:

يعدّ الإفصاح متمماً للقوائم المالية, إذ يعرض السياسات المحاسبية التي اتبعتها إدارة الشركة في إعداد القوائم المالية, وتحليلاً للأرقام الإجمالية المعروضة لهذه القوائم,فضلاً عن المعاملات ذات الطبيعة الخاصة وغيرها من الأحداث التي تؤثر على الشركة وقوائمها المالية ولا تكفي مجرد الأرقام المعروضة بهذه القوائم لبيانها. ولذلك تهتم المعايير المحاسبية بتحديد حدٍّ أدنى لمتطلبات الإفصاح بالقوائم المالية.

ومن ناحية أخرى, تحدد قوانين سوق المال وقواعد قيد الأوراق المالية بالبورصات حداً أدنى لمتطلبات الإفصاح بخلاف القوائم المالية مثل تقرير مجلس الإدارة والأحداث الجوهرية الطارئة,فضلاً عن متطلبات الإفصاح بنشرات الاكتتاب في الأوراق المالية التي تصدرها الشركات. والهدف من الإفصاح بصفة عامة هو مساعدة المستثمر في الأوراق المالية في تفهم العوائد و المخاطر المرتبطة بقرار الاستثمار في ورقة مالية معينة, وبالتالي يساعد الإفصاح الكافي في ترشيد قرارات الاستثمار. ويلاحظ أن المسؤولين عن بعض الشركات لا يلتزمون ببعض

متطلبات الإفصاح إما نتيجة لنقص الوعي بمتطلبات الإفصاح أو لتعمد إخفاء بعض الحقائق عن المستثمرين ويشمل ذلك ما يلي:

أ – عدم كفاية الإفصاح بتقرير مجلس الإدارة.

ب – عدم كفاية الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة.

ج – التلاعب في إعلان نتائج الأعمال بالإصدارات الصحفية قبل نشر القوائم المالية.

الفصل الخامس

الدراسة الميدانية

المقدمة:

يمثل هذا الفصل الجزء العملي من الدراسة, وهو يناقش العديد من المسائل المتعلقة بتحديد مجتمع وعينة الدراسةو إجراءات الدراسة التي تم اعتمادها لجمع البيانات, وتحليلها, وذلك بهدف اختبار فروض البحث المقترحة حول العوامل المؤثرة على إدارة الأرباح المحاسبية.

وتتلخص أبرز الموضوعات التي يتعرض لها هذا الفصل, بتحديد أبرز مراحل وخطوات المعاينة التي قام بها الباحث بغية التوصل إلى التقدير المناسب لحجم العينة الكلية الواجب سحبها وتطبيق الدراسة عليها, كذلك وصف أداة الدراسة (الاستبانة) التي تم تصميمها واعتمادها لقياس أبرز العوامل المؤثرة على إدارة الأرباح. وذلك بعد التأكد من الصدق النظري, ووثوقية كل مقياس من المقاييس الواردة في هذه الأداة.

كما يناقش هذا الفصل أبرز النتائج التي تم التوصل إليها فيما يتعلق بالإجابة على أسئلة الدراسة, واختبار الفروض المتعلقة بدراسة تأثير كل من العوامل التالية (ربحية الشركة, حجم الشركة, عقود المديونية, الكثافة الرأسمالية, الربح الخاضع للضريبة) على ممارسة الإدارة لإدارة الأرباح.

5 -1- مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من عدد من المدراء الماليين للشركات المساهمة في عدد من تلك الشركات.

وبما أن هذه النوعية من البحوث تصنف تحت ما يدعى بالمنهج الإيجابي (Positive Research) (وصفي تحليلي) فإن هذا المنهج يتضمن الخطوات التالية:

- مجتمع الدراسة: ويتمثل مجتمع الدراسة في الشركات المساهمة السورية.
- عينة الدراسة:طبقاً لمجتمع الدراسة تتحدد عينة الدراسة وفق قانون العينة التالي:

$$\text{ن}' = \text{ق}\,(1-\text{ق}) \div \left[\frac{\text{ق}(1-\text{ق})}{\text{ن}} + \frac{\text{د}^2}{(\text{د.م})^2}\right]$$

ن َ : حجم العينة

ن: حجم مجتمع الدراسة

ق: نسبة عدد المفردات التي تتوافر فيها خصائص الدراسة وهي (50%) على أساس أنه أكبر احتمال للحصول على أكبر حجم ممكن للعينة.

د: الخطأ المسموح به (وهو 5% – 20%) وقد استخدم الباحث نسبة خطأ (5%) كخطأ مسموح به.

د.م: الدرجة المعيارية عند معامل ثقة معين (وهي هنا 95%)

إن الاستبانة قد تم توزيعها على شركات محافظات (دمشق وريفها وحلب واللاذقية وطرطوس) حيث تم تطبيق قانون تحديد حجم العينة حيث بلغ عدد الشركات فيها (192) شركة مساهمة.

وبالتالي يصبح حجم العينة:

$$\text{ن} = 0.5\ (0.5) \div \left[\frac{(0.05)^{2}}{(1.96)^{2}} + \frac{(0.5*0.5)}{192}\right] \approx 128 \text{ شركة}$$

وقد تم توزيع (134) استبانة (لكل شركة استبانة واحدة فقط) وذلك حرصاً على رفع نسبة الاستجابة.

5 -2- مبررات سحب العينة:

السبب في اقتصار عينة البحث على محافظات (دمشق وريفها وحلب واللاذقية وطرطوس) يعود إلى أن حجم الشركات المساهمة السورية في جميع المحافظات ما عدا دمشق وريفها وحلب واللاذقية وطرطوس هو حجم صغير جداً لا يتعدى (12.33%) ممثلاً في شركة واحدة في أغلب المحافظات كما يبين الجدول التالي:

جدول رقم (2) يبين عدد الشركات المساهمة في المحافظات ونسبتها

المحافظة	عدد الشركات المساهمة	النسبة
دمشق وريفها	156	%71.23
حلب	25	%11.41
حماه	8	%3.65
حمص	12	%5.47
الحسكة	1	%0.45
السويداء	1	%0.45
درعا	4	%1.82
الرقة	1	%0.45
اللاذقية	6	%2.73
طرطوس	5	%2.28
المجموع	219	% 100

المصدر: دليل الشركات المساهمة السورية من وزارة الاقتصاد لغاية 2006/6/30

وقد تم سحب العينة من محافظتي دمشق وريفها وحلب لعددها الكبير ومحافظتي اللاذقية وطرطوس كونهما تمثلان مكان إجراء الدراسة.

5 -3- إجراءات الدراسة:

من خلال الاسترشاد بالدراسات السابقة, تم اختيار عينة دراسة مشابهة لعينة بحث تلك الدراسات, من حيث اختيار العينة بشكل عشوائي من الشركات المساهمة السورية.

وتم البدء بتوزيع الاستبانة على عينة الدراسة, التي تم اختيارها من دليل الشركات المساهمة السورية من مكاتب وزارة الاقتصاد والتجارة بشكل عشوائي. حيث بين الدليل وبتاريخ إجراء الجانب العملي من الدراسة على وجود (219) شركة مساهمة لغاية 30-6-2006.

هذا وقد اُعتمدت عدة طرق في توزيع الاستبانة وذلك تبعاً لرغبة المدراء الماليين, بعد إجراء الاتصالات الهاتفية معهم. فمنهم من رغب باستلام الاستبانة باليد, وبعضهم فضل البريد السريع, وآخرون فضلو ا البريد الإلكتروني, والنسبة الأكبر فضلت الفاكس. علماً أن بعض الشركات رفضت استلام الاستبانة. وبذلك بلغ عدد النسخ الموزعة 134 بينما بلغ عدد النسخ المستلمة والصالحة 89 نسخة علماً أنه تم إجراء اتصالات بشكل دوري للإجابة عن أية استفسارات من ناحية, ولمتابعة تأخر بعد الشركات في الرد من ناحية أخرى, علماً أن نسبة الاستجابة بلغت (66.41%).

5-4- أداة الدراسة:

5-4-1- وصف أداة الدراسة:

بعد تحديد مجتمع وحجم عينة الدراسة, تم تصميم استبانة, وبناؤها لقياس أبرز العوامل المؤثرة على إدارة الأرباح, وقد تكوّنت الاستبانة من ستة وعشرين سؤالاً هدفت إلى معرفة مدى استخدام الشركات المساهمة السورية لإدارة الأرباح, وما هي أبرز العوامل المؤثرة على إدارة الأرباح؟ هذا وقد تم الاسترشاد وصياغة أسئلة هذا القسم من خلال:

1- القراءة المستفيضة لأدبيات الموضوع.

2- الاستعانة ببعض الأسئلة الواردة في بعض الدراسات السابقة, مع إضافة بعض التعديلات عليها والتي تتناسب مع أهداف ومتطلبات البحث.

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن كل سؤال من أسئلة هذا القسم، ماعدا الأسئلة المتعلقة بمفهوم ممارسات إدارة الأرباح،كان متبوعاً بمقياس إجابة ذي خمس نقاط (مقياس ليكرت Likert الخماسي) وذلك كما يلي:

-موافق بشدة وأعطيت درجة واحدة

-موافق وأعطيت درجتان

-لا يوجد تأثير (إلى حد ما موافق) أعطيت ثلاث درجات

-غير موافق أعطيت أربع درجات

-غير موافق بشدة أعطيت خمس درجات

5- 4- 2- صدق المحتوى وثبات الاستبانة:

قام الباحث بفحص الاستبانة قبل توزيعها على عينة الدراسة وذلك للتأكد من صدقها وثباتها كالتالي:

صدق الاستبانة:

تمّ التأكد من صدق الاستبانة بطريقتين:

أ- صدق المحكمين:

تم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين من السادة أعضاء الهيئة التدريسية من ذوي الاختصاص, وقد استجاب الباحث لأراء السادة المحكمين, وقام بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء مقترحاتهم, وبذلك خرجت الاستبانة بصورتها النهائية كما يبين الملحق في نهاية الدراسة (الملحق B).

ب- صدق المقياس:

معامل الاتساق الداخلي بين كل سؤال والدرجة الكلية لأسئلتها:

قام الباحث بحساب الاتساق الداخلي للاستبانة على عينة استطلاعية مكونة من /30/ شخصاً, وذلك بحساب معاملات الارتباط بين كل سؤال والدرجة الكلية لأسئلة المحور التابعة له كما سيتضح في الجداول التالية:

أولاً : ربحية الشركة:

تمّ حساب الاتساق الداخلي للاستبانة بإيجاد معامل الارتباط بين كل سؤال من أسئلة ربحية الشركة والدرجة الكلية لأسئلتها, كما يبين الجدول التالي:

جدول رقم (3) الاتساق الداخلي بين أسئلة ربحية الشركة والدرجة الكلية لأسئلتها

رقم السؤال	معامل الارتباط	احتمال الدلالة	القرار
1	0.620	0.009	دال عند 0.05
2	0.571	0.003	دال عند 0.05
3	0.639	0.01	دال عند 0.05
4	0.782	0.006	دال عند 0.05
5	0.773	0.038	دال عند 0.05
6	0.873	0.019	دال عند 0.05

ثانياً : حجم الشركة:

تمّ حساب الاتساق الداخلي للاستبانة بإيجاد معامل الارتباط بين كل سؤال من أسئلة حجم الشركة والدرجة الكلية لأسئلتها, كما يبين الجدول التالي:

جدول رقم (4) الاتساق الداخلي بين أسئلة حجم الشركة والدرجة الكلية لأسئلتها

رقم السؤال	معامل الارتباط	احتمال الدلالة	القرار
7	0.756	0.000	دال عند 0.05
8	0.687	0.023	دال عند 0.05
9	0.769	0.042	دال عند 0.05

ثالثاً : عقود المديونية:

تمّ حساب الاتساق الداخلي للاستبانة بإيجاد معامل الارتباط بين كل سؤال من أسئلة عقود مديونية الشركة والدرجة الكلية لأسئلتها, كما يبين الجدول التالي:

جدول رقم (5) الاتساق الداخلي بين أسئلة عقود مديونية الشركة والدرجة الكلية لأسئلتها

رقم السؤال	معامل الارتباط	احتمال الدلالة	القرار
10	0.912	0.007	دال عند 0.05
11	0.789	0.000	دال عند 0.05
12	0.864	0.013	دال عند 0.05

<u>رابعاً : الكثافة الرأسمالية:</u>

تمّ حساب الاتساق الداخلي للاستبانة بإيجاد معامل الارتباط بين كل سؤال من أسئلة الكثافة الرأسمالية والدرجة الكلية لأسئلتها, كما يبين الجدول التالي:

جدول رقم (6) الاتساق الداخلي بين أسئلة الكثافة الرأسمالية والدرجة الكلية لأسئلتها

رقم السؤال	معامل الارتباط	احتمال الدلالة	القرار
13	0.697	0.000	دال عند 0.05
14	0.841	0.001	دال عند 0.05

<u>خامساً : الربح الخاضع للضريبة:</u>

تمّ حساب الاتساق الداخلي للاستبانة بإيجاد معامل الارتباط بين كل سؤال من أسئلة الربح الخاضع للضريبة والدرجة الكلية لأسئلتها, كما يبين الجدول التالي:

جدول رقم (7) الاتساق الداخلي بين أسئلة الربح الخاضع للضريبة والدرجة الكلية لأسئلتها

رقم السؤال	معامل الارتباط	احتمال الدلالة	القرار
15	0.935	0.026	دال عند 0.05
16	0.737	0.000	دال عند 0.05
17	0.763	0.013	دال عند 0.05
18	0.851	0.000	دال عند 0.05

<u>سادساً : ارتباط خطة تحفيز الإدارة بتحقيق الأرباح:</u>

تمّ حساب الاتساق الداخلي للاستبانة بإيجاد معامل الارتباط بين كل سؤال من أسئلة ارتباط خطة تحفيز الإدارة بتحقيق الأرباح والدرجة الكلية لأسئلتها, كما يبين الجدول التالي:

جدول رقم (8) الاتساق الداخلي بين أسئلة ارتباط خطة تحفيز الإدارة بتحقيق الأرباح والدرجة الكلية لأسئلتها

رقم السؤال	معامل الارتباط	احتمال الدلالة	القرار
19	0.672	0.004	دال عند 0.05
20	0.908	0.000	دال عند 0.05
21	0.958	0.000	دال عند 0.05
22	0.857	0.000	دال عند 0.05

<u>سابعاً : الأساليب من أجل التأثير على الأرباح:</u>

تمّ حساب الاتساق الداخلي للاستبانة بإيجاد معامل الارتباط بين كل سؤال من أسئلة الأساليب من أجل التأثير على الأرباح لأسئلتها, كما يبين الجدول التالي:

جدول رقم (9) الاتساق الداخلي بين أسئلة الأساليب من أجل التأثير على الأرباح لأسئلتها

رقم السؤال	معامل الارتباط	احتمال الدلالة	القرار
23	0.910	0.033	دال عند 0.05
24	0.691	0.037	دال عند 0.05
25	0.826	0.000	دال عند 0.05
26	0.754	0.000	دال عند 0.05

توضح الجداول السابقة أن جميع مجالات الاستبانة مرتبطة ارتباطاً ذا دلالة إحصائية مع الدرجة الكلية للاستبانة, حيث إن قيم معامل الارتباط قوية بين المجالات والدرجة الكلية, وبالتالي فإن جميع مجالات الاستبانة لها معامل صدق عند مستوى معنوية / 0.05/.

5 -4-3- ثبات الاستبانة:

تم إجراء خطوات الثبات على العينة الاستطلاعية بطريقة ألفا كرونباخحيث تمّ إيجاد معامل ألفا كرونباخ بين كل مجال من مجالات الاستبانة والأسئلة التي تنتمي لكل مجال على حدا:

جدول رقم (10) معاملات ألفا لمجالات الاستبانة والأسئلة التي تنتمي لكل مجال

المجال	عدد الأسئلة	معامل ألفا كرونباخ
ربحية الشركة	6	0.774
حجم الشركة	3	0.875
عقود المديونية	3	0.812
الكثافة الرأسمالية	2	0.794
الربح الخاضع للضريبة	4	0.912
خطة التحفيز	4	0.834
أساليب التلاعب	4	0.777

يبين الجدول معدلات الثبات لأسئلة الاستبانة مرتفعة, حيث إن جميع قيم معامل ألفا كرونباخ بين كل مجال من مجالات الاستبانة والأسئلة التي تنتمي إليها قوية, وهذا يدل على أن أسئلة المجال مرتبطة ارتباطاً قوياً مع المجال التي تنتمي إليه.

5 -5 – اختبار الفرضيات:

<u>– نتائج السؤال الأول:</u>

اتخاذ القرارات الخاصة بالسياسات المحاسبية المقبولة عموماً له تأثير على صافي الربح؟

جدول رقم (11) التكرارات المطلقة والنسبية لإجابات أفراد العينة عن السؤال الأول

N	الإجابة	التكرار المطلق	التكرار النسبي	Mean	Std. Deviation
89	أوافق بشدة	24	27.0	1.8427	.60111
	أوافق	55	61.8		
	إلى حد ما أوافق	10	11.2		
	Total	89	100.0		

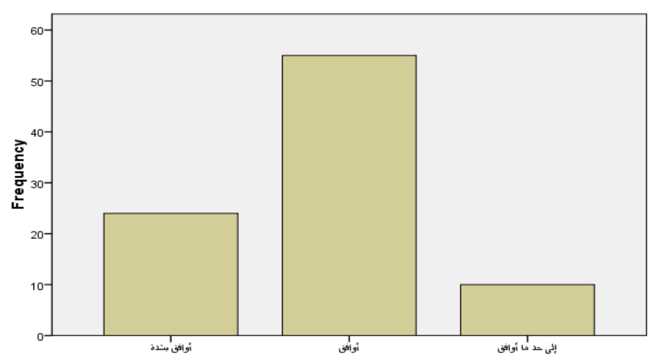
يبين الجدول رقم (11) أن النسبة الأكبر من بين إجابات أفراد العينة كانت للاحتمال موافق بمجموع تكرارات (55) وبنسبة (61.8%), وقيمة الوسط الحسابي (1.84) بانحراف معياري (0.60) وهي توافق الإجابة موافق.

جدول رقم (12) نتائج اختبار الوسط الحسابي لمتوسط إجابات أفراد العينة عن السؤال الأول

Test Value = 3					
				95% Confidence Interval of the Difference	
t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
-18.163	88	.000	-1.1573	-1.2839	-1.0307

كذلك يبين الجدول رقم (12) أن قيمة مؤشر الاختبار الفعلية $t = -18.163$ عند درجة حرية قدرها 88، وبملاحظة أن احتمال الدلالة $P = 0.000 < \alpha = 0.05$ نعتبر أن قيمة المتوسط معنوية، وبالتالي فإنّ اتخاذ القرارات الخاصة بالسياسات المحاسبية المقبولة عموماً له تأثير على صافي الربح.

والشكل البياني رقم(3) يوضح إجابات أفراد العينة عن السؤال الأول:



شكل رقم (3) التكرارات المطلقة والنسبية لإجابات أفراد العينة عن السؤال الأول

- <u>نتائج السؤال الثاني:</u>

يختلف اتخاذ القرارات المحاسبية الخاصة بصافي الأرباح في الشركات الخاضعة لسيطرة المدراء عن الشركات الخاضعة لسيطرة الملاك؟

جدول رقم (13) التكرارات المطلقة والنسبية لإجابات أفراد العينة عن السؤال الثاني

N	الإجابة	التكرار المطلق	التكرار النسبي	Mean	Std. Deviation
89	أوافق بشدة	25	28.1	1.8427	0.6749
	أوافق	56	62.9		
	إلى حد ما أوافق	5	5.6		
	لاأوافق	3	3.4		
	Total	89	100.0		

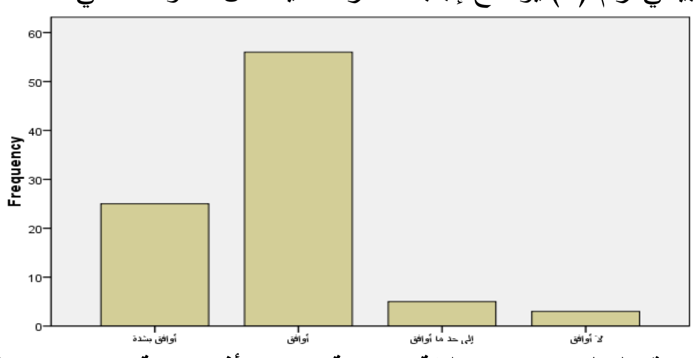
يبين الجدول رقم (13) أن النسبة الأكبر من بين إجابات أفراد العينة كانت للاحتمال موافق بمجموع تكرارات (56) وبنسبة (62.9%), وقيمة الوسط الحسابي (1.84) بانحراف معياري (0.67) وهي توافق الإجابة موافق.

جدول رقم (14) نتائج اختبار الوسط الحسابي لمتوسط إجابات أفراد العينة عن السؤال الثاني

Test Value = 3					
				95% Confidence Interval of the Difference	
t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
-16.235	88	0.000	-1.1573	-1.2990	-1.0156

كذلك يبين الجدول رقم (14) أن قيمة مؤشر الاختبار الفعلية $t = -16.235$ عند درجة حرية قدرها 88، وبملاحظة أن احتمال الدلالة $P = 0.000 < \alpha = 0.05$ نعتبر أن قيمة المتوسط معنوية، وبالتلي فإنّ اتخاذ القرارات المحاسبية الخاصة بصافي الأرباح في الشركات الخاضعة لسيطرة المدراء يختلف عن الشركات الخاضعة لسيطرة الملاك.

والشكل البياني رقم (4) يوضح إجابات أفراد العينة عن السؤال الثاني:



شكل رقم (4) التكرارات المطلقة والنسبية لإجابات أفراد العينة عن السؤال الثاني

<u>- نتائج السؤال الثالث:</u>

امتلاك الإدارة لجزء من رأس المال له تأثير على رقم صافي الربح؟

جدول رقم (15) التكرارات المطلقة والنسبية لإجابات أفراد العينة عن السؤال الثالث

N	الإجابة	التكرار المطلق	التكرار النسبي	Mean	Std. Deviation
89	أوافق بشدة	33	37.1	1.9663	0.88484
	أوافق	28	31.5		
	إلى حد ما أوافق	27	30.3		
	لاأوافق	1	1.1		
	Total	89	100.0		

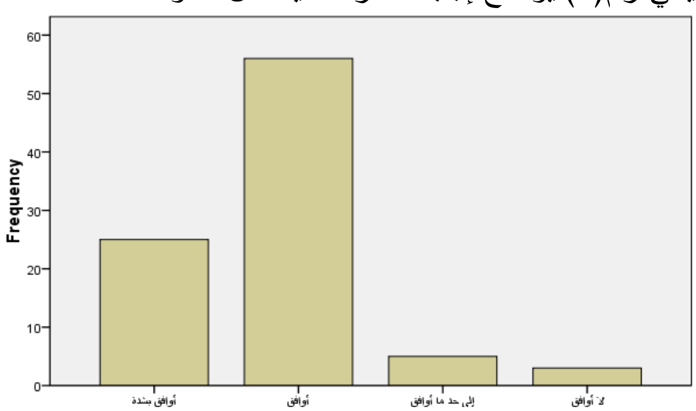
يبين الجدول رقم (15) أن النسبة الأكبر من بين إجابات أفراد العينة كانت للاحتمال موافق بشدة بمجموع تكرارات (33) وبنسبة (37.1%), وقيمة الوسط الحسابي (1.97) بانحراف معياري (0.88) وهي توافق الإجابة موافق بشدة.

جدول رقم (16) نتائج اختبار الوسط الحسابي لمتوسط إجابات أفراد العينة عن السؤال الثالث

Test Value = 3					
t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
				Lower	Upper
-11.021	88	.000	-1.0337	-1.2201	-0.8473

كذلك يبين الجدول رقم (16) أن قيمة مؤشر الاختبار الفعلية $t = -11.021$ عند درجة حرية قدرها 88، وبملاحظة أن احتمال الدلالة $P = 0.000 < \alpha = 0.05$ نعتبر أن قيمة للمتوسط معنوية، وبالتالي فإنّ امتلاك الإدارة لجزء من رأس المال له تأثير على رقم صافي الربح.

والشكل البياني رقم(5) يوضح إجابات أفراد العينة عن السؤال الثالث:



شكل رقم (5) التكرارات المطلقة والنسبية لإجابات أفراد العينة عن السؤال الثالث

<u>-نتائج السؤال الرابع:</u>

التغير غير المتوقع في دخل الشركة يدفع الإدارة إلى التأثير على رقم صافي الأرباح؟

جدول رقم (17) التكرارات المطلقة والنسبية لإجابات أفراد العينة عن السؤال الرابع

N	الإجابة	التكرار المطلق	التكرار النسبي	Mean	Std. Deviation

89	أوافق بشدة	24	27.0	2.3371	1.07602
	أوافق	27	30.3		
	إلى حد ما أوافق	23	25.8		
	لا أوافق	14	15.7		
	لا أوافق بشدة	1	1.1		
	Total	89	100.0		

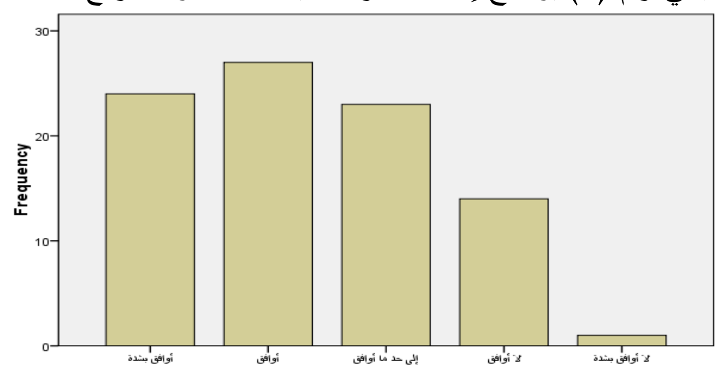
يبين الجدول رقم (17) أن النسبة الأكبر من بين إجابات أفراد العينة كانت للاحتمال موافق بمجموع تكرارات (27) وبنسبة (30.3%)، وقيمة الوسط الحسابي (2.33) بانحراف معياري (1.08) وهي توافق الإجابة موافق.

جدول رقم (18) نتائج اختبار الوسط الحسابي لمتوسط إجابات أفراد العينة عن السؤال الرابع

Test Value = 3					
				95% Confidence Interval of the Difference	
t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
-5.812	88	.000	-0.6629	-0.8896	-0.4363

كذلك يبين الجدول رقم (18) أن قيمة مؤشر الاختبار الفعلية $t = -5.812$ عند درجة حرية قدرها 88، وبملاحظة أن احتمال الدلالة $P = 0.000 < \alpha = 0.05$ نعتبر أن قيمة المتوسط معنوية، وبالتالي فإنّ التغير غير المتوقع في دخل الشركة يدفع الإدارة إلى التأثير على رقم صافي الأرباح.

والشكل البياني رقم (6) يوضح إجابات أفراد العينة عن السؤال الرابع:



شكل رقم (6) التكرارات المطلقة والنسبية لإجابات أفراد العينة عن السؤال الرابع

- نتائج السؤال الخامس:

تسعى الإدارة إلى التقرير عن رقم صافي أرباح يتفق مع ما يتوقعه المحللون الماليون والمستثمرون؟

جدول رقم (19) التكرارات المطلقة والنسبية لإجابات أفراد العينة عن السؤال الخامس

N	الإجابة	التكرار المطلق	التكرار النسبي	Mean	Std. Deviation
89	أوافق بشدة	1	1.1	2.8989	.97753
	أوافق	40	44.9		
	إلى حد ما أوافق	19	21.3		
	لا أوافق	25	28.1		
	لا أوافق بشدة	4	4.5		
	Total	89	100.0		

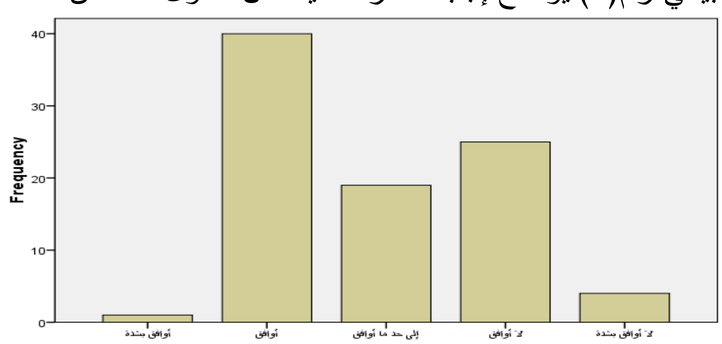
يبين الجدول رقم (19) أن النسبة الأكبر من بين إجابات أفراد العينة كانت للاحتمال موافق بمجموع تكرارات (40) وبنسبة (44.9%), وقيمة الوسط الحسابي (2.90) بانحراف معياري (0.98) وهي توافق الإجابة موافق.

جدول رقم (20) نتائج اختبار الوسط الحسابي لمتوسط إجابات أفراد العينة عن السؤال الخامس

Test Value = 3					
			Mean	95% Confidence Interval of the Difference	
t	df	Sig. (2-tailed)	Difference	Lower	Upper
-0.976	88	.000	-0.1011	-0.3070	0.1048

كذلك يبين الجدول رقم (20) أن قيمة مؤشر الاختبار الفعلية $t = -0.976$ عند درجة حرية قدرها 88، وبملاحظة أن احتمال الدلالة $P = 0.000 < \alpha = 0.05$ نعتبر أن قيمة المتوسط معنوية، وبالتالي فإنّ الإدارة تسعى إلى التقرير عن رقم صافي أرباح يتفق مع ما يتوقعه المحللون الماليون والمستثمرون.

والشكل البياني رقم(7) يوضح إجابات أفراد العينة عن السؤال الخامس:



شكل رقم (7) التكرارات المطلقة والنسبية لإجابات أفراد العينة عن السؤال الخامس

<u>- نتائج السؤال السادس:</u>

الشركات التي تحقق أرباحاً كبيرة تلجأ لإتباع سياسات محاسبية من شأنها إظهار الأرباح بصورة منخفضة؟

جدول رقم (21) التكرارات المطلقة والنسبية لإجابات أفراد العينة عن السؤال السادس

N	الإجابة	التكرار المطلق	التكرار النسبي	Mean	Std. Deviation
89	أوافق بشدة	21	23.6	2.8202	1.38631
	أوافق	22	24.7		
	إلى حد ما أوافق	7	7.9		
	لا أوافق	30	33.7		
	لا أوافق بشدة	9	10.1		
	Total	89	100.0		

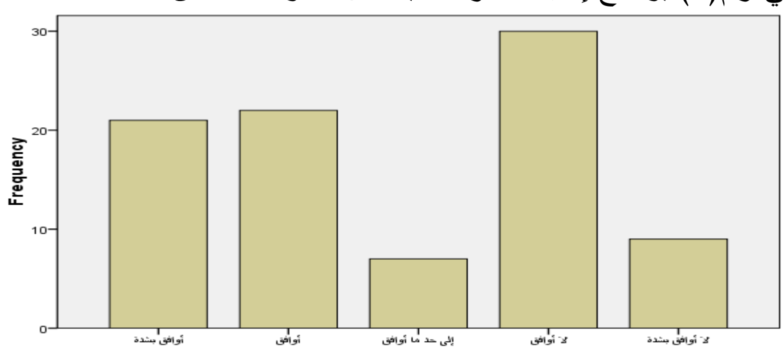
يبين الجدول رقم (21) أن النسبة الأكبر من بين إجابات أفراد العينة كانت للاحتمال لاأوافق بمجموع تكرارات (30) وبنسبة (33.7%), وقيمة الوسط الحسابي (2.82) بانحراف معياري (1.39) وهي توافق الإجابة لا أوافق.

جدول رقم (22) نتائج اختبار الوسط الحسابي لمتوسط إجابات أفراد العينة عن السؤال السادس

Test Value = 3					
				95% Confidence Interval of the Difference	
t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
-1.223	88	.000	-0.1797	-0.4718	0.1123

كذلك يبين الجدول رقم (22) أن قيمة مؤشر الاختبار الفعلية $t = -1.223$ عند درجة حرية قدرها 88، وبملاحظة أن احتمال الدلالة $P = 0.000 < \alpha = 0.05$ نعتبر أن قيمة المتوسط معنوية، وبالتالي فإنّ الشركات التي تحقق أرباحاً كبيرة تلجأ لاتباع سياسات محاسبية من شأنها إظهار الأرباح بصورة منخفضة.

والشكل البياني رقم(8) يوضح إجابات أفراد العينة عن السؤال السادس:



شكل رقم (8) التكرارات المطلقة والنسبية لإجابات أفراد العينة عن السؤال السادس

- <u>نتائج السؤال السابع:</u>

تتخذ لأجل الشركات الصغيرة التي تحقق أرباحاً منخفضة إجراءات سياسية حكومية هدفها تدعيم هذه الشركات وتشجيعها على النمو؟

جدول رقم (23) التكرارات المطلقة والنسبية لإجابات أفراد العينة عن السؤال السابع

N	الإجابة	التكرار المطلق	التكرار النسبي	Mean	Std. Deviation
89	أوافق بشدة	18	20.2	2.4270	1.16665
	أوافق	40	44.9		
	إلى حد ما أوافق	12	13.5		
	لا أوافق	13	14.6		
	لا أوافق بشدة	6	6.7		
	Total	89	100.0		

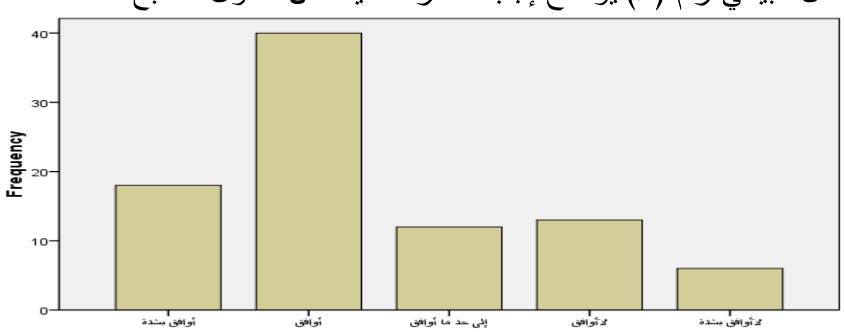
يبين الجدول رقم (23) أن النسبة الأكبر من بين إجابات أفراد العينة كانت للاحتمال موافق بمجموع تكرارات (40) وبنسبة (44.9%)، وقيمة الوسط الحسابي (2.43) بانحراف معياري (1.17) وهي توافق الإجابة موافق.

جدول رقم (24) نتائج اختبار الوسط الحسابي لمتوسط إجابات أفراد العينة عن السؤال السابع

Test Value = 3					
				95% Confidence Interval of the Difference	
t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
-4.634	88	.000	-0.5730	-0.8188	-0.3273

كذلك يبين الجدول رقم (24) أن قيمة مؤشر الاختبار الفعلية $t = -4.634$ عند درجة حرية قدرها 88، وبملاحظة أن احتمال الدلالة $P = 0.000 < \alpha = 0.05$ نعتبر أن قيمة المتوسط معنوية، وبالتالي فإنّه تتخذ لأجل الشركات الصغيرة التي تحقق أرباحاً منخفضة إجراءات سياسية حكومية هدفها تدعيم هذه الشركات وتشجيعها على النمو.

والشكل البياني رقم (9) يوضح إجابات أفراد العينة عن السؤال السابع:



شكل رقم (9) التكرارات المطلقة والنسبية لإجابات أفراد العينة عن السؤال السابع

<u>- نتائج السؤال الثامن:</u>

تميل الشركات كبيرة الحجم إلى إظهار (إخفاء) أرباحها الحقيقية عن طريق تطبيق طرق وسياسات محاسبية معينة والتي تؤدي إلى إظهار أرباح منخفضة؟

جدول رقم (25) التكرارات المطلقة والنسبية لإجابات أفراد العينة عن السؤال الثامن

N	الإجابة	التكرار المطلق	التكرار النسبي	Mean	Std. Deviation
89	أوافق بشدة	19	21.3	2.9551	1.42948
	أوافق	20	22.5		
	إلى حد ما أوافق	11	12.4		
	لا أوافق	24	27.0		
	لا أوافق بشدة	15	16.9		
	Total	89	100.0		

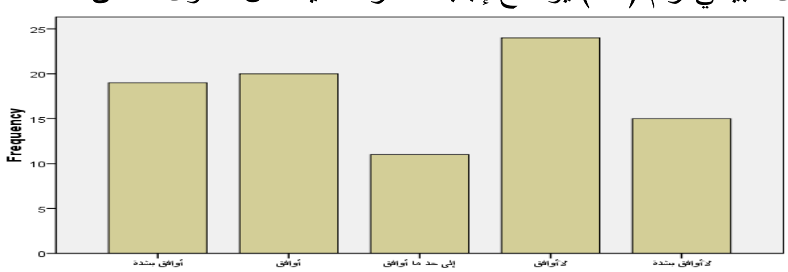
يبين الجدول رقم (25) أن النسبة الأكبر من بين إجابات أفراد العينة كانت للاحتمال لاأوافق بمجموع تكرارات (24) وبنسبة (27.0%)، وقيمة الوسط الحسابي (2.95) بانحراف معياري (1.43) وهي توافق الإجابة أوافق إلى حد ما.

جدول رقم (26) نتائج اختبار الوسط الحسابي لمتوسط إجابات أفراد العينة عن السؤال الثامن

Test Value = 3					
				95% Confidence Interval of the Difference	
t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
-0.297	88	.000	-0.0449	-0.3461	0.2562

كذلك يبين الجدول رقم (26) أن قيمة مؤشر الاختبار الفعلية $t = -0.297$ عند درجة حرية قدرها 88، وبملاحظة أن احتمال الدلالة $P = 0.000 < \alpha = 0.05$ نعتبر أن قيمة المتوسط عنوية، وبالتالي فإن الشركات كبيرة الحجم تميل إلى إظهار (إخفاء) أرباحها الحقيقية عن طريق تطبيق طرق وسياسات محاسبية معينة والتي تؤدي إلى إظهار أرباح منخفضة.

والشكل البياني رقم (10) يوضح إجابات أفراد العينة عن السؤال الثامن:



شكل رقم (10) التكرارات المطلقة والنسبية لإجابات أفراد العينة عن السؤال الثامن

<u>– نتائج السؤال التاسع:</u>

تلجأ الشركات الكبيرة إلى محاولة إخفاء أرباحها الحقيقية باتخاذ إجراءات من شأنها تأجيل الإيرادات أو التعجيل بالمصروفات؟

جدول رقم (27) التكرارات المطلقة والنسبية لإجابات أفراد العينة عن السؤال التاسع

N	الإجابة	التكرار المطلق	التكرار النسبي	Mean	Std. Deviation
89	أوافق بشدة	24	27.0	3.0449	1.55877
	أوافق	12	13.5		
	إلى حد ما أوافق	10	11.2		
	لا أوافق	22	24.7		
	لا أوافق بشدة	21	23.6		
	Total	89	100.0		

يبين الجدول رقم (27) أن النسبة الأكبر من بين إجابات أفراد العينة كانت للاحتمال أوافق بشدة بمجموع تكرارات (24) وبنسبة (27.0%), وقيمة الوسط الحسابي (3.04) بانحراف معياري (1.56) وهي توافق الإجابة موافق إلى حد ما.

جدول رقم (28) نتائج اختبار الوسط الحسابي لمتوسط إجابات أفراد العينة عن السؤال التاسع

Test Value = 3					
				95% Confidence Interval of the Difference	
t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
0.272	88	.000	0.0449	-0.2834	0.3733

كذلك يبين الجدول رقم (28) أن قيمة مؤشر الاختبار الفعلية $t = 0.272$ عند درجة حرية قدرها 88، وبملاحظة أن احتمال الدلالة $P = 0.000 < \alpha = 0.05$ نعتبر أن قيمة المتوسط عنوية، وبالتالي فإنّ الشركات الكبيرة تلجأ إلى محاولة إخفاء أرباحها الحقيقية باتخاذ إجراءات من شأنها تأجيل الإيرادات أو التعجيل بالمصروفات.

والشكل البياني رقم (11) يوضح إجابات أفراد العينة عن السؤال التاسع:



شكل رقم (11) التكرارات المطلقة والنسبية لإجابات أفراد العينة عن السؤال التاسع

<u>– نتائج السؤال العاشر:</u>

تفادي عملية مخالفة الشروط في عقود المديونية له تأثير على الإدارة لاختيار الطريقة المحاسبية المقبولة عموماً وتأثيرها على صافي الأرباح؟

جدول رقم (29) التكرارات المطلقة والنسبية لإجابات أفراد العينة عن السؤال العاشر

N	الإجابة	التكرار المطلق	التكرار النسبي	Mean	Std. Deviation
89	أوافق بشدة	8	9.0	2.5056	.94296
	أوافق	48	53.9		
	إلى حد ما أوافق	13	14.6		
	لا أوافق	20	22.5		
	Total	89	100.0		

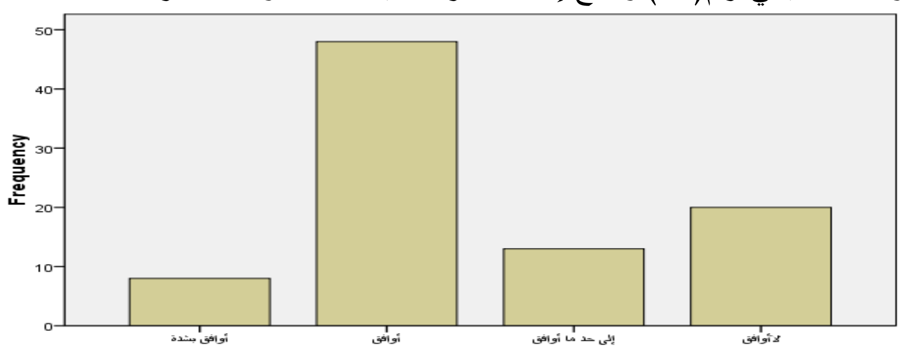
يبين الجدول رقم (29) أن النسبة الأكبر من بين إجابات أفراد العينة كانت للاحتمال أوافق بمجموع تكرارات (48) وبنسبة (53.9%), وقيمة الوسط الحسابي (2.50) بانحراف معياري (0.94) وهي توافق الإجابة موافق.

جدول رقم (30) نتائج اختبار الوسط الحسابي لمتوسط إجابات أفراد العينة عن السؤال العاشر

Test Value = 3					
				95% Confidence Interval of the Difference	
t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
-4.946	88	.000	-0.4943	-0.6930	-0.2957

كذلك يبين الجدول رقم (30) أن قيمة مؤشر الاختبار الفعلية $t = -4.946$ عند درجة حرية قدرها 88، وبملاحظة أن احتمال الدلالة $P = 0.000 < \alpha = 0.05$ نعتبر أن قيمة المتوسط معنوية، وبالتالي فإن تفادي عملية مخالفة الشروط في عقود المديونية لها تأثير على الإدارة لاختيار الطريقة المحاسبية المقبولة عموماً وتأثيرها على صافي الأرباح.

والشكل البياني رقم(12) وضح إجابات أفراد العينة عن السؤال العاشر:



شكل رقم (12) التكرارات المطلقة والنسبية لإجابات أفراد العينة عن السؤال العاشر

- <u>نتائج السؤال الحادي عشر:</u>

تميل الشركات التي تتمتع بنسبة مديونية مرتفعة إلى اختيار الطرق والسياسات المحاسبية التي تؤدي إلى زيادة صافي الأرباح؟

جدول رقم (31) التكرارات المطلقة والنسبية لإجابات أفراد العينة عن السؤال الحادي عشر

N	الإجابة	التكرار المطلق	التكرار النسبي	Mean	Std. Deviation
89	أوافق	53	59.6	2.7753	1.03081
	إلى حد ما أوافق	9	10.1		
	لاأوافق	21	23.6		
	لاأوافق بشدة	6	6.7		
	Total	89	100.0		

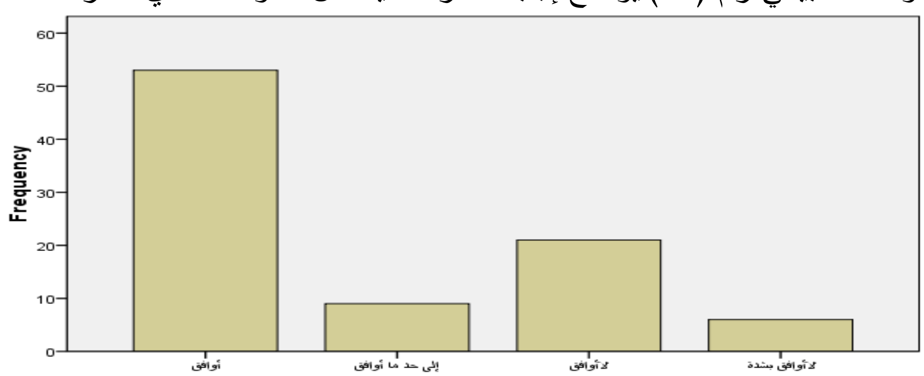
يبين الجدول رقم (31) أن النسبة الأكبر من بين إجابات أفراد العينة كانت للاحتمال أوافق بشدة بمجموع تكرارات (53) وبنسبة (59.6%), وقيمة الوسط الحسابي (2.77) بانحراف معياري (1.030) وهي توافق الإجابة موافق إلى حد ما.

جدول رقم (32) نتائج اختبار الوسط الحسابي لمتوسط إجابات أفراد العينة عن السؤال الحادي عشر

Test Value = 3					
				95% Confidence Interval of the Difference	
t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
-2.057	88	.000	-2.2472	-0.4419	-0.076

كذلك يبين الجدول رقم (32) أن قيمة مؤشر الاختبار الفعلية $t = -2.057$ عند درجة حرية قدرها 88، وبملاحظة أن احتمال الدلالة $P = 0.000 < \alpha = 0.05$ نعتبر أن قيمة المتوسط معنوية، وبالتالي فإن الشركات التي تتمتع بنسبة مديونية مرتفعة تميل إلى اختيار الطرق والسياسات المحاسبية التي تؤدي إلى زيادة صافي الأرباح.

والشكل البياني رقم (13) يوضح إجابات أفراد العينة عن السؤال الحادي عشر:



شكل رقم (13) التكرارات المطلقة والنسبية لإجابات أفراد العينة عن السؤال الحادي عشر

<u>- نتائج السؤال الثاني عشر:</u>

الأرباح العالية المفصح عنها بالتقارير المالية لها دور في إعطاء انطباع بتحسين شروط الائتمان؟

جدول رقم (33) التكرارات المطلقة والنسبية لإجابات أفراد العينة عن السؤال الثاني عشر

N	الإجابة	التكرار المطلق	التكرار النسبي	Mean	Std. Deviation
89	أوافق بشدة	26	29.2	1.8315	.67817
	أوافق	55	61.8		
	إلى حد ما أوافق	5	5.6		
	لا أوافق	3	3.4		
	Total	89	100.0		

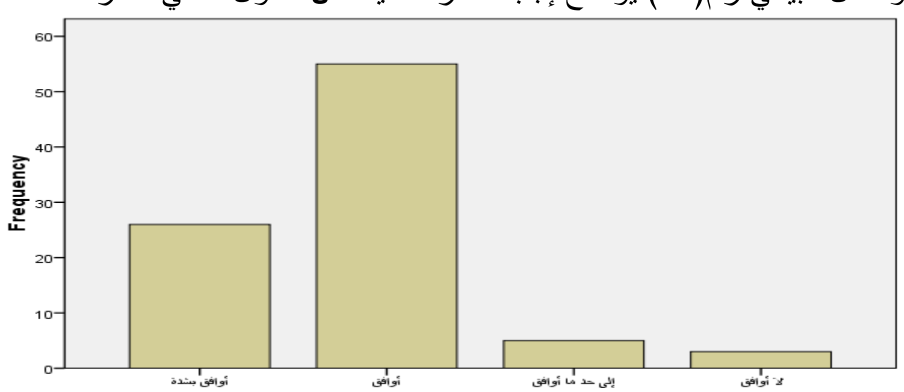
يبين الجدول رقم (33) أن النسبة الأكبر من بين إجابات أفراد العينة كانت للاحتمال أوافق بمجموع تكرارات (55) وبنسبة (61.8%)، وقيمة الوسط الحسابي (1.83) بانحراف معياري (0.68) وهي توافق الإجابة موافق.

جدول رقم (34) نتائج اختبار الوسط الحسابي لمتوسط إجابات أفراد العينة عن السؤال الثاني عشر

Test Value = 3					
				95% Confidence Interval of the Difference	
t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
-16.256	88	.000	-1.1685	-1.3114	-1.0257

كذلك يبين الجدول رقم (34) أن قيمة مؤشر الاختبار الفعلية $t = -16.256$ عند درجة حرية قدرها 88، وبملاحظة أن احتمال الدلالة $P = 0.000 < \alpha = 0.05$ نعتبر أن قيمة المتوسط معنوية، وبالتالي فإنّ الأرباح العالية المفصح عنها بالتقارير المالية لها دور في إعطاء انطباع بتحسين شروط الائتمان.

والشكل البياني رقم(14) يوضح إجابات أفراد العينة عن السؤال الثاني عشر:



شكل رقم (14) التكرارات المطلقة والنسبية لإجابات أفراد العينة عن السؤال الثاني عشر

- <u>نتائج السؤال الثالث عشر:</u>

يعد اختلاف الظروف التشغيلية من العوامل المؤثرة على اختيار الطرق والسياسات المحاسبية المقبولة عموماً؟

جدول رقم (35) التكرارات المطلقة والنسبية لإجابات أفراد العينة عن السؤال الثالث عشر

N	الإجابة	التكرار المطلق	التكرار النسبي	Mean	Std. Deviation
89	أوافق بشدة	16	18.0	2.3933	1.07257
	أوافق	45	50.6		
	إلى حد ما أوافق	6	6.7		
	لا أوافق	21	23.6		
	لا أوافق بشدة	1	1.1		
	Total	89	100.0		

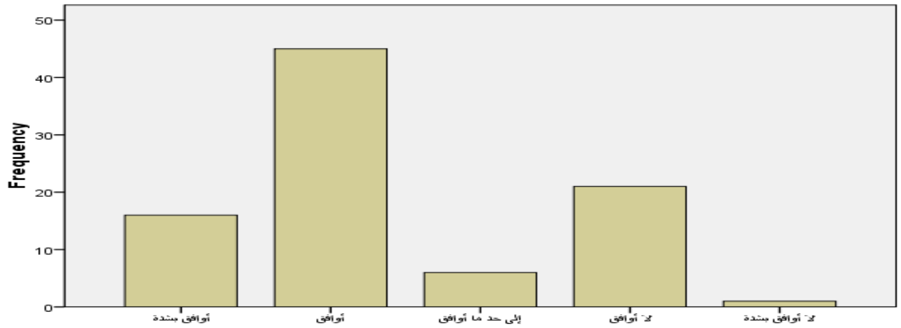
يبين الجدول رقم (35) أن النسبة الأكبر من بين إجابات أفراد العينة كانت للاحتمال أوافق بمجموع تكرارات (45) وبنسبة (50.6%), وقيمة الوسط الحسابي (2.39) بانحراف معياري (1.07) وهي توافق الإجابة موافق.

جدول رقم (36) نتائج اختبار الوسط الحسابي لمتوسط إجابات أفراد العينة عن السؤال الثالث عشر

Test Value = 3					
				95% Confidence Interval of the Difference	
t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
-5.337	88	.000	-0.6067	-0.8327	-0.3808

كذلك يبين الجدول رقم (36) أن قيمة مؤشر الاختبار الفعلية $t = -5.337$ عند درجة حرية قدرها 88، وبملاحظة أن احتمال الدلالة $P = 0.000 < \alpha = 0.05$ نعتبر أن قيمة المتوسط معنوية، وبالتالي فإن اختلاف الظروف التشغيلية يعد من العوامل المؤثرة على اختيار الطرق والسياسات المحاسبية المقبولة عموماً .

والشكل البياني رقم(15) يوضح إجابات أفراد العينة عن السؤال الثالث عشر:



شكل رقم (15) التكرارات المطلقة والنسبية لإجابات أفراد العينة عن السؤال الثالث عشر

<u>- نتائج السؤال الرابع عشر:</u>

تقوم الشركات ذات الكثافة الرأسمالية العالية بنفس دور الشركات ذات الكثافة الرأسمالية المنخفضة في تحمل أعباء التكلفة السياسية؟

جدول رقم (37) التكرارات المطلقة والنسبية لإجابات أفراد العينة عن السؤال الرابع عشر

N	الإجابة	التكرار المطلق	التكرار النسبي	Mean	Std. Deviation
89	أوافق بشدة	10	11.2	3.2022	1.21711
	أوافق	21	23.6		
	إلى حد ما أوافق	6	6.7		
	لا أوافق	45	50.6		
	لا أوافق بشدة	7	7.9		
	Total	89	100.0		

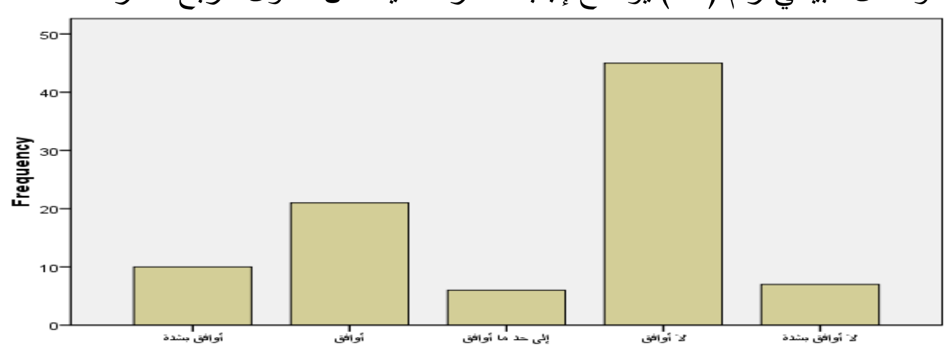
يبين الجدول رقم (37) أن النسبة الأكبر من بين إجابات أفراد العينة كانت للاحتمال لا أوافق بمجموع تكرارات (45) وبنسبة (50.6%), وقيمة الوسط الحسابي (3.20) بانحراف معياري (1.21) وهي توافق الإجابة موافق إلى حد ما.

جدول رقم (38) نتائج اختبار الوسط الحسابي لمتوسط إجابات أفراد العينة عن السؤال الرابع عشر

Test Value = 3					
				95% Confidence Interval of the Difference	
t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
1.568	88	.000	0.2022	-0.0541	0.4586

كذلك يبين الجدول رقم (38) أن قيمة مؤشر الاختبار الفعلية $t = 1.568$ عند درجة حرية قدرها 88، وبملاحظة أن احتمال الدلالة $P = 0.000 < \alpha = 0.05$ نعتبر أن قيمة المتوسط معنوية، وبالتالي فإنّ الشركات ذات الكثافة الرأسمالية العالية تقوم بالدور نفسه للشركات ذات الكثافة الرأسمالية المنخفضة في تحمل أعباء التكلفة السياسية.

والشكل البياني رقم (16) يوضح إجابات أفراد العينة عن السؤال الرابع عشر:



شكل رقم (16) التكرارات المطلقة والنسبية لإجابات أفراد العينة عن السؤال الرابع عشر

- <u>نتائج السؤال الخامس عشر:</u>

تلجأ الإدارة إلى اختيار البدائل المحاسبية المقبولة عموماً والتي تؤدي إلى إظهار صافي الأرباح بصورة منخفضة؟

جدول رقم (39) التكرارات المطلقة والنسبية لإجابات أفراد العينة عن السؤال الخامس عشر

N	الإجابة	التكرار المطلق	التكرار النسبي	Mean	Std. Deviation
89	أوافق بشدة	7	7.9	2.6292	1.11174
	أوافق	51	57.3		
	إلى حد ما أوافق	4	4.5		
	لا أوافق	22	24.7		
	لا أوافق بشدة	5	5.6		
	Total	89	100.0		

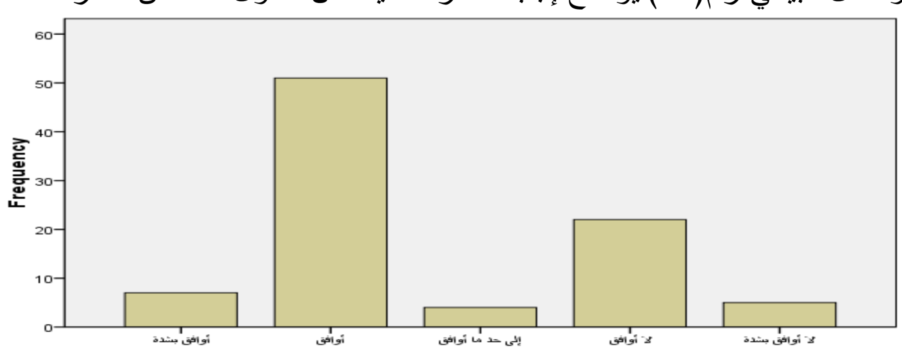
يبين الجدول رقم (39) أن النسبة الأكبر من بين إجابات أفراد العينة كانت للاحتمال أوافق بمجموع تكرارات (51) وبنسبة (57.3%), وقيمة الوسط الحسابي (2.63) بانحراف معياري (1.11) وهي توافق الإجابة موافق إلى حد ما.

جدول رقم (40) نتائج اختبار الوسط الحسابي لمتوسط إجابات أفراد العينة عن السؤال الخامس عشر

Test Value = 3					
				95% Confidence Interval of the Difference	
t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
-3.146	88	.000	-0.3707	-0.6050	-0.1366

كذلك يبين الجدول رقم (40) أن قيمة مؤشر الاختبار الفعلية $t = -3.146$ عند درجة حرية قدرها 88، وبملاحظة أن احتمال الدلالة $P = 0.000 < \alpha = 0.05$ نعتبر أن قيمة المتوسط معنوية، وبالتاليفإن ّ الإدارة تلجأ إلى اختيار البدائل المحاسبية المقبولة عموماً والتي تؤدي إلى إظهار صافي الأرباح بصورة منخفضة.

والشكل البياني رقم(17) يوضح إجابات أفراد العينة عن السؤال الخامس عشر:



شكل رقم (17) التكرارات المطلقة والنسبية لإجابات أفراد العينة عن السؤال الخامس عشر

- <u>نتائج السؤال السادس عشر:</u>

السياسات الضريبية لها تأثير على الإدارة لاختيار الطريقة المحاسبية المقبولة عموماً والمتعلقة بتحديد صافي الأرباح؟

جدول رقم (41) التكرارات المطلقة والنسبية لإجابات أفراد العينة عن السؤال السادس عشر

N	الإجابة	التكرار المطلق	التكرار النسبي	Mean	Std. Deviation
89	أوافق بشدة	37	41.6	1.6966	.75985
	أوافق	47	52.8		
	إلى حد ما أوافق	1	1.1		
	لا أوافق	3	3.4		
	لا أوافق بشدة	1	1.1		
	Total	89	100.0		

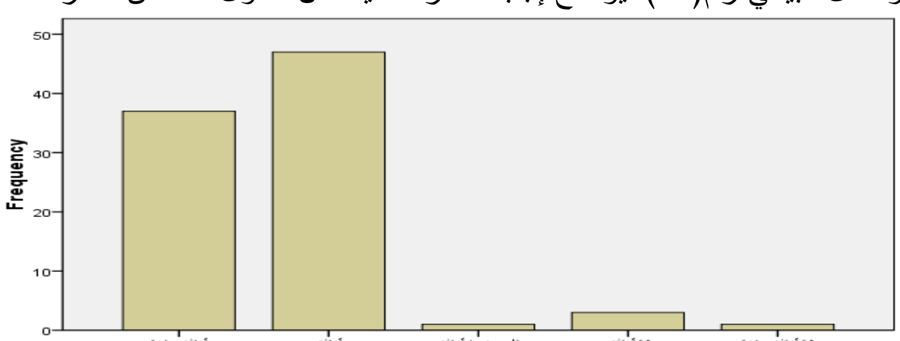
يبين الجدول رقم (41) أن النسبة الأكبر من بين إجابات أفراد العينة كانت للاحتمال أوافق بمجموع تكرارات (47) وبنسبة (52.8%), وقيمة الوسط الحسابي (1.70) بانحراف معياري (0.76)و هي توافق الإجابة موافق.

جدول رقم (42) نتائج اختبار الوسط الحسابي لمتوسط إجابات أفراد العينة عن السؤال السادس عشر

Test Value = 3					
				95% Confidence Interval of the Difference	
t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
-16.182	88	.000	-1.3033	-1.4634	-1.1433

كذلك يبين الجدول رقم (42) أن قيمة مؤشر الاختبار الفعلية $t = -16.182$ عند درجة حرية قدرها 88، وبملاحظة أن احتمال الدلالة $P = 0.000 < \alpha = 0.05$ نعتبر أن قيمة المتوسط معنوية، وبالتالي فإنّ السياسات الضريبية لها تأثير على الإدارة لاختيار الطريقة المحاسبية المقبولة عموماً والمتعلقة بتحديد صافي الأرباح.

والشكل البياني رقم(18) يوضح إجابات أفراد العينة عن السؤال السادس عشر:



شكل رقم (18) التكرارات المطلقة والنسبية لإجابات أفراد العينة عن السؤال السادس عشر

<u>- نتائج السؤال السابع عشر:</u>

تستدعي مصلحة الشركة التقرير عن رقم صافي أرباح منخفض عند تحديد الربح الضريبي؟

جدول رقم (43) التكرارات المطلقة والنسبية لإجابات أفراد العينة عن السؤال السابع عشر

N	الإجابة	التكرار المطلق	التكرار النسبي	Mean	Std. Deviation
89	أوافق بشدة	30	33.7	2.5730	1.43723
	أوافق	20	22.5		
	إلى حد ما أوافق	5	5.6		
	لا أوافق	26	29.2		
	لا أوافق بشدة	8	9.0		
	Total	89	100.0		

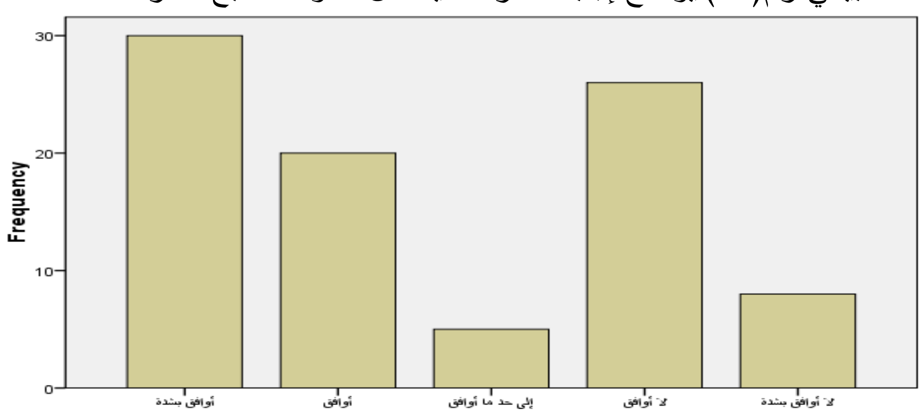
يبين الجدول رقم (43) أن النسبة الأكبر من بين إجابات أفراد العينة كانت للاحتمال أوافق بشدة بمجموع تكرارات (30) وبنسبة (33.7%), وقيمة الوسط الحسابي (2.57) بانحراف معياري (1.44) وهي توافق الإجابة موافق إلى حد ما.

جدول رقم (44) نتائج اختبار الوسط الحسابي لمتوسط إجابات أفراد العينة عن السؤال السابع عشر

Test Value = 3					
				95% Confidence Interval of the Difference	
t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
-2.803	88	.000	-0.4269	-0.7297	-0.1242

كذلك يبين الجدول رقم (44) أن قيمة مؤشر الاختبار الفعلية $t = -2.803$ عند درجة حرية قدرها 88، وبملاحظة أن احتمال الدلالة $P = 0.000 < \alpha = 0.05$ نعتبر أن قيمة المتوسط معنوية، وبالتالي فإنّ مصلحة الشركة تستدعي التقرير عن رقم صافي أرباح منخفض عند تحديد الربح الضريبي.

والشكل البياني رقم(19) يوضح إجابات أفراد العينة عن السؤال السابع عشر:



شكل رقم (19) التكرارات المطلقة والنسبية لإجابات أفراد العينة عن السؤال السابع عشر

<u>- نتائج السؤال الثامن عشر :</u>

تتجنب الإدارة الدخل المرتفع لأنه ينتج عنه دفعات أعلى من الضرائب؟

جدول رقم (45) التكرارات المطلقة والنسبية لإجابات أفراد العينة عن السؤال الثامن عشر

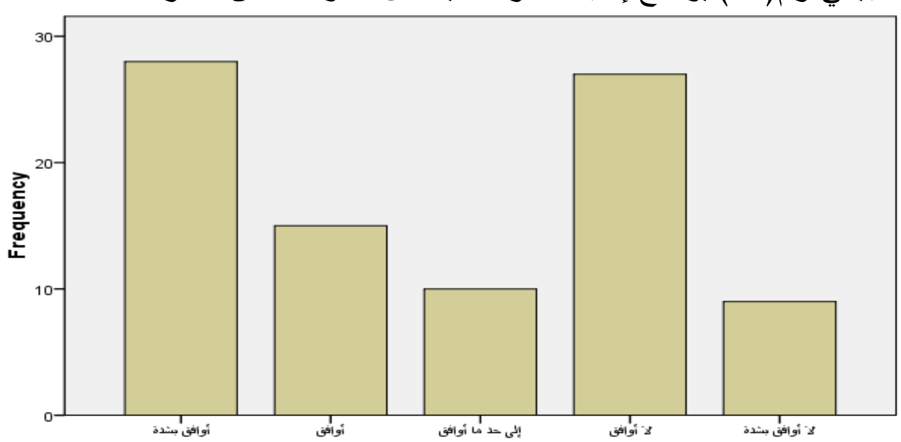
N	الإجابة	التكرار المطلق	التكرار النسبي	Mean	Std. Deviation
89	أوافق بشدة	28	31.5	2.7079	1.43971
	أوافق	15	16.9		
	إلى حد ما أوافق	10	11.2		
	لا أوافق	27	30.3		
	لا أوافق بشدة	9	10.1		
	Total	89	100.0		

يبين الجدول رقم (45) أن النسبة الأكبر من بين إجابات أفراد العينة كانت للاحتمال أوافق بشدة بمجموع تكرارات (28) وبنسبة (31.5%), وقيمة الوسط الحسابي (2.70) بانحراف معياري (1.44) وهي توافق الإجابة موافق إلى حد ما.

جدول رقم (46) نتائج اختبار الوسط الحسابي لمتوسط إجابات أفراد العينة عن السؤال الثامن عشر

Test Value = 3					
				95% Confidence Interval of the Difference	
t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
-1.914	88	.000	-0.2921	-0.5954	0.0111

كذلك يبين الجدول رقم (46) أن قيمة مؤشر الاختبار الفعلية $t=-1.914$ عند درجة حرية قدرها 88، وبملاحظة أن احتمال الدلالة $P=0.000<\alpha=0.05$ نعتبر أن قيمة المتوسط معنوية، وبالتاليفإن ّ الإدارة تتجنب الدخل المرتفع لأنه ينتج عنه دفعات أعلى من الضرائب. والشكل البياني رقم(20) يوضح إجابات أفراد العينة عن السؤال الثامن عشر:



شكل رقم (20)التكرارات المطلقة والنسبية لإجابات أفراد العينة عن السؤال الثامن عشر

- <u>**نتائج السؤال التاسع عشر:**</u>

يعتمد سلوك الإدارة في إظهار رقم صافي الأرباح بشكل كبير على طبيعة خطة الحوافز المعتمدة؟

جدول رقم (47) التكرارات المطلقة والنسبية لإجابات أفراد العينة عن السؤال التاسع عشر

N	الإجابة	التكرار المطلق	التكرار النسبي	Mean	Std. Deviation
89	أوافق بشدة	2	2.2	3.0562	1.05915
	أوافق	31	34.8		
	إلى حد ما أوافق	26	29.2		
	لا أوافق	20	22.5		
	لا أوافق بشدة	10	11.2		
	Total	89	100.0		

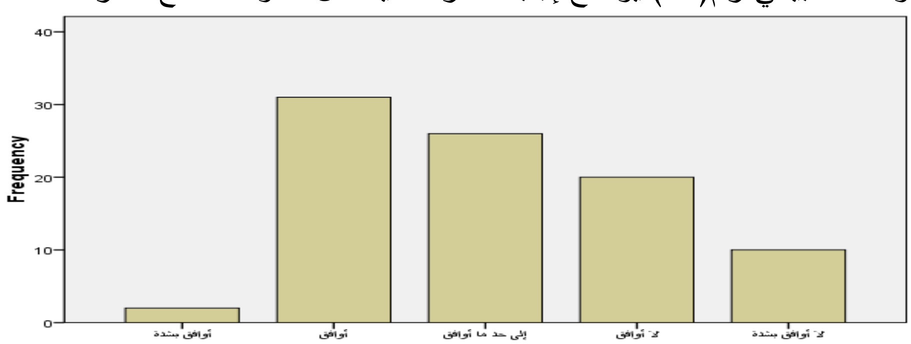
يبين الجدول رقم (47) أن النسبة الأكبر من بين إجابات أفراد العينة كانت للاحتمال أوافق بمجموع تكرارات (31) وبنسبة (34.8%), وقيمة الوسط الحسابي (3.06) بانحراف معياري (1.06) وهي توافق الإجابة موافق إلى حد ما.

جدول رقم (48) نتائج اختبار الوسط الحسابي لمتوسط إجابات أفراد العينة عن السؤال التاسع عشر

Test Value = 3					
t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
				Lower	Upper
0.500	88	.000	0.0561	-0.1669	0.2793

كذلك يبين الجدول رقم (48) أن قيمة مؤشر الاختبار الفعلية $t = 0.500$ عند درجة حرية قدرها 88، وبملاحظة أن احتمال الدلالة $P = 0.000 < \alpha = 0.05$ نعتبر أن قيمة المتوسط معنوية، وبالتالي فإن سلوك الإدارة يعتمد في إظهار رقم صافي الأرباح بشكل كبير على طبيعة خطة الحوافز المعتمدة.

والشكل البياني رقم(21) يوضح إجابات أفراد العينة عن السؤال التاسع عشر:



شكل رقم (21) التكرارات المطلقة والنسبية لإجابات أفراد العينة عن السؤال التاسع عشر

<u>- نتائج السؤال العشرين:</u>

يحث ربط مكافأة الإدارة بالربح المحاسبي وبأسعار الأسهم الإدارة على التأثير على رقم صافي الأرباح؟

جدول رقم (49) التكرارات المطلقة والنسبية لإجابات أفراد العينة عن السؤال العشرين

N	الإجابة	التكرار المطلق	التكرار النسبي	Mean	Std. Deviation

89	أوافق بشدة	9	10.1	2.4944	1.04581
	أوافق	51	57.3		
	إلى حد ما أوافق	9	10.1		
	لا أوافق	16	18.0		
	لا أوافق بشدة	4	4.5		
	Total	89	100.0		

يبين الجدول رقم (49) أن النسبة الأكبر من بين إجابات أفراد العينة كانت للاحتمال أوافق بمجموع تكرارات (51) وبنسبة (57.3%)، وقيمة الوسط الحسابي (2.49) بانحراف معياري (1.04) وهي توافق الإجابة موافق.

جدول رقم (50) نتائج اختبار الوسط الحسابي لمتوسط إجابات أفراد العينة عن السؤال العشرين

Test Value = 3					
t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
				Lower	Upper
-4.561	88	.000	0.5656	-0.7259	-0.2853

كذلك يبين الجدول رقم (50) أن قيمة مؤشر الاختبار الفعلية $t=-4.561$ عند درجة حرية قدرها 88، وبملاحظة أن احتمال الدلالة $P=0.000<\alpha=0.05$ نعتبر أن قيمة المتوسط معنوية، وبالتالي فإنّ ربط مكافأة الإدارة بالربح المحاسبي وبأسعار الأسهم يحث الإدارة على التأثير على رقم صافي الأرباح.

والشكل البياني رقم(22) يوضح إجابات أفراد العينة عن السؤال العشرين:



شكل رقم (22) التكرارات المطلقة والنسبية لإجابات أفراد العينة عن السؤال العشرين

<u>- نتائج السؤال الواحد والعشرين:</u>

يستخدم المديرون المرونة المتاحة لهم للاختيار بين الطرق والسياسات المحاسبية المقبولة عموماً للتأثير على رقم صافي الأرباح؟

جدول رقم (51) التكرارات المطلقة والنسبية لإجابات أفراد العينة عن السؤال الواحد والعشرين

N	الإجابة	التكرار المطلق	التكرار النسبي	Mean	Std. Deviation
89	أوافق بشدة	7	7.9	2.2247	.77976
	أوافق	65	73.0		
	إلى حد ما أوافق	9	10.1		
	لا أوافق	6	6.7		
	لا أوافق بشدة	2	2.2		
	Total	89	100.0		

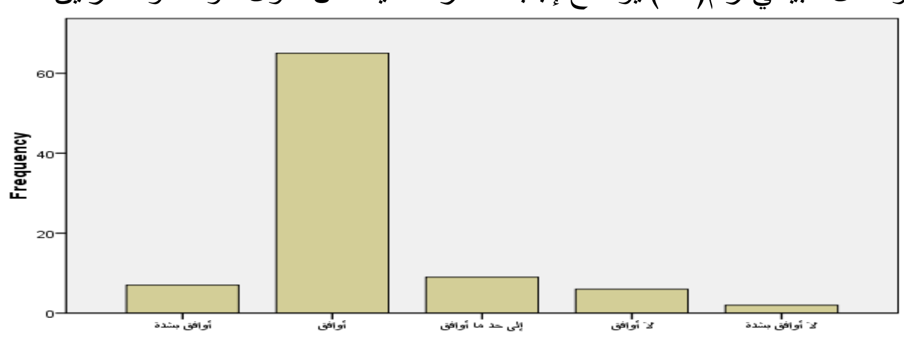
يبين الجدول رقم (51) أن النسبة الأكبر من بين إجابات أفراد العينة كانت للاحتمال أوافق بمجموع تكرارات (65) وبنسبة (73.0%), وقيمة الوسط الحسابي (2.22) بانحراف معياري (0.78) وهي توافق الإجابة موافق.

جدول رقم (52) نتائج اختبار الوسط الحسابي لمتوسط إجابات أفراد العينة عن السؤال الواحد والعشرين

Test Value = 3					
				95% Confidence Interval of the Difference	
t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
-9.380	88	.000	-0.7752	-0.9395	-0.6110

كذلك يبين الجدول رقم (52) أن قيمة مؤشر الاختبار الفعلية $t = -9.380$ عند درجة حرية قدرها 88، وبملاحظة أن احتمال الدلالة $P = 0.000 < \alpha = 0.05$ نعتبر أن قيمة المتوسط معنوية وبالتالي فإن المديرين يستخدمون المرونة المتاحة لهم للاختيار بين الطرق والسياسات المحاسبية المقبولة عموماً للتأثير على رقم صافي الأرباح.

والشكل البياني رقم(23) يوضح إجابات أفراد العينة عن السؤال الواحد والعشرين:



شكل رقم (23) التكرارات المطلقة والنسبية لإجابات أفراد العينة عن السؤال الواحد والعشرين

– نتائج السؤال الثاني والعشرين:

تستدعي مصلحة الإدارة التقرير عن رقم صافي ربح مرتفع إذا كانت مكافآت الإدارة تتحدد كنسبة من صافي الأرباح؟

جدول رقم (53) التكرارات المطلقة والنسبية لإجابات أفراد العينة عن السؤال الثاني والعشرين

N	الإجابة	التكرار المطلق	التكرار النسبي	Mean	Std. Deviation
89	أوافق بشدة	17	19.1	2.7079	1.35849
	أوافق	33	37.1		
	إلى حد ما أوافق	12	13.5		
	لا أوافق	13	14.6		
	لا أوافق بشدة	14	15.7		
	Total	89	100.0		

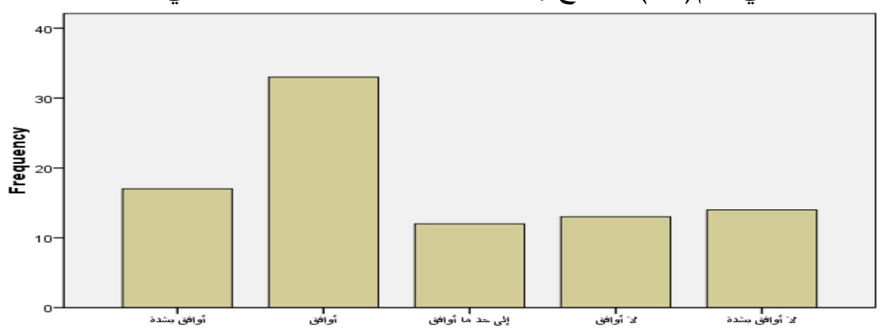
يبين الجدول رقم (53) أن النسبة الأكبر من بين إجابات أفراد العينة كانت للاحتمال أوافق بمجموع تكرارات (33) وبنسبة (37.1%), وقيمة الوسط الحسابي (2.71) بانحراف معياري (1.36) وهي توافق الإجابة موافق إلى حد ما.

جدول رقم (54) نتائج اختبار الوسط الحسابي لمتوسط إجابات أفراد العينة عن السؤال الثاني والعشرين

Test Value = 3					
				95% Confidence Interval of the Difference	
t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
-2.029	88	.000	-0.2921	-0.5783	-0.0060

كذلك يبين الجدول رقم (54) أن قيمة مؤشر الاختبار الفعلية $t = -2.029$ عند درجة حرية قدرها 88، وبملاحظة أن احتمال الدلالة $P = 0.000 < \alpha = 0.05$ نعتبر أن قيمة المتوسط معنوية، وبالتالي فإنّ مصلحة الإدارة تستدعي التقرير عن رقم صافي ربح مرتفع إذا كانت مكافآت الإدارة تتحدد كنسبة من صافي الأرباح.

والشكل البياني رقم(24) يوضح إجابات أفراد العينة عنالسؤال الثاني والعشر ين:



شكل رقم (24) التكرارات المطلقة والنسبية لإجابات أفراد العينة عن السؤال الثاني والعشرين

- نتائج السؤال الثالث والعشرين:

تلجأ الإدارة إلى التأثير على رقم صافي الأرباح عن طريق التلاعب في أسس الاعتراف بالإيرادات؟

جدول رقم (55) التكرارات المطلقة والنسبية لإجابات أفراد العينة عن السؤال الثالث والعشرين

N	الإجابة	التكرار المطلق	التكرار النسبي	Mean	Std. Deviation
89	أوافق بشدة	4	4.5	3.4157	1.32981
	أوافق	29	32.6		
	إلى حد ما أوافق	8	9.0		
	لا أوافق	22	24.7		
	لا أوافق بشدة	26	29.2		
	Total	89	100.0		

يبين الجدول رقم (55) أن النسبة الأكبر من بين إجابات أفراد العينة كانت للاحتمال أوافق بمجموع تكرارات (29) وبنسبة (32.6%), وقيمة الوسط الحسابي (3.41) بانحراف معياري (1.33) وهي توافق الإجابة موافق إلى حد ما.

جدول رقم (56) نتائج اختبار الوسط الحسابي لمتوسط إجابات أفراد العينة عن السؤال الثالث والعشرين

Test Value = 3					
				95% Confidence Interval of the Difference	
t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
2.949	88	.000	0.4157	0.1356	0.6959

كذلك يبين الجدول رقم (56) أن قيمة مؤشر الاختبار الفعلية $t = 2.949$ عند درجة حرية قدرها 88، وبملاحظة Hن احتمال الدلالة $P = 0.000 < \alpha = 0.05$ نعتبر أن قيمة المتوسط معنوية، وبالتالي فإن ّ الإدارة تلجأ إلى التأثير في رقم صافي الأرباح عن طريق التلاعب في أسس الاعتراف بالإيرادات.

والشكل البياني رقم(25) يوضح إجابات أفراد العينة عنالسؤال الثالث والعشرين:



شكل رقم (25) التكرارات المطلقة والنسبية لإجابات أفراد العينة عن السؤال الثالث والعشرين

- نتائج السؤال الرابع والعشرين:

تلجأ الإدارة إلى التأثير في رقم صافي الأرباح عن طريق التلاعب في أسس الاعتراف بالمصروفات؟

جدول رقم (57) التكرارات المطلقة والنسبية لإجابات أفراد العينة عن السؤال الرابع والعشرين

N	الإجابة	التكرار المطلق	التكرار النسبي	Mean	Std. Deviation
89	أوافق بشدة	3	3.4	3.3820	1.27480
	أوافق	31	34.8		
	إلى حد ما أوافق	5	5.6		
	لا أوافق	29	32.6		
	لا أوافق بشدة	21	23.6		
	Total	89	100.0		

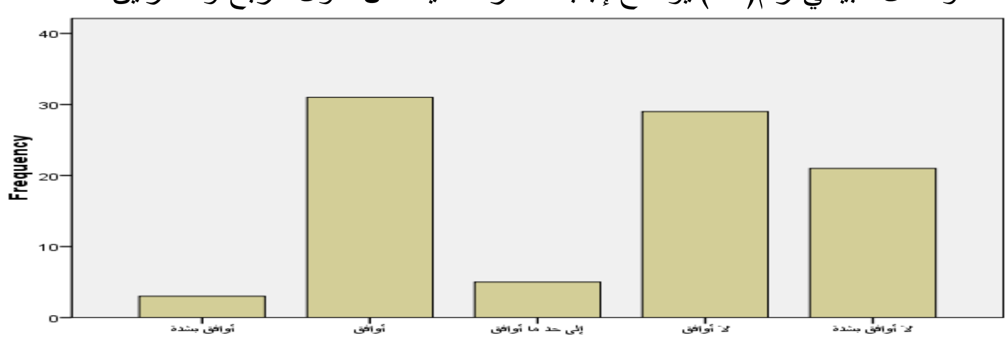
يبين الجدول رقم (57) أن النسبة الأكبر من بين إجابات أفراد العينة كانت للاحتمال أوافق بمجموع تكرارات (31) وبنسبة (34.8%), وقيمة الوسط الحسابي (3.38) بانحراف معياري (1.27) وهي توافق الإجابة موافق إلى حد ما.

جدول رقم (58) نتائج اختبار الوسط الحسابي لمتوسط إجابات أفراد العينة عن السؤال الرابع والعشرين

Test Value = 3					
t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
				Lower	Upper
2.827	88	.000	0.3820	0.1135	0.6506

كذلك يبين الجدول رقم (58) أن قيمة مؤشر الاختبار الفعلية $t = 2.827$ عند درجة حرية قدرها 88، وبملاحظة أن احتمال الدلالة $P = 0.000 < \alpha = 0.05$ نعتبر أن قيمة المتوسط معنوية، وبالتالي فإن الإدارة تلجأ إلى التأثير في رقم صافي الأرباح عن طريق التلاعب في أسس الاعتراف بالمصروفات.

والشكل البياني رقم(26) يوضح إجابات أفراد العينة عنالسؤال الرابع والعشر ين:



شكل رقم (26) التكرارات المطلقة والنسبية لإجابات أفراد العينة عن السؤال الرابع والعشرين

-نتائج السؤال الخامس والعشرين:

تلجأ الإدارة إلى التأثير في رقم صافي الأرباح عن طريق الممارسات المحاسبية في مجال الإفصاح؟

جدول رقم (59) التكرارات المطلقة والنسبية لإجابات أفراد العينة عن السؤال الخامس والعشرين

N	الإجابة	التكرار المطلق	التكرار النسبي	Mean	Std. Deviation
89	أوافق بشدة	3	3.4	3.1348	1.21722
	أوافق	36	40.4		
	إلى حد ما أوافق	11	12.4		
	لا أوافق	24	27.0		
	لا أوافق بشدة	15	16.9		
	Total	89	100.0		

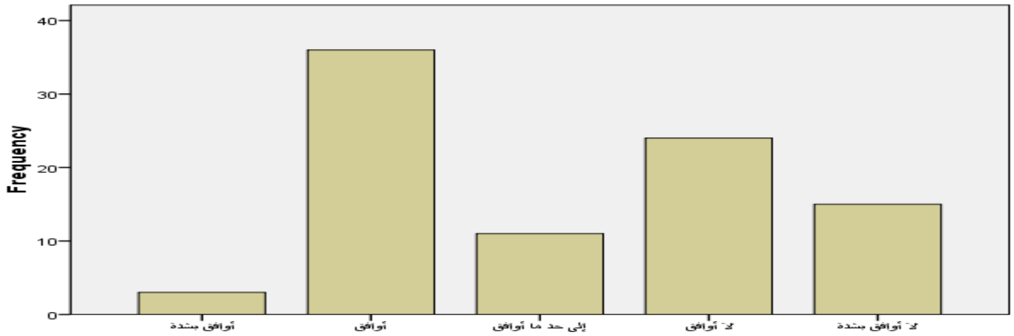
يبين الجدول رقم (59) أن النسبة الأكبر من بين إجابات أفراد العينة كانت للاحتمال أوافق بمجموع تكرارات (36) وبنسبة (40.4%), وقيمة الوسط الحسابي (3.13) بانحراف معياري (1.22) وهي توافق الإجابة موافق إلى حد ما.

جدول رقم (60) نتائج اختبار الوسط الحسابي لمتوسط إجابات أفراد العينة عن السؤال الخامس والعشرين

Test Value = 3					
				95% Confidence Interval of the Difference	
t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
1.645	88	.000	0.1348	-0.1216	0.3912

كذلك يبين الجدول رقم (60) أن قيمة مؤشر الاختبار الفعلية $t = 1.645$ عند درجة حرية قدرها 88، وبملاحظة أن احتمال الدلالة $P = 0.000 < \alpha = 0.05$ نعتبر أن قيمة المتوسط معنوية، وبالتالي فإن الإدارة تلجأ إلى التأثير في رقم صافي الأرباح عن طريق الممارسات المحاسبية في مجال الإفصاح.

والشكل البياني رقم (27) يوضح إجابات أفراد العينة عن السؤال الخامس والعشرين:



شكل رقم (27) التكرارات المطلقة والنسبية لإجابات أفراد العينة عن السؤال الخامس والعشرين

<u>- نتائج السؤال السادس والعشرين:</u>

تلجأ الإدارة إلى التأثير في رقم صافي الأرباح عن طريق التطبيق الخاطئ لمفهوم الأهمية النسبية؟

جدول رقم (61) التكرارات المطلقة والنسبية لإجابات أفراد العينة عن السؤال السادس والعشرين

N	الإجابة	التكرار المطلق	التكرار النسبي	Mean	Std. Deviation
89	أوافق بشدة	2	2.2	3.2022	1.15974
	أوافق	33	37.1		
	إلى حد ما أوافق	12	13.5		
	لا أوافق	29	32.6		
	لا أوافق بشدة	13	14.6		
	Total	89	100.0		

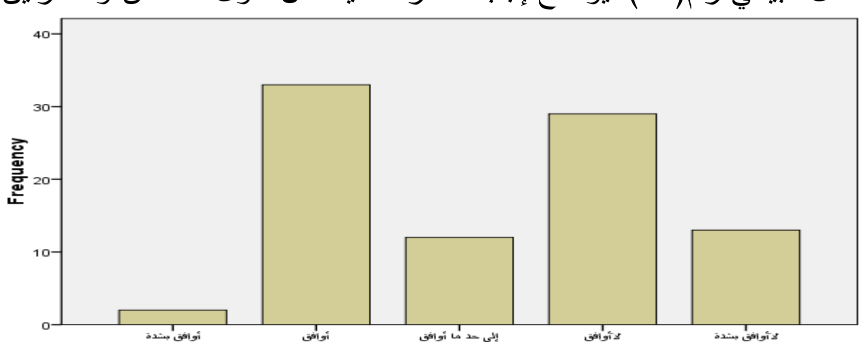
يبين الجدول رقم (61) أن النسبة الأكبر من بين إجابات أفراد العينة كانت للاحتمال أوافق بمجموع تكرارات (33) وبنسبة (37.1%), وقيمة الوسط الحسابي (3.20) بانحراف معياري (1.16) وهي توافق الإجابة موافق إلى حد ما.

جدول رقم (62) نتائج اختبار الوسط الحسابي لمتوسط إجابات أفراد العينة عن السؤال السادس والعشرين

Test Value = 3					
				95% Confidence Interval of the Difference	
t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
1.645	88	.000	0.2022	-0.421	0.4465

كذلك يبين الجدول رقم (62) أن قيمة مؤشر الاختبار الفعلية $t = 1.645$ عند درجة حرية قدرها 88، وبملاحظة أن احتمال الدلالة $P = 0.000 < \alpha = 0.05$ نعتبر أن قيمة المتوسط معنوية، وبالتالي فإنّ الإدارة تلجأ إلى التأثير في رقم صافي الأرباح عن طريق التطبيق الخاطئ لمفهوم الأهمية النسبية.

والشكل البياني رقم(28) يوضح إجابات أفراد العينة عنالسؤال السادس والعشر ين:



شكل رقم (28) التكرارات المطلقة والنسبية لإجابات أفراد العينة عن السؤال السادس والعشرين

- نتائج سؤال ممارسات إدارة الأرباح:

ما هو المفهوم المعبر عن ممارسات إدارة الأرباح من وجهة نظركم؟

جدول رقم (63) التكرارات المطلقة والنسبية لإجابات أفراد العينة عن سؤال ممارسات إدارة الأرباح

العبارة	'لتكرار المطلق	'لتكرار النسبي
التدخل المتعمد في التقارير المالية الخارجية بهدف الحصول على بعض المنافع.	2	2.2
عمل إداري من جانب إدارة الشركة لتقليل تقلبات الأرباح باستخدام أدوات محاسبية محددة.	23	25.8
تحدث إدارة الأرباح عندما يقوم المديرون باستخدام تقديرهم الشخصي في إعداد التقارير المالية بهدف تعديل التقارير المالية لخداع بعض أصحاب المصالح فيما يتعلق بالأداء المالي للشركة أو التأثير في نتائج علاقات تعاقدية والتي تعتمد على الأرقام المحاسبية الواردة في التقارير المالية.	6	6.7
نها مناورة نشطة للوصول إلى رقم صافي أرباح محدد مسبقاً قد يكون موضوعاً من جانب الإدارة أو تنبؤات بمعرفة المحللين الماليين أو قيطاً متفقاً عليها مع تدفق أكثر سلاسة واستدامة للأرباح.	58	65.2
Total	89	100.0

يبين الجدول رقم (63) أن المفهوم المعبر عن ممارسات إدارة الأرباح من وجهة نظر أفراد العينة هو مناورة نشطة للوصول إلى رقم صافي أرباح محدد مسبقاً قد يكون موضوعاً من جانب الإدارة أو تنبؤات بمعرفة المحللين الماليين أو قيطاً متفقاً عليها مع تدفق أكثر سلاسة واستدامة للأرباح, حيث حصل على نسبة 65.2% من الإجابات كما يوضح الشكل البياني رقم(29):



شكل رقم (29) التكرارات المطلقة والنسبية لإجابات أفراد العينة عن سؤال ممارسات إدارة الأرباح

<u>5-6- تحليل نتائج اختبار الفرضيات:</u>

<u>- نتائج الفرضية الأولى:</u>

تزداد ممارسة إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السورية بارتفاع ربحية الشركة.

لمعرفة مدى مساهمة إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السورية في ارتفاع ربحيتها نقوم بحساب قيمة معامل الارتباط الخطي لبيرسون واختبار مدى صلاحية النموذج الخطي للتعبير عن العلاقة بين المتغيرين كما تبين جداول التحليل التالية:

جدول رقم (64) نتائج اختبار معامل ارتباط بيرسون Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.615[a]	.378	.341	.76533
a. Predictors: (Constant), الربحية				
b. Dependent Variable: ماهو المفهوم المعبر عن ممارسات إدارة الأرباح من وجهة نظركم؟				

يبين الجدول رقم (64) أن قيمة معامل الارتباط الخطي تساوي (0.615) وهي تدل على أن العلاقة بين إدارة الأرباح في الشركة وارتفاع مدى ربحيتها هي علاقة طردية وضعيفة, أي كلما ازدادت ربحية الشركة ازدادت ممارسة إدارة الأرباح في الشركات المساهمة بدرجة ضعيفة. وتبين قيمة معامل التحديد $D = (R)^2 \times 100 = (0.615)^2 \times 100 \approx 38\%$ على أن 38% من التغيرات الحاصلة في ممارسة إدارة الأرباح في الشركات المساهمة تتعلق بربحيتها, والباقي يعود لتأثير عوامل أخرى.

جدول رقم (65) مدى فعالية معادلة التمثيل ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	29.586	5	5.917	10.102	.000[a]
	Residual	48.616	83	.586		
	Total	78.202	88			
a. Predictors: (Constant),الربحية						
b. Dependent Variable:ماهو المفهوم المعبر عن ممارسات إدارة الأرباح من وجهة نظركم؟						

يبين الجدول رقم (65) فعالية معادلة التمثيل بين المتغيرين السابقين حيث إن قيمة مؤشر الاختبار الفعلية =10.102 F عند درجة حرية قدرها 88، وبمقارنة احتمال الدلالة $P = 0.000 < \alpha = 0.05$ نعدّ أنه توجد علاقة خطية ذات دلالة معنوية بين ممارسة إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السورية وارتفاع ربحيتها, وهذا يعني أن التمثيل فعال أي معادلة التمثيل المختارة فعالة.

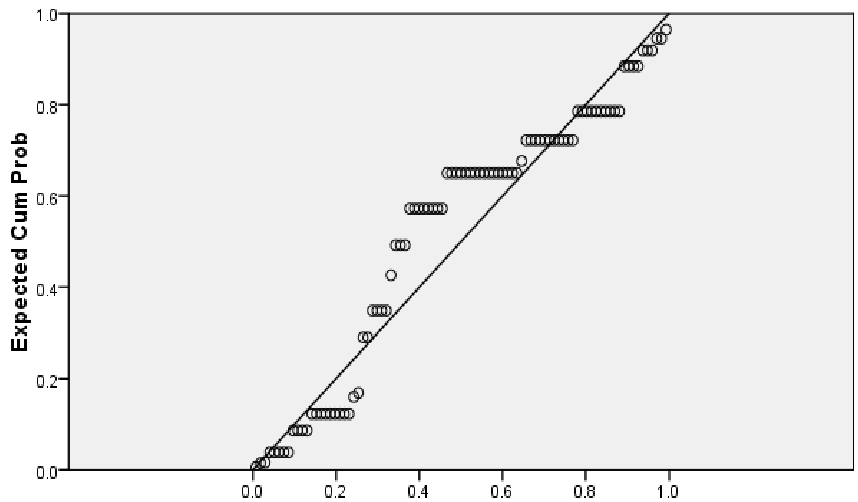
جدول رقم (66) قيم معاملات معادلة التمثيل المختارة Coefficientsa

Model		Unstandardized Coefficients B	Unstandardized Coefficients Std. Error	Standardized Coefficients Beta	t	Sig.
1	(Constant)	5.219	.412		12.653	.000

	ربحية	.859	.185	.446	4.647	.000
a. Dependent Variable :ماهو المفهوم المعبر عن ممارسات إدارة الأرباح من وجهة نظركم؟						

يبين الجدول رقم (66) أن احتمال الدلالة $P = 0.000 < \alpha = 0.05$ بالنسبة للثابتين $a \& b$ لذلك نقول إن هناك علاقة بين ممارسة إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السورية وارتفاع ربحيتها حيث تكون معادلة التمثيل على النحو التالي : $Y = 5.2196 + 0.859X$ أي أن معادلة التمثيل المختارة فعالة وجيدة ويمكن اعتمادها على الرغم من أن قيمة معامل التحديد ضعيفة إلا أن ذلك يدل على أن هناك متغيرات أخرى غير الربحية تؤثر في ممارسة إدارة الأرباح في الشركات المساهمة.

والشكل البياني رقم(30) يبين أن معظم النقاط السابقة تتجمع قرب الخط المستقيم وهذا يدل على التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية.



شكل رقم (30) شكل الانتشار للعلاقة بين ممارسة إدارة الأرباح في الشركات المساهمة وارتفاع ربحيتها

<u>- نتائج الفرضية الثانية:</u>

تزداد ممارسة الشركات المساهمة السورية لإدارة الأرباح بكبر حجم الشركة.

لمعرفة مدى ممارسة الشركات المساهمة السورية لإدارة الأرباح بكبر حجم الشركة نقوم بحساب قيمة معامل الارتباط الخطي لبيرسون واختبار مدى صلاحية النموذج الخطي للتعبير عن العلاقة بين المتغيرين كما تبين جداول التحليل التالية:

جدول رقم (67) نتائج اختبار معامل ارتباط بيرسون Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.497[a]	.247	.211	.83748
a. Predictors: (Constant), حجم الشركة				

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.497[a]	.247	.211	.83748
b. Dependent Variable: ماهو المفهوم المعبر عن ممارسات إدارة الأرباح من وجهة نظركم؟				

يبين الجدول رقم (67) أن قيمة معامل الارتباط الخطي تساوي (0.497) وهي تدل على أن العلاقة بين إدارة الأرباح في الشركة وكبر حجم الشركة هي علاقة طردية وضعيفة, أي كلما كبر حجم الشركة ازدادت ممارسة إدارة الأرباح فيها بدرجة ضعيفة.

وتبين قيمة معامل التحديد $D = (R)^2 \times 100 = (0.497)^2 \times 100 \approx 25\%$ على أن 25% من التغيرات الحاصلة في ممارسة إدارة الأرباح في الشركات المساهمة تتعلق بكبر حجم الشركة, والباقي يعود لتأثير عوامل أخرى.

جدول رقم (68) مدى فعالية معادلة التمثيل ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	19.287	4	4.822	6.875	.000[a]
	Residual	58.915	84	.701		
	Total	78.202	88			
a. Predictors: (Constant),حجم الشركة						
b. Dependent Variable:ماهو المفهوم المعبر عن ممارسات إدارة الأرباح من وجهة نظركم؟						

يبين الجدول رقم (68)فعالية معادلة التمثيل بين المتغير ين السابقين حيث إن قيمة مؤشر الاختبار الفعلية =6.875 F عند درجة حرية قدرها 88، وبمقارنة احتمال الدلالة $P = 0.000 < \alpha = 0.05$ نعدّ أنه توجد علاقة خطية ذات دلالة معنوية بين ممارسة إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السورية وكبر حجم الشركة, وهذا يعني أن التمثيل فعال أي معادلة التمثيل المختارة فعالة.

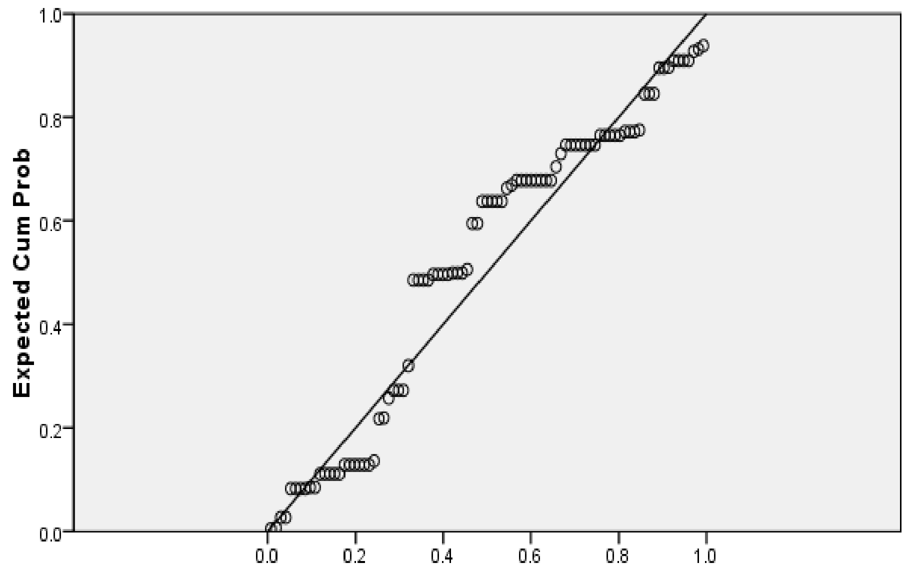
جدول رقم (69) قيم معاملات معادلة التمثيل المختارة Coefficientsa

Model		Unstandardized Coefficients B	Unstandardized Coefficients Std. Error	Standardized Coefficients Beta	t	Sig.
1	(Constant)	3.274	.266		12.310	.000
	حجم الشركة	.026	.088	.032	.301	.764
a. Dependent Variable :ماهو المفهوم المعبر عن ممارسات إدارة الأرباح من وجهة نظركم؟						

يبين الجدول رقم (69) أن احتمال الدلالة $P = 0.000 < \alpha = 0.05$ بالنسبة للثابت a لذلك نقول إن هناك علاقة بين ممارسة إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السورية وكبر حجم الشركة حيث تكون معادلة التمثيل على النحو التالي : $Y = 3.274 + 0.026X$ أي أن

معادلـة التمثيل المختـارة فعالـة وجيـدة ويمكـن اعتمادهـا علـى الـرغم مـن أن قيمـة معامـل التحديـد ضـعيفة إلا أن ذلك يدل علـى أن هنـاك متغيرات أخرى غيـر حجـم الشـركة تـؤثر فـي ممارسـة إدارة الأرباح في الشركات المساهمة.

والشكل البياني رقم(31) يبين أن معظم النقاط السابقة تتجمع قرب الخط المستقيم وهذا يدل على التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية.



شكل رقم (31) شكل الانتشار للعلاقة بين ممارسة إدارة الأرباح في الشركات المساهمة وحجم الشركة

- نتائج الفرضية الثالثة:

تزداد ممارسة الشركات المساهمة السورية لإدارة الأرباح كلما اقتربت الشركة من شروط عقود المديونية.

لمعرفة العلاقة بين ممارسة الشركات المساهمة السورية لإدارة الأرباح وشروط عقد المديونية نقوم بحساب قيمة معامل الارتباط الخطي لبيرسون واختبار مدى صلاحية النموذج الخطي للتعبير عن العلاقة بين المتغيرين كما تبين جداول التحليل التالية:

جدول رقم (70) نتائج اختبار معامل ارتباط بيرسون Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.124[a]	.015	-.019-	.95176
a. Predictors: (Constant), شروط عقد المديونية				
b. Dependent Variable: ماهو المفهوم المعبر عن ممارسات إدارة الأرباح من وجهة نظركم؟				

يبين الجدول رقم (70) أن قيمة معامل الارتباط الخطي تساوي (0.124) وهي تدل على أن العلاقة بين إدارة الأرباح في الشركة وشروط عقد المديونية هي علاقة طردية وضعيفة جداً , أي كلما اقتربت المنظمة من شروط عقد المديونية ازدادت ممارسة إدارة الأرباح فيها بدرجة ضعيفة جداً .

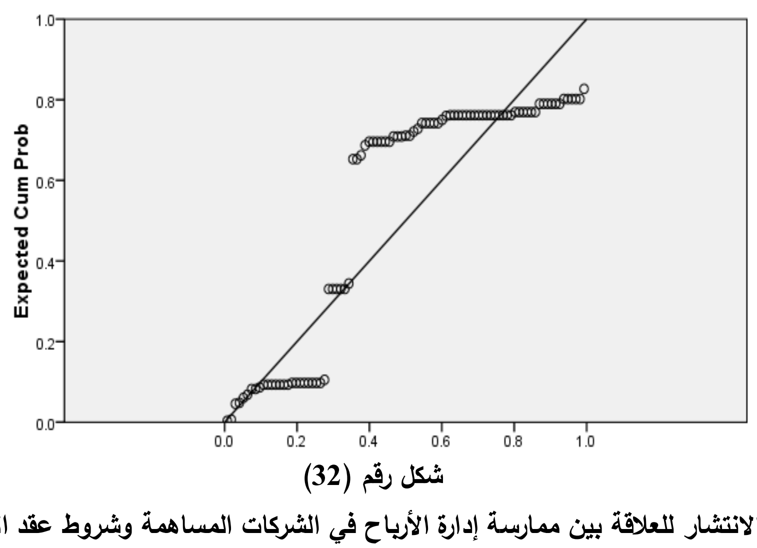
وتبين قيمة معامل التحديد $D = (R)^2 \times 100 = (0.124)^2 \times 100 \approx 2\%$ على أن 2% من التغيرات الحاصلة في ممارسة إدارة الأرباح في الشركات المساهمة تتعلق بشروط عقد المديونية, والباقي يعود لتأثير عوامل أخرى.

جدول رقم (71) مدى فعالية معادلة التمثيل ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	1.206	3	.402	.444	.722[a]
	Residual	76.996	85	.906		
	Total	78.202	88			
a. Predictors: (Constant),شروط عقد المديونية						
b. Dependent Variable:ماهو المفهوم المعبر عن ممارسات إدارة الأرباح من وجهة نظركم؟						

يبين الجدول رقم (71) فعالية معادلة التمثيل بين المتغيرين السابقين حيث إن قيمة مؤشر الاختبار الفعلية F =0.444 عند درجة حرية قدر ها 88، وبمقارنة احتمال الدلالة $P = 0.722 > \alpha = 0.05$ نجد أنه لاتوجد علاقة خطية ذات دلالة معنوية بين ممارسة إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السورية وشروط عقود المديونية, وهذا يعني أن التمثيل غير فعال أي معادلة التمثيل المختارة غير فعالة.

والشكل البياني رقم(32) يبين أن معظم النقاط السابقة تتجمع بعيدة من الخط المستقيم وهذا يدل على التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية.



شكل رقم (32)

شكل الانتشار للعلاقة بين ممارسة إدارة الأرباح في الشركات المساهمة وشروط عقد المديونية

- نتائج الفرضية الرابعة:

تزداد ممارسة الشركات المساهمة السورية لإدارة الأرباح بزيادة الكثافة الرأسمالية.

لمعرفة العلاقة بين ممارسة الشركات المساهمة السورية لإدارة الأرباح والكثافة الرأسمالية نقوم بحساب قيمة معامل الارتباط الخطي لبيرسون واختبار مدى صلاحية النموذج الخطي للتعبير عن العلاقة بين المتغيرين كما تبين جداول التحليل التالية:

جدول رقم (72) نتائج اختبار معامل ارتباط بيرسون Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.151[a]	.023	.000	.94261
a. Predictors: (Constant), الكثافة الرأسمالية				
b. Dependent Variable: ماهو المفهوم المعبر عن ممارسات إدارة الأرباح من وجهة نظركم؟				

يبين الجدول رقم (72) أن قيمة معامل الارتباط الخطي تساوي (0.151) وهي تدل على أن العلاقة بين إدارة الأرباح في الشركة وزيادة الكثافة الرأسمالية هي علاقة طردية وضعيفة جداً , أي كلما زادت الكثقة الرأسمالية ازدادت ممارسة إدارة الأرباح فيها بدرجة ضعيفة جداً .

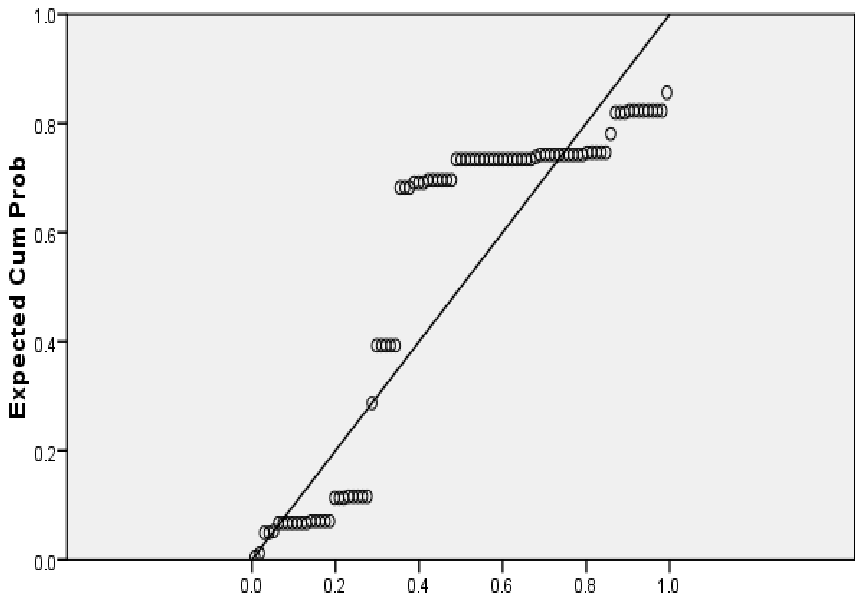
وتبين قيمة معامل التحديد $D=(R)^2\times 100=(0.151)^2\times 100\approx 2\%$ على أن 2% من التغيرات الحاصلة في ممارسة إدارة الأرباح في الشركات المساهمة تتعلق بالكثافة الرأسمالية, والباقي يعود لتأثير عوامل أخرى.

جدول رقم (73) مدى فعالية معادلة التمثيلANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	1.790	2	.895	1.007	.369[a]
	Residual	76.412	86	.889		
	Total	78.202	88			
a. Predictors: (Constant),الكثافة الرأسمالية						
b. Dependent Variable:ماهو المفهوم المعبر عن ممارسات إدارة الأرباح من وجهة نظركم؟						

يبين الجدول رقم (73) فعالية معادلة التمثيل بين المتغيرين السابقين حيث إن قيمة مؤشر الاختبار الفعلية =1.007 F عند درجة حرية قدرها 88، وبمقارنة احتمال الدلالة $P=0.369>\alpha=0.05$ نجد أنه لاتوجد علاقة خطية ذات دلالة معنوية بين ممارسة إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السورية وزيادة الكثافة الرأسمالية, وهذا يعني أن التمثيل غير فعال أي معادلة التمثيل المختارة غير فعالة.

والشكل البياني رقم(33) يبين أن معظم النقاط السابقة تتجمع قريبة من الخط المستقيم وهذا يدل على التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية.



شكل رقم (33) شكل الانتشار للعلاقة بين ممارسة إدارة الأرباح في الشركات المساهمة والكثافة الرأسمالية

– نتائج الفرضية الخامسة:

تزداد ممارسة الشركات المساهمة السورية لإدارة الأرباح بزيادة نسبة الربح الخاضع للضريبة.

لمعرفة العلاقة بين ممارسة الشركات المساهمة السورية لإدارة الأرباح ونسبة الربح الخاضع للضريبة نقوم بحساب قيمة معامل الارتباط الخطي لبيرسون واختبار مدى صلاحية النموذج الخطي للتعبير عن العلاقة بين المتغيرين كما تبين جداول التحليل التالية:

جدول رقم (74) نتائج اختبار معامل ارتباط بيرسون Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.342[a]	.117	.075	.90652
a. Predictors: (Constant), نسبة الربح الخاضع للضريبة				
b. Dependent Variable: ماهو المفهوم المعبر عن ممارسات إدارة الأرباح من وجهة نظركم؟				

يبين الجدول رقم (74) أن قيمة معامل الارتباط الخطي تساوي (0.342) وهي تدل على أن العلاقة بين إدارة الأرباح في الشركة ونسبة الربح الخاضع للضريبة هي علاقة طردية وضعيفة جداً أي كلما زادت نسبة الربح الخاضع للضريبة ازدادت ممارسة إدارة الأرباح فيها بدر جة ضعيفة جداً .

وتبين قيمة معامل التحديد $D = (R)^2 \times 100 = (0.342)^2 \times 100 \approx 12\%$ على أن 12% من التغيرات الحاصلة في ممارسة إدارة الأرباح في الشركات المساهمة تتعلق بنسبة الربح الخاضع للضريبة, والباقي يعود لتأثير عوامل أخرى.

جدول رقم (75) مدى فعالية معادلة التمثيل ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	9.173	4	2.293	2.791	.031[a]
	Residual	69.029	84	.822		
	Total	78.202	88			
a. Predictors: (Constant),نسبة الربح الخاضع للضريبة						
b. Dependent Variable:ماهو المفهوم المعبر عن ممارسات إدارة الأرباح من وجهة نظركم؟						

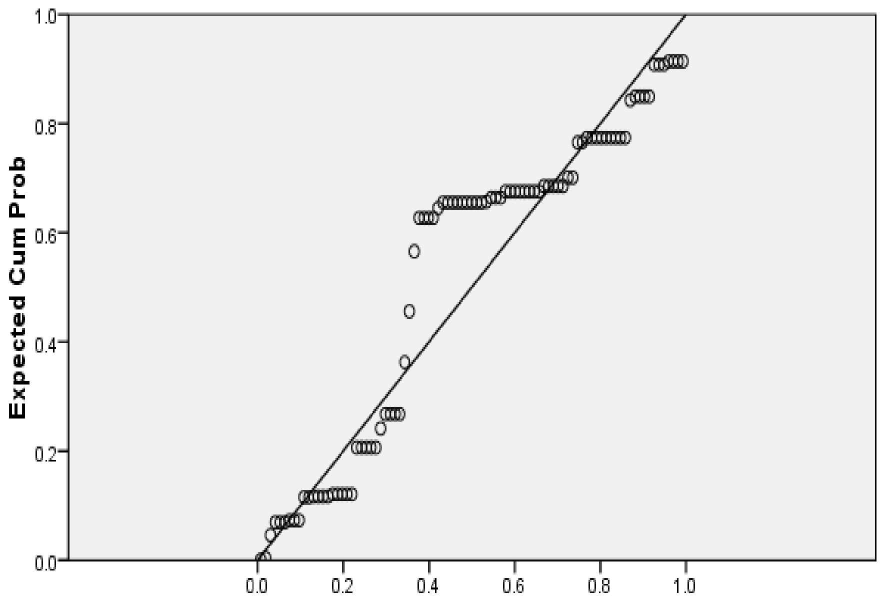
يبين الجدول رقم (75) فعالية معادلة التمثيل بين المتغيرين السابقين حيث إن قيمة مؤشر الاختبار الفعلية F =2.791 عند درجة حرية قدرها 88، وبمقارنة احتمال الدلالة $P = 0.031 < \alpha = 0.05$ نعدّ أنه توجد علاقة خطية ذات دلالة معنوية بين ممارسة إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السورية ونسبة الربح الخاضع للضريبة, وهذا يعني أن التمثيل فعال أي معادلة التمثيل المختارة فعالة.

جدول رقم (76) قيم معاملات معادلة التمثيل المختارةCoefficientsa

Model		Unstandardized Coefficients B	Unstandardized Coefficients Std. Error	Standardized Coefficients Beta	t	Sig.
1	(Constant)	3.481	.287		12.125	.000
	نسبة الربح	.055	.112	.053	.494	.623
a. Dependent Variable :ماهو المفهوم المعبر عن ممارسات إدارة الأرباح من وجهة نظركم؟						

يبين الجدول رقم (76) أن احتمال الدلالة $P = 0.000 < \alpha = 0.05$ بالنسبة للثابت a لذلك نقول: إن هناك علاقة بين ممارسة إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السورية ,ونسبة الربح الخاضع للضريبة, حيث تكون معادلة التمثيل على النحو التالي : $Y = 3.481 + 0.055X$ أي أن معادلة التمثيل المختارة فعالة وجيدة ويمكن اعتمادها على الرغم من أن قيمة معامل التحديد ضعيفة إلا أن ذلك يدل على أن هناك متغيرات أخرى غير نسبة الربح الخاضع للضريبة تؤثر على ممارسة إدارة الأرباح في الشركات المساهمة.

والشكل البياني رقم(34) يبين أن معظم النقاط السابقة تتجمع قريبة من الخط المستقيم وهذا يدل على التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية.



شكل رقم (34) شكل الانتشار للعلاقة بين ممارسة إدارة الأرباح في الشركات المساهمة ونسبة الربح الخاضع للضريبة

- <u>نتائج الفرضية السادسة:</u>

تزداد ممارسة الشركات المساهمة السورية لإدارة الأرباح بزيادة ارتباط خطة تحفيز الإدارة بتحقيق الأرباح.

لمعرفة العلاقة بين ممارسة الشركات المساهمة السورية لإدارة الأرباح وأدوات التحفيز نقوم بحساب قيمة معامل الارتباط الخطي لبيرسون واختبار مدى صلاحية النموذج الخطي للتعبير عن العلاقة بين المتغيرين كما تبين جداول التحليل التالية:

جدول رقم (77) نتائج اختبار معامل ارتباط بيرسون Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.141[a]	.020	-.027-	.95530
a. Predictors: (Constant), أدوات التحفيز				
b. Dependent Variable: ماهو المفهوم المعبر عن ممارسات إدارة الأرباح من وجهة نظركم؟				

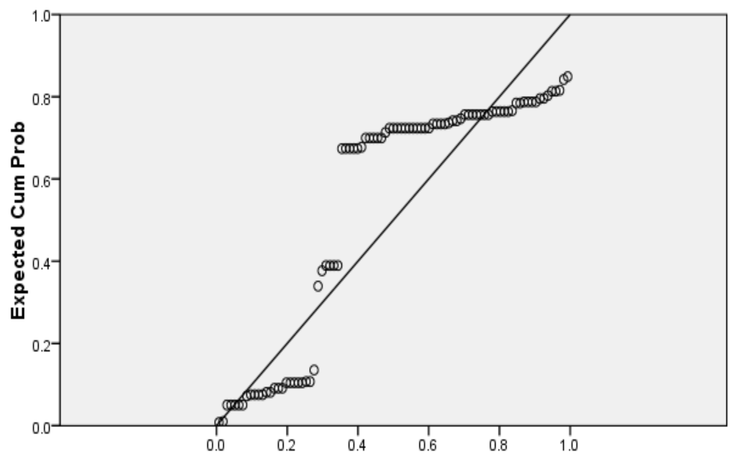
يبين الجدول رقم (77) أن قيمة معامل الارتباط الخطي تساوي (0.141) وهي تدل على أن العلاقة بين إدارة الأرباح في الشركة وأدوات التحفيز هي علاقة طردية وضعيفة جداً , أي كلما زادت أدوات التحفيز ازدادت ممارسة إدارة الأرباح فيها بدرجة ضعيفة جداً . وتبين قيمة معامل التحديد $D=(R)^2\times 100=(0.141)^2\times 100\approx 2\%$ على أن 2% من التغيرات الحاصلة في ممارسة إدارة الأرباح في الشركات المساهمة تتعلق بأدوات التحفيز, والباقي يعود لتأثير عوامل أخرى.

جدول رقم (78) مدى فعالية معادلة التمثيل ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	1.544	4	.386	.423	.792[a]
	Residual	76.658	84	.913		
	Total	78.202	88			
a. Predictors: (Constant),أدوات التحفيز						
b. Dependent Variable:ماهو المفهوم المعبر عن ممارسات إدارة الأرباح من وجهة نظركم؟						

يبين الجدول رقم (78) فعالية معادلة التمثيل بين المتغيرين السابقين حيث إن قيمة مؤشر الاختبار الفعلية F =0.423 عند درجة حرية قدرها 88، وبمقارنة احتمال الدلالة $P = 0.792 > \alpha = 0.05$ نهّ أنه لاتوجد علاقة خطية ذات دلالة معنوية بين ممارسة إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السورية وأدوات التحفيز , وهذا يعني أن التمثيل غير فعال أي معادلة التمثيل المختارة غير فعالة.

والشكل البياني رقم(35) يبين أن معظم النقاط السابقة تتجمع قريبة من الخط المستقيم وهذا يدل على عدم التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية.



شكل رقم (35) شكل الانتشار للعلاقة بين ممارسة إدارة الأرباح في الشركات المساهمة وأدوات التحفيز

<u>- نتائج الفرضية السابعة:</u>

تستخدم إدارة الشركات المساهمة السورية أساليب التلاعب من أجل التأثير في الأرباح.

لمعرفة العلاقة بين ممارسة الشركات المساهمة السورية لإدارة الأرباح وأساليب التلاعب نقوم بحساب قيمة معامل الارتباط الخطي لبيرسون واختبار مدى صلاحية النموذج الخطي للتعبير عن العلاقة بين المتغيرين كما تبين جداول التحليل التالية:

جدول رقم (79) نتائج اختبار معامل ارتباط بيرسون Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.347[a]	.120	.078	.90500
a. Predictors: (Constant), أساليب التلاعب				
b. Dependent Variable: ماهو المفهوم المعبر عن ممارسات إدارة الأرباح من وجهة نظركم؟				

يبين الجدول رقم (79) أن قيمة معامل الارتباط الخطي تساوي (0.347) وهي تدل على أن العلاقة بين إدارة الأرباح في الشركة وأساليب التلاعب هي علاقة طردية وضعيفة جداً , أي كلما زادت أساليب التلاعب ازدادت ممارسة إدارة الأرباح فيها بدرجة ضعيفة جداً .

وتبين قيمة معامل التحديد $D=(R)^2\times100=(0.347)^2\times100\approx12\%$ أن 12% من التغيرات الحاصلة في ممارسة إدارة الأرباح في الشركات المساهمة تتعلق بأساليب التلاعب, والباقي يعود لتأثير عوامل أخرى.

جدول رقم (80) مدى فعالية معادلة التمثيل ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	9.404	4	2.351	2.871	.028[a]
	Residual	68.798	84	.819		
	Total	78.202	88			
a. Predictors: (Constant),أساليب التلاعب						
b. Dependent Variable:ماهو المفهوم المعبر عن ممارسات إدارة الأرباح من وجهة نظركم؟						

يبين الجدول رقم (80) فعالية معادلة التمثيل بين المتغيرين السابقين حيث إن قيمة مؤشر الاختبار الفعلية F =2.871 عند درجة حرية قدرها 88، وبمقارنة احتمال الدلالة $P=0.028<\alpha=0.05$ نعدّ أنه توجد علاقة خطية ذات دلالة معنوية بين ممارسة إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السورية وأساليب التلاعب, وهذا يعني أن التمثيل فعال أي معادلة التمثيل المختارة فعالة.

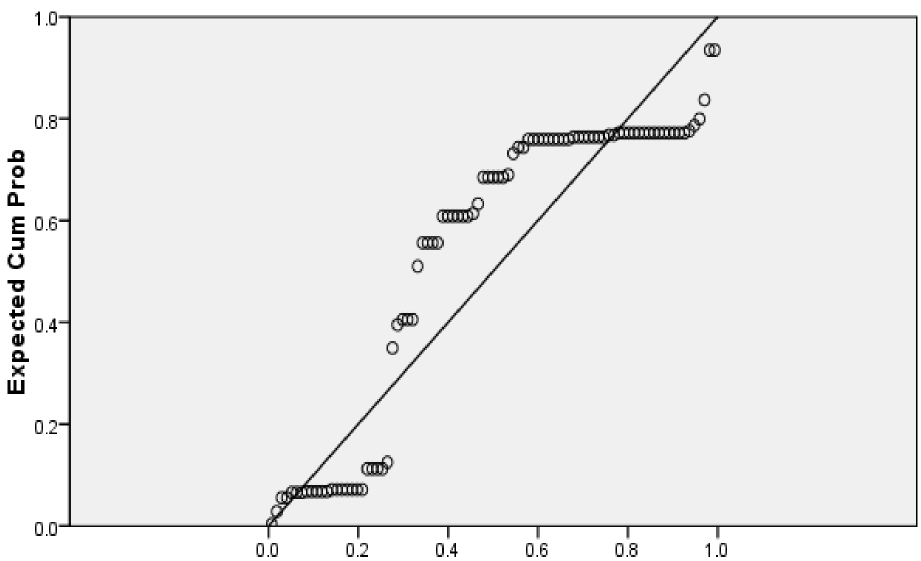
جدول رقم (81) قيم معاملات معادلة التمثيل المختارة Coefficientsa

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	3.140	.308		10.203	.000
	نسبة الربح	.063	.089	.076	.715	.477
a. Dependent Variable :ماهو المفهوم المعبر عن ممارسات إدارة الأرباح من وجهة نظركم؟						

يبين الجدول رقم (81) أن احتمال الدلالة $P=0.000<\alpha=0.05$ بالنسبة للثابت a لذلك نقول: إن هناك علاقة بين ممارسة إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السورية وأساليب

التلاعب, حيث تكون معادلة التمثيل على النحو التالي : $Y = 3.140 + 0.063X$ أي أن معادلة التمثيل المختارة فعالة وجيدة ويمكن اعتمادها على الرغم من أن قيمة معامل التحديد ضعيفة إلا أن ذلك يدل على أن هناك متغيرات أخرى غير أساليب التلاعب تؤثر في ممارسة إدارة الأرباح في الشركات المساهمة.

والشكل البياني رقم(36) يبين أن معظم النقاط السابقة تتجمع قريبة من الخط المستقيم وهذا يدل التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية.



شكل رقم (36) شكل الانتشار للعلاقة بين ممارسة إدارة الأرباح في الشركات المساهمة وأساليب التلاعب

5-7- نتائج الدراسة:

لقد هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى ممارسة إدارات الشركات المساهمة السورية لإدارة أرباحها والعوامل المؤثرة عليها. حيث إنها تتدخل بعمليات القياس المحاسبي من خلال استغلال المرونة المتاحة لها للتأثير في الأرقام المحاسبية المنشورة وذلك لتحقيق أهداف الإدارة المنشودة.

وفيما يلي أهم النتائج التي توصلنا إليها في هذه لدراسة:

1- إن المفهوم المعبِّر عن ممارسات إدارة الأرباح من وجهة نظر أفراد العينة هو مناورة نشطة للوصول إلى رقم محدد مسبقاً قد يكون موضوعاً من جانب الإدارة أو تنبؤات بمعرفة المحللين الماليين, أو قيماً متفقاً عليها مع تدفق أكثر سلاسة واستدامة للمكاسب.

2- إن العلاقة بين إدارة الأرباح في الشركة وارتفاع مدى ربحيتها هي علاقة طردية وضعيفة, أي كلما ازدادت ربحية الشركة ازدادت ممارسة إدارة الأرباح في الشركات المساهمة بدرجة ضعيفة.

مع ملاحظة أن هذه النتيجة تم التوصل إليها من خلال النتائج الفرعية التالية:

-إنَّ اتخاذ القرارات الخاصة بالسياسات المحاسبية المقبولة عموماً له تأثير على صافي الربح.

-إنَّ اتخاذ القرارات المحاسبية الخاصة بصافي الأرباح في الشركات الخاضعة لسيطرة المدراء يختلف عن الشركات الخاضعة لسيطرة الملاك.

-إنَّ امتلاك الإدارة لجزء من رأس المال له تأثير على رقم صافي الربح.

-إنَّ التغير غير المتوقع في دخل الشركة يدفع الإدارة إلى التأثير على رقم صافي الأرباح.

-إنَّ الإدارة تسعى إلى التقرير عن رقم صافي أرباح يتفق مع ما يتوقعه المحللون الماليون والمستثمرون.

3- إن العلاقة بين إدارة الأرباح في الشركة وحجم الشركة هي علاقة طردية وضعيفة, أي كلما كبر حجم الشركة ازدادت ممارسة إدارة الأرباح فيها بدرجة ضعيفة.

مع ملاحظة أن هذه النتيجة تم التوصل إليها من خلال النتائج الفرعية التالية:

-إنَّ الشركات التي تحقق أرباحاً كبيرة تلجأ لاتّباع سياسات محاسبية من شأنها إظهار الأرباح بصورة منخفضة.

- تتخذ لأجل الشركات الصغيرة التي تحقق أرباحاً منخفضة إجراءات سياسية حكومية هدفها تدعيم هذه الشركات وتشجيعها على النمو.

-إنّ الشركات كبيرة الحجم تميل إلى إظهار (إخفاء) أرباحها الحقيقية عن طريق تطبيق طرق وسياسات محاسبية معينة والتي تؤدي إلى إظهار أرباح منخفضة.

-إنّ الشركات الكبيرة تلجأ إلى محاولة إخفاء أرباحها الحقيقية باتخاذ إجراءات من شأنها تأجيل الإيرادات أو التعجيل بالمصروفات.

4- إن العلاقة بين إدارة الأرباح في الشركة وشروط عقد المديونية هي علاقة طردية وضعيفة جداً, أي كلما اقتربت الشركة من شروط عقد المديونية ازدادت ممارسة إدارة الأرباح فيها بدرجة ضعيفة جداً.

مع ملاحظة أن هذه النتيجة تم التوصل إليها من خلال النتائج الفرعية التالية:

- إن تفادي عملية مخالفة الشروط في عقود المديونية له تأثير في الإدارة لاختيار الطريقة المحاسبية المقبولة عموماً وتأثيرها في صافي الأرباح.
- إن الشركات التي تتمتع بنسبة مديونية مرتفعة تميل إلى اختيار الطرق والسياسات المحاسبية التي تؤدي إلى زيادة صافي الأرباح.
- إن الأرباح العالية المفصح عنها بالتقارير المالية لها دور في إعطاء انطباع بتحسين شروط الائتمان.

5 – إن العلاقة بين إدارة الأرباح في الشركة والكثافة الرأسمالية هي علاقة طردية وضعيفة جداً , أي كلما زادت الكثافة الرأسمالية ازدادت ممارسة إدارة الأرباح فيها بدرجة ضعيفة جداً .

مع ملاحظة أن هذه النتيجة تم التوصل إليها من خلال النتائج الفرعية التالية:

- إن اختلاف الظروف التشغيلية يعد من العوامل المؤثرة في اختيار الطرق والسياسات المحاسبية المقبولة عموماً .
- إن الشركات ذات الكثافة الرأسمالية العالية تقوم بالدور نفسه للشركات ذات الكثافة الرأسمالية المنخفضة في تحمل أعباء التكلفة السياسية.

6 – إن العلاقة بين إدارة الأرباح في الشركة ونسبة الربح الخاضع للضريبة هي علاقة طردية وضعيفة جداً , أي كلما زادت نسبة الربح الخاضع للضريبة ازدادت ممارسة إدارة الأرباح فيها بدرجة ضعيفة جداً .

مع ملاحظة أن هذه النتيجة تم التوصل إليها من خلال النتائج الفرعية التالية:

- إن الإدارة تلجأ إلى اختيار البدائل المحاسبية المقبولة عموماً والتي تؤدي إلى إظهار صافي الأرباح بصورة منخفضة.
- إن السياسات الضريبية لها تأثير في الإدارة لاختيار الطريقة المحاسبية المقبولة عموماً والمتعلقة بتحديد صافي الأرباح.
- إن مصلحة الشركة تستدعي التقرير عن رقم صافي أرباح منخفض عند تحديد الربح الضريبي.
- إن الإدارة تتجنب الدخل المرتفع لأنه ينتج عنه دفعات أعلى من الضرائب.

7– إن العلاقة بين إدارة الأرباح في الشركة وأدوات التحفيز هي علاقة طردية وضعيفة جداً , أي كلما زادت أدوات التحفيز ازدادت ممارسة إدارة الأرباح فيها بدرجة ضعيفة جداً .

مع ملاحظة أن هذه النتيجة تم التوصل إليها من خلال النتائج الفرعية التالية:

- إن سلوك الإدارة يعتمد في إظهار رقم صافي الأرباح بشكل كبير على طبيعة خطة الحوافز المعتمدة.
- إن ربط مكافأة الإدارة بالربح المحاسبي وبأسعار الأسهم يحث الإدارة على التأثير في رقم صافي الأرباح.
- يستخدم المديرون المرونة المتاحة لهم للاختيار بين الطرق والسياسات المحاسبية المقبولة عموماً للتأثير في رقم صافي الأرباح.
- إن مصلحة الإدارة تستدعي التقرير عن رقم صافي ربح مرتفع إذا كانت مكافآت الإدارة تتحدد كنسبة من صافي الأرباح.

8- إن العلاقة بين إدارة الأرباح في الشركة وأساليب التلاعب هي علاقة طردية وضعيفة جداً, أي كلما زادت أساليب التلاعب ازدادت ممارسة إدارة الأرباح فيها بدرجة ضعيفة جداً .

مع ملاحظة أن هذه النتيجة تم التوصل إليها من خلال النتائج الفرعية التالية:

- تلجأ الإدارة إلى التأثير في رقم صافي الأرباح عن طريق التلاعب في أسس الاعتراف بالإيرادات.
- تلجأ الإدارة إلى التأثير في رقم صافي الأرباح عن طريق التلاعب في أسس الاعتراف بالمصروفات.
- تلجأ الإدارة إلى التأثير في رقم صافي الأرباح عن طريق الممارسات المحاسبية في مجال الإفصاح.
- تلجأ الإدارة إلى التأثير في رقم صافي الأرباح عن طريق التطبيق الخاطئ لمفهوم الأهمية النسبية.

5-8- التوصيات:

من خلال ما توصل إليه الباحث من نتائج، يوصي بمايلي:

1- يجب أن لايقتصر الاهتمام بالجانب الفني للعمل المحاسبي فقط، بل يجب أن يمتد إلى تصرفات الإدارة وسلوكها لما لها من تأثير في جودة المعلومات المحاسبية المعلنة في القوائم المالية المنشورة،و التي يعتمد عليها المستخدمون والمهتمون عند اتخاذ القرارات الاقتصادية.

2- إلزام الشركات المساهمة السورية المدرجة في سوق الأوراق المالية الإفصاح عن كافة التدخلات في عمليات القياس المحاسبي غير المعلن عنها, وذلك من خلال توفير إيضاحات للبيانات المالية.

3- ضرورة التعريف بإدارة الأرباح وأهميتها والعوامل المؤثرة عليها في القياس المحاسبي, وبالتالي التأثير في جودة الحسابات الختامية, وبالتالي تمكين المستخدمين من اتخاذ القرارات الاقتصادية بالشكل الصحيح والسليم.

4- ضرورة عقد ندوات لتوعية كافة المهتمين بالعمل المحاسبي والاقتصادي بأبعاد ممارسات إدارة الأرباح من قبل إدارة الشركة وتدخلها في عمليات القياس المحاسبي.

5- ضرورة تفعيل العقوبات القانونية الرادعة بحق الإدارة، إذا تضمنت بياناتها وحساباتها بيانات غير سليمة بقصد إخفاء حالة الشركة الحقيقية عن المساهمين أو المهتمين بها.

6- ضرورة العمل على الاستمرار بتطوير أساليب إحصائية لقياس تدخل الإدارة بعمليات القياس المحاسبي، لتكون بمثابة مؤشرات يسترشد بها مستخدمو القوائم المالية في تقييم جودة الأرقام المحاسبية المعلنة. وبالتالي الاعتماد عليها في عملية اتخاذ القرارات.

7- ضرورة دراسة وتفعيل موضوع الحوكمة في الشركات المساهمة السورية لما تحققه من ضوابط رقابية مختلفة أخلاقية وقانونية وتنظيمية ومهنية تحد من سلوك الإدارة نحو ممارسة إدارة الأرباح.

المراجع:

- المراجع باللغة العربية:

1- أبو الخير, مدثر (1999)، " إدارة الربح المحاسبي في الشركات المصرية: دليل ميداني من التغيرات في أرصدة المخصصات بالقوائم المالية", **المجلة العلمية للتجارة والتمويل**, كلية التجارة, جامعة طنطا, العدد (2), ص ص 1-40.

2- جهماني, عمر عيسى (2001)، "سلوك تمهيد الدخل في الأردن: دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في بورصة عمان", **المجلة العربية للمحاسبة**, اللجنة الدائمة لأقسام المحاسبة بجامعات مجلس التعاون، كلية إدارة الأعمال، جامعة البحرين، المجلد (4), العدد(1) , ص ص 104-142.

3- الحسناوي, عقيل- العبد الله, رياض (2006)،" العوامل المؤثرة في عملية تمهيد الدخل: دراسة ميدانية على الشركات المساهمة الصناعية العراقية", **المجلة العربية للمحاسبة**, اللجنة الدائمة لأقسام المحاسبة بجامعات مجلس التعاون، كلية إدارة الأعمال، جامعة البحرين، المجلد(9), العدد(1), ص ص 27-72.

4- حسن, مصطفى كمال (1998)، "دراسة وتحليل العوامل المؤثرة في قرار اختيار طريقة المحاسبة عن المخزون: دراسة ميدانية", **مجلة الإدارة العامة**, المجلد(38), العدد(1), ص ص 223-266.

5- حماد, طارق عبد العال (2001)، *"تقييم أداء البنوك: تحليل العائد والمخاطرة"*, **الدار الجامعية**, الاسكندرية, جمهورية مصر العربية.

6- حماد, طارق عبد العال (1999)، *"اندماج وخصخصة البنوك"*, **الدار الجامعية**, الاسكندرية, جمهورية مصر العربية.

7- حماد, طارق عبد العال (2005)، *"التقارير المالية"*, **الدار الجامعية**, الاسكندرية, جمهورية مصر العربية.

8- حماد, طارق عبد العال (2005)،*"حوكمة الشركات"*, **الدار الجامعية**, الاسكندرية, جمهورية مصر العربية.

9- حماد, أحمد هاني بحيري (1993)، "دراسة تحليلية اختبارية لمتطلبات الاستراتيجية الإدارية للخيارات المحاسبية في مصر", **مجلة البحوث التجارية**, كلية التجارة, جامعة الزقازيق, حزيران, العدد (1), ص ص 3 -45.

10- حمد الله, السيد أحمد (1987)، "تحديد المتغيرات المؤثرة في اختيار السياسات المحاسبية في ظل النظرية الواقعية للمحاسبة: منهج مقترح", **مجلة البحوث التجارية**، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، المجلد (9), العدد (11), ص ص 311-344.

11- دليل الاتحاد الدولي للمحاسبين لعام(2001)، *إصدارات المراجعة والسلوك الأخلاقي*", **ترجمة جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين**, عمان, الأردن.

12- سليمان, محمد مصطفى (2006)، "*حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري*", **الدار الجامعية** – الإسكندرية- جمهورية مصر العربية.

13- سويلم, حسن علي محمد(1999)، "تأثير استخدام الإدارة لاستراتيجية تمهيد الدخل على أسعار الأسهم بالتطبيق على الشركات المسجلة في سوق المال المصري: دراسة اختبارية", المؤتمر العلمي السنوي الثالث: بعنوان إدارة التنمية بمصر في ظل التحولات العالمية, **مجلة البحوث التجارية**، كلية التجارة, جامعة الزقازيق, ص ص 77-120.

14- السيد، أحمد (1993)، "مدى أهمية المعلومات المحاسبية للمستثمرين: منهج مقترح لتطوير الإفصاح لتنشيط سوق المال"، **مجلة البحوث التجارية**، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، المجلد (15)، العدد(1)، ص ص 97 – 150.

15- شحاته, محمد فتحي أحمد (1997)، "العوامل التي تحكم اختيار طريقة تسعير المنصرف من المخزون", **المجلة العلمية**, العدد(1), حزيران, جامعة عين شمس, ص ص 549-569.

16- الشيرازي, عباس مهدي(1990). "*نظرية المحاسبة*", الطبعة الأولى, ذات السلاسل, الكويت.

17- الشيشيني, حاتم محمد عبد الرؤوف (2006)، "دراسة تجريبية للعلاقة بين موقف مراجع الحسابات من إدارة الربح, ونوع المعيار المحاسبي, والأهمية النسبية لمقدار إدارة الربح, ومدى قوة حجج الإدارة", **المجلة المصرية للدراسات التجارية**, جامعة المنصورة, كلية التجارة, المجلد(30), العدد (6), ص ص 562-608.

18- عبد الحميد, ممدوح (1999)، "أثر السياسات المحاسبية لإدارة الأرباح على أسعار الأسهم بالتطبيق على الأسهم المتداولة في سوق الأوراق المصرية", **مجلة الفكر المحاسبي**, كلية التجارة, جامعة عين شمس, العدد(2), ص ص 405-464.

19- عبد الحميد, عبد المطلب (2000)، "*البنوك الشاملة وا دارة عملياتها*", **الدار الجامعية**, جمهورية مصر العربية.

20- العبد الله, رياض- سويدان, ميشيل- القرعان, سناء (2007)، "الوسائل والدوافع المؤثرة في سياسة تمهيد الدخل: دراسة ميدانية على الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة

عمان " , **المجلة العربية للمحاسبة**, اللجنة الدائمة لأقسام المحاسبة بجامعات مجلس التعاون، كلية إدارة الأعمال، جامعة البحرين، المجلد (10)، العدد (1), ص ص 1-41.

21- عبيد, سعيد توفيق (1986)، *"العائد والمخاطرة في الاستثمار, تطبيق على سوق الأوراق المالية المصرية"*, **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**, كلية التجارة, جامعة عين شمس, حزيران.

22- قابل, سامي عبد الرحمن (1990)، *"دراسة تحليلية كمية لآثار الضرائب ومكافأة الإدارة على الاختيار المحاسبي"*, **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**, جامعة عين شمس, العدد(2), ص ص 423-494.

23- مبارك, الرفاعي إبراهيم (2003)، "دور المراجع في الرقابة على ممارسات إدارة الربح: دليل استقرائي من البيئة المصرية", **المجلة العلمية للتجارة والتمويل**, كلية التجارة, جامعة طنطا, العدد(2), ص ص 249-308.

24- هويدي, علي محمد حسن (1998)، "دراسة اختبارية لبعض محددات تمهيد الدخل في الشركات المساهمة الكويتية", **مجلة الإدارة العامة** , المجلد(38), العدد(2), آب, ص ص 373-413.

- المراجع باللغة الأجنبية:

1. Antle, R.,(2002), "The Crisis in Financial Reporting", **The Saxe Lectures in Accounting.** **http://newman.baruch.cuny.edu/digital/saxe/saxe-2002/antle-2002.htm**

2. Ashari N, Hian C. K., Soh Leng ,T., And Wei, H. W., (1994)."Factors Affecting Income Smoothing Among Listed Companies in Singapore" **Accounting and Business Research**, Vol. 24, No. 96, , pp. 291-301.

3. Barnnea, A, Ronan,J And Sadan,S., (1976), "Classificatory Smoothing of Income with Extraordinary Items", **The Accounting Review**, Vol. 51, No.1, pp. 110-122 .

4. Beasley, M., et al., (1997), "Fraudulent Financial Reporting 1987-1997, and analysis of U.S. public companies", committee of sponsoring organizations of the Treadway Commission (COSO).

5. Beatty, A, L., And Kathy, P, R., (2002). "Earnings Management to Avoid Earnings Declines across Publicly and Privately Held Banks". **The Accounting Review**, Vol. 77, No. 3, pp. 547-570.

6. Begley, J. (1990), "Debt Covenants and Accounting Choice" **Journal of Accounting and Economics**, Vol. 12, No. 1, pp.125-139.

7. Beidleman, C. R. (1973), "Income Smoothing: The Role of Management", **The Accounting Review**, Vol. 48, No. 4, pp.653 - 673.

8. Belkaoui, A.R., (2004), "*Accounting Theory*",5th ed, Thomas learning, London, UK.

9. Carol, A. M And Christine, I.,(2004), "The Effect of Earnings Management on the value relevance of Accounting Information", **Journal of Business, Finance and Accounting.** Vol.31, No.4, pp.297-332.

10. Cheng And Warfield (2005), "Equity Incentives and Earnings Management", **The Accounting Review**, Vol.80, No.2, pp. 441-476

11. Copeland, R., (1968), "Income Smoothing", **Supplement to Journal of Accounting Research**, Vol. 16, pp. 101-116.

12. Corlson, S. J. And Bathala C. T., (1997), "ownership differences and firms' Income Smoothing Behavior", **Journal of Business Finance and Accounting**, Vol. 24, No. 2, pp. 179-196.

13. Dechow, P.M. And Shinner, D.J., (2000), "Earnings Management: Reconciling the Views of Accounting Academics, Practitioner and Regulators", **Accounting Horizons**, Vol.14, pp. 235-250.

14. Echel, N, (1981), "The Smoothing Hypothesis Revisited", **ABACUS**, Vol.17, No. 1, pp. 28 - 40.

15. Emanuel . D, And Wong. N ,(2003), "Efficient Cntracting And Accounting", **Accounting and Finance**, Vol. 43, pp.149 -166.

16. Fama, E. F., (1980), "Agency Problems and the Theory of the Firm", **Journal of Political Economy**, Vol.88, April, pp. 288-307.

17. Hagerman, R.L.And Zmijewski, M.E., (1979), "Some Economic Determinations of Accounting Policy Choice", **Jounal of Accounting and Economics**. Aug., pp. 141-161.
18. Healy, P., (1985), "The Effect of Bonus Schemes on Accounting Decisions", **Journal of Accounting And Economics,** Vol. 7, No. 1, pp. 85-107.
19. Healy, P., And Wahlen, J. (1999), "A Review of the Earnings Management Literature and Its Implications for Standard Setting". **Accounting Horizons**, Vol.13, No.4, pp. 365-383.
20. Herrmann, D. Inoue, T. (1996), "Income Smoothing and Incentives by Operating Condition: An Empirical Test Using Depreciation Changes in Japan". **Journal of International Accounting, Auditing and Taxation,** Vol.5, No.2, pp.161-178.
21. Holthausen, R. W., Larcker, D., Sloan, R., (1995), "Annual Bonus Schemes and the Manipulation of Earnings"و **Journal of Accounting and Economics**, Vol.19, Feb, pp. 29-74.
22. Hunt, H.G., (1985). "Potential Determinants of Corporate Inventory Accounting Decisions". **Journal of Accounting Research**, Vol.23, No.2,, pp.448-476.
23. Jones, J., (1991), "Earnings Management During Import Relief Investigation", **Journal of Accounting Research** Vol. 29, No. 2, pp. 193-228.
24. Kao, L, And Chen, A., (2004), "The Effects of Board Characteristics on Earnings Management", **Corporate Ownership and Control,** Vol.1, No.3 , pp.96-106.
25. Lambert, R. A., (1984), "Income Smoothing as Rational Equilibrium Behavior", **The Accounting Review,** Vol. LIX, No. 4, pp. 606-612.
26. Magrath, L., And Weld,L., (2002), "Abusive Earning Management and Early Warning Signs", http:// www.nysscpa.org/cpajournal/2002/0802/features/f085002.htm.
27. Mantens, S.; And Stevens, K., (1993), "Positive Accounting Theory and the Obligation for Post-Retirement Benefits", **Critical Perspectives on Accounting**, Vol. 4, No. 3, pp. 275-296.
28.. Mchichols, M. And Wilson, P . (1988), "Evidence of Earnings Management For The Provision for Bad Debt", **Journal of Accounting Research**, Vol. 26. No. 1, pp.1-31.
29. Mcnichols, M., (2000), "Research Design Issues in Earnings Management Studies", **Journal of Accounting and Public Policy**, Vol.19, No.4, pp. 313-345.
30. Moses, O. D., (1987), "Income Smoothing and Incentives: Empirical Tests Using Accounting Changes", **The Accounting Review,** Vol. 62, No.3, pp.355-377.

31. Patricia, M. Dechow And Douglas, J. Skinner, (2002),"Earnings Management: Reconciling the Views of Accounting Academics Practitionery, and Regulatory", **Accounting Horizons**, Vol.14, No.2, pp.235-250.
32. Rosner, R., (2003), "Earnings Manipulation in Failing Firms Contemporary", **Journal of Accounting Research**, Vol.20, No.2, pp. 361-408.
33. Schipper K. (1989), "Commentary on Earnings Management ". **Accounting Horizons**, Vol. 17, supplement, pp. 91-110
34. Scott,W.S.(2003), *"Financial Accounting Theory*", 3 th ed, Toronto, Prentice Hall.
35. Smith, E. D., (1976), "The Effect of Separation of Ownership from Control on Accounting Policy Decisions", **The Accounting Review**, Vol. 51, No. 4, pp. 707-723.
36. White, G.E., (1970), "Discretionary Accounting Decisions and Income Normalization", **Accounting Review**, Vol.1, No.2, pp. 260-273.
37. Yoon, S.S., And Miller, G.A., (2002), "Cash from Operations and Earnings Management in Korea", **The International Journal of Accounting**, Vol.37, pp.395-412.
38. Yasuda, Y.; Okuda, S, And Konishi, M., (2004), "The Relationship between Bank Risk and Earnings Management: Evidence from Japan", **Review of Quantitative Finance and Accounting**, Vol. 22, pp.233-248.

الملاحق

ملحق (A)

المصطلحات

- **المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً :**

عبارة عن قاعدة عامة تشتق من الفروض المحاسبية ويجب الالتزام بها في التطبيق العملي, هذا وتتصف هذه المبادئ بالشمول والملاءمة وقابلية الاستخدام في معظم الوحدات الاقتصادية.

- **السياسات المحاسبية:**

وهي عبارة عن المبادئ المحددة, والقواعد والأعراف والأحكام والممارسات المتبعة لدى المنشأة في إعداد وتقديم البيانات المالية.

- **التكاليف السياسية:**

مثل فرض ضرائب كبيرة على دخل الشركة, تحديد أسعار المنتجات, وبذلك تكون الإدارة مطالبة بحماية حقوق المساهمين. الأمر الذي يدفعها لاختيار الاستراتيجية المحاسبية التي تعمل على تجنب التدخل الحكومي في شؤون الشركة.

- **استراتيجية الإدارة بدافع تنفيذ اتفاقيات الديون:**

وهي أن تمارس الشركات عملية إدارة الأرباح وذلك لتفادي مخالفة الشروط التي قد تفرضها الاتفاقيات الائتمانية التي تتم بين الشركات المقرضة والمقترضة على أنشطة الشركات المقترضة وغالباً ما يتم التعبير عن هذه القيود في شكل أرقام محاسبية.

- **شروط ائتمان مواتية:**

تحدد الجهات المقرضة بعض القيود كشروط مسبقة لمنح الائتمان تتعلق بربحية الشركة وقدرتها الإيفائية أو تحديد مستويات معينة لبعض المتغيرات كالسيولة أو الأرباح المحتجزة أو صافي الربح.

- **الكثافة الرأسمالية:**

ويقصد بها مدى اعتماد الشركة على رأس المال الثابت كالآلات والمعدات في أداء أنشطتها.

- **البدائل المحاسبية:**

هـي مجموعـة مـن الاختيـارات المحاسـبية حيـث تقـوم الإدارة باختيـار البـديل المحاسـبي المناسب والذي يعنـي تحقيق ما ترغب فيه الإدارة من أهداف وآثار متعلقة بها وبالملاك وبغيرهما من الطوائف,دون الإخلال بالمبادئ المحاسبية المقبولة عموماً .

- **السياسات الضريبية:**

وتتمثل في بعض الممارسات والسياسات المحاسبية التي تساعد الإدارة في تحقيق تفادي الضرائب.

- **التلاعب المحاسبي:**

يعرف على أنـه القدرة على زيـادة أو تخفيض صـافي الـربح الظـاهر فـي التقـارير الماليـة بطريقة متعمدة, وكذلك العمل على خلق انطباع مختلف لدى مستخدمي القوائم المالية.

ملحق (B)

جامعة تشرين
كلية الاقتصاد
قسم المحاسبة

استمارة استبيان

إدارة الأرباح المحاسبية والعوامل المؤثرة عليها
في الشركات المساهمة السورية
رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في المحاسبة

إعداد

ماهر حبيب

إشراف

الدكتور حسين شيخ محمد
أستاذ مساعد في قسم المحاسبة بجامعة حلب

الدكتور عمر سيدي
مدرس في قسم المحاسبة بجامعة تشرين

إدارة الأرباح المحاسبية والعوامل المؤثرة عليها

في الشركات المساهمة السورية

السيد الأستاذ:.. المحترم

تحية طيبة وبعد,

يهدف هذا البحث إلى إجراء دراسة للعوامل المؤثرة على إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السورية, ولاستكمال هذا البحث قمنا بإعداد استمارة استبيان, فإننا نأمل في الحصول على آرائكم ومقترحاتكم حول موضوع البحث من خلال الإجابة على العبارات الواردة في استمارة الاستبيان المرفقة, علماً أن هذه المعلومات التي سأحصل عليها هي معلومات سرية ولأغراض البحث العلمي فقط.

ولسيادتكم خالص الشكر وعظيم التقدير على حسن تعاونكم معنا لإتمام هذا البحث.

الباحث

مفاهيم إدارة الأرباح

ما هو المفهوم المعبر عن ممارسات إدارة الأرباح من وجهة نظركم؟ (اختيار بند واحد فقط من الأربعة):

1- التدخل المتعمد في التقارير المالية الخارجية بهدف الحصول على بعض المنافع. ☐

2- عمل إداري من جانب إدارة الشركة لتقليل تقلبات الأرباح باستخدام أدوات محاسبية محددة. ☐

3- تحدث إدارة الأرباح عندما يقوم المديرون باستخدام تقديرهم الشخصي في إعداد التقارير المالية بهدف تعديل التقارير المالية لخداع بعض أصحاب المصالح فيما يتعلق بالأداء المالي للشركة أو التأثير على نتائج علاقات تعاقدية والتي تعتمد على الأرقام المحاسبية الواردة في التقارير المالية. ☐

4-إنها مناورة نشطة للوصول إلى رقم صافي أرباح محدد مسبقاً قد يكون موضوعاً من جانب الإدارة أو تنبؤات بمعرفة المحللين الماليين أو قيم متفق عليها مع تدفق أكثر سلاسة واستدامة للأرباح. ☐

الرجاء من سيادتكم قراءة عبارات الاستبيان ووضع علامة (√) في الخانة التي ترونها مناسبة لرأيكم.

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	لا يوجد تأثير	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1-اتخاذ القرارات الخاصة بالسياسات المحاسبية المقبولة عموماً له تأثير على صافي الربح.					
2- يختلف اتخاذ القرارات المحاسبية الخاصة بصافي الأرباح في الشركات الخاضعة لسيطرة المدراء عن الشركات الخاضعة لسيطرة الملاك.					
3- امتلاك الإدارة لجزء من رأس المال له تأثير على رقم صافي الربح.					
4- التغير غير المتوقع في دخل الشركة يدفع الإدارة إلى التأثير على رقم صافي الأرباح.					
5- تسعى الإدارة إلى التقرير عن رقم صافي أرباح يتفق مع ما يتوقعه المحللون الماليون والمستثمرون.					
6- الشركات التي تحقق أرباحاً كبيرة تلجأ لاتباع سياسات محاسبية من شأنها إظهار الأرباح بصورة منخفضة.					
7- تتخذ لأجل الشركات الصغيرة التي تحقق أرباحاً منخفضة إجراءات سياسية حكومية هدفها تدعيم هذه الشركات وتشجيعها على النمو.					
8- تميل الشركات كبيرة الحجم إلى إظهار (إخفاء) أرباحها الحقيقية عن					

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	لا يوجد تأثير	لا أوافق	لا أوافق بشدة
طريق تطبيق طرق وسياسات محاسبية معينة والتي تؤدي إلى إظهار أرباح منخفضة.					
9- تلجأ الشركات الكبيرة إلى محاولة إخفاء أرباحها الحقيقية باتخاذ إجراءات من شانها تأجيل الإيرادات أو التعجيل بالمصروفات.					
10-تفادي عملية مخالفة الشروط في عقود المديونية له تأثير على الإدارة لاختيار الطريقة المحاسبية المقبولة عموماً وتأثيره على صافي الأرباح.					
11- تميل الشركات التي تتمتع بنسبة مديونية مرتفعة إلى اختيار الطرق والسياسات المحاسبية التي تؤدي إلى زيادة صافي الأرباح.					
12- الأرباح العالية المفصح عنها بالتقارير المالية لها دور في إعطاء انطباع بتحسين شروط الائتمان.					
13- يعد اختلاف الظروف التشغيلية من العوامل المؤثرة على اختيار لطرق والسياسات المحاسبية المقبولة عموماً .					
14- تقوم الشركات ذات الكثافة الرأسمالية العالية بالدور نفسه للشركات ذات الكثافة الرأسمالية المنخفضة في تحمل أعباء التكلفة السياسية.					
15- تلجأ الإدارة إلى اختيار البدائل المحاسبية المقبولة عموماً والتي تؤدي إلى إظهار صافي الأرباح بصورة منخفضة.					
16- السياسات الضريبية لها تأثير على الإدارة لاختيار الطريقة المحاسبية المقبولة عموماً والمتعلقة بتحديد صافي الأرباح.					
17- تستدعي مصلحة الشركة التقرير عن رقم صافي أرباح منخفض عند تحديد الربح الضريبي.					
18- تتجنب الإدارة الدخل المرتفع لأنه ينتج عنه دفعات أعلى من الضرائب.					
19- يعتمد سلوك الإدارة في إظهار رقم صافي الأرباح بشكل كبير على طبيعة خطة الحوافز المعتمدة.					
20- يحث ربط مكافأة الإدارة بالربح المحاسبي وبأسعار الأسهم الإدارة على التأثير في رقم صافي الأرباح.					
21- يستخدم المديرون المرونة المتاحة لهم للاختيار بين الطرق والسياسات المحاسبية المقبولة عموماً للتأثير في رقم صافي الأرباح.					
22- تستدعي مصلحة الإدارة التقرير عن رقم صافي ربح مرتفع إذا كانت مكافآت الإدارة تتحدد كنسبة من صافي الأرباح.					

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	لا يوجد تأثير	لا أوافق	لا أوافق بشدة
23- تلجأ الإدارة إلى التأثير في رقم صافي الأرباح عن طريق التلاعب في أسس الاعتراف بالإيرادات.					
24- تلجأ الإدارة إلى التأثير في رقم صافي الأرباح عن طريق التلاعب في أسس الاعتراف بالمصروفات.					
25- تلجأ الإدارة إلى التأثير في رقم صافي الأرباح عن طريق الممارسات المحاسبية في مجال الإفصاح.					
26- تلجأ الإدارة إلى التأثير في رقم صافي الأرباح عن طريق التطبيق الخاطئ لمفهوم الأهمية النسبية.					

Tishreen University
Faculty of Economics
Accounting Department

Earnings Management and the Factors That Have Effects on at the Syrian Contributing Companies
(A Field Study)

A Dissertation to have a Master Degree in Accounting

Prepared by:
Maher Habib

Supervised by:

Dr. Hussein Sheikh Mohammed
Associate professor, Accounting Department, University of Aleppo

Dr. Omar seedi
Assistant professor, Accounting Department, Tishreen University

2011

Abstract

This study aims to identify earnings management and the factors that have effects on, at the Syrian contributing companies, through manufactures (company profitability, company magnitude, debt contract conditions, capital intensity, profits subject to tax, incentive elements).

To do that, the researcher did design a questionnaire and circulated it randomly to a number of financial mangers at the contributing companies represented by 134 financial managers of the study community formed of 219 financial managers of those companies. The number of the retrieved and valid questionnaires was 89.

The study revealed that there is an incremental relation between the earnings management practices and the factors that have effects on.

The study recommended the necessity of identifying the earnings management and its importance, the necessity of holding fora to make all people concern in accounting business aware of the dimensions of earnings managements by the company administration and the necessity of activating the governance at the Syrian contributing companies.